المعارضة تستأجر ساعات بث في قناة عربية لتقوية حملتها الانتخابية

لجنة الانتخابات تحفظت على فقرات في برنامج بن شملان «تنطوي على تجريح ومبالغات»

الرئيس يتعهد بزيادة الرواتب والأجور وخفض مدة الرئاسة الى 5 سنوات

الصراري معلقاً على تعطيل مهرجان بن شملان:

ميدان السبعين ساحة عامة وليس موقعاً خاصاً بالرئيس أو مراكز القوى الأمنية والعسكرية

المناد

اسبوعية.. سياسية.. عامة

الاربعاء 29 رجب 1427هـ الموافق 23 اغسطس 2006 العدد (69) Wed. 29/7/1427 - 23 August 2006 No. (69) 40 ريالاً 16 صفحة

المعارضة تفاوض إدارة قناة «حوار» الفضائية لبث برامجها الدعائية

■ سامي غالب

تدخل العملية الانتخابية اليوم مرحلتها الحاسمة مع بدء الدعاية الانتخابية للمرشحين في الانتخابات الرئاسية، وسط مخاوف من أن تؤدي الحرب الإعلامية الملتهبة بين المؤتمر الشعبي العام والمعارضة الى اضطرابات وأعمال عنف (انظر تصريحات روبن مدريد في مكان آخر).

وأجازت اللجنة العليا للانتخابات، مطلع الأسبوع، البرنامج الانتخابي للرئيس علي عبدالله صالح، مرشح المؤتمر الشعبي العام، وأبدت تحفظات على بضعة فقرات من برنامج منافسه فيصل بن شملان، مرشح اللقاء المشترك.

وقال عبده الجندي، رئيس قطاع الإعلام في اللجنة العليا للانتخابات: إن اللجنة لاحظت تجاوزات لمحددات الدعاية الانتخابية في برنامج بن شملان، وأوضح في تصريح لـ"النداء" أن بعض الفقرات والعبارات في البرنامج "تنطوي على تدليس وتجريح ومبالغات" من شأنها تضليل الرأي العام.

وأضاف أن اللجنة وجهت مذكرة الى مرشح اللقاء المشترك تطلب إحداث تعديلات على الصيغ وإيضاحات لمؤشرات احصائية وردت في البرنامج دون إشارة الى مصدرها. وأشار على وجه الخصوص الى ما أورده البرنامج من أن معدل البطالة في اليمن بلغ 43%، وأن نسبة السكان تحت خط الفقر 59%، وأن إيرادات الخزانة العامة تربو على تريليون ريالاً، تم التلاعب بها.

وإذ رأى أن بعض العبارات في البرنامج تنطوي على تجريح كالإشارة إلى أن اليمنيين «عاشوا 28 سنة من الأنين والمعاناة"، شدّد على ضرورة إعادة صياغة هذه العبارات بما يخفف من حدتها.

وسئل عمّا إذا كانت اللجنة اعتمدت معايير موحدة تجاه برامج المرشحين الآخرين، فأوضح أن القطاع القانوني في اللجنة رفع تقريرتقييمياً عن برامج المرشحين بمن فيهم

التتمة في الصفحة 4

• الصراري

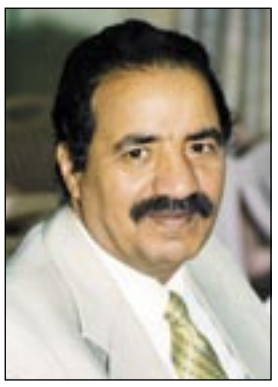

• الجندي

(100) إمرأة من (16) ألف مرشح

النساء يتهمن الأحزاب بالخذلان والرئيس يوجه حزبه بالإنسحاب للمرأة

■ سعادة علاية

ارتفع عدد المرشحات للمجالس المحلية من (50) مرشحة الأحد الماضي الى (194) مرشحة، حتى ظهر أمس الأول وهو آخر الأيام العشرة المتاحة لاستقبال طلبات الترشح.

العدد الأخير نسبة لوكالة الأنباء اليمنية "سبأ" بينما قال موقع (26) سبتمبر، إن عدد النساء ونصل الى (125) مرشحة ونسب ذلك لمصادر في اللجنة العليا للانتخابات. وقال عبده الجندي، رئيس قطاع الإعلام باللجنة العليا للانتخابات في اتصال هاتفي مع الصحيفة، مساء الاثنين، أن الإحصائيات النهائية لم تكتمل بعد، وأن اللجنة مازالت تستقبل الإحصائيات من المحافظات.

موقع سبتمبر قال أيضاً إن مصادره في اللجنة كشفت عن رفض القطاع القانوني طلباً تقدمت به الإدارة العامة للمرأة في اللجنة العليا، حول تمديد فترة استقبال المرشحات يوماً واحد، لإتاحة الفرصة لمن يردن الترشح ولم يسعفهن الوقت، لاسيما بعد توجيهات الرئيس، لقيادات حزبه، العمل على سحب مرشحي المؤتمر الشعبي العام من المراكز التي رشحت فيها نساء.

وجاءت تلك التطورات بعد المسيرة النسائية التي توجهت نحو دار الرئاسة صباح الأحد الماضي، والتي نفذتها ممثلات المجتمع المدني، إلى جانب اللجنة الوطنية للمرأة واتحاد نساء اليمن.

الرئيس الذي استقبل المحتجات على عدم تنفيذ الأحزاب لوعودها، بإتاحة الفرصة للمرشحات،

التتمة في الصفحة 4

محمد السقاف: مطلوب مبادرات تشريعية عملية لبيان المواقف الحقيقية للأحزاب من المرأة

حمَّل محمد علي السقاف -أستاذ القانون- المؤتمر الشعبي العام المسؤولية الرئيسة في عدم استجابة النخبة السياسية والحزبية لمطالب المرأة اليمنية بتخصيص نسبة (كوتا) معينة من مقاعد المجالس المحلية. وقال في تصريحات لـ"النداء" إن المؤتمر بوصفه الحزب الحاكم الذي يحوز على أغلبية كاسحة في البرلمان تمكنه من تحرير أي مشرع قانون، لم يتقدم بأية مبادرة تؤكد مصداقيته في دعم ترشح المرأة.

وحيال الاتهامات المتبادلة بين السلطة والمعارضة بتحمل مسؤولية الإخفاق في تحقيق اتفاق على تخصيص (كوتا) نسائية في المحليات،

التتمة في الصفحة 4

توقعت تداولاً في المجالس المحلية وتخوفت من أعمال عنف

روبن مدريد: بن شملان مرشح جدي والمقاطعة لا تحدث تغييراً

عبرت روبن مدريد، مديرة مكتب المعهد الديمقراطي الأمريكي (NDI) في صنعاء عن قلقها من حدوث أعمال عنف في الانتخابات المحلية والرئاسية. وإذ لاحظت ارتفاع وتيرة الحرب الإعلامية بين المؤتمر الشعبي الحاكم واللقاء المشترك، نبهت الى مخاطر ذلك على عملية التحول الديمقراطي في اليمن "التي ينتشر فيها السلاح بكثرة".

وأعربت مدريد، في مقابلة صحفية أجراها معها الزميل محمد القاضي مراسل صحيفة "الرياض" السعودية، عن ارتياحها لوجود مرشح جدي للمعارضة (فيصل بن شملان) في الانتخابات الرئاسية، في مواجهة الرئيس الحالي علي عبدالله صالح، وقالت: "ما يهمني هو أن يحصل المرشحان على مساحة جيدة في الإعلام، تتيح لهما التعبير عن مواقفهما بوضوح" وأضافت أن تحقق

التتمة في الصفحة 4

المشترك: العليا تلاعبت لصالح الحاكم

الجندي: حللنا غالبية المشاكل بشفافية، والمتضرر يلجأ للقضاء

■ عبدالحكيم هلال

حتى ساعة متأخرة من مساء الاثنين لم يكن أحد لديه إحصائية نهائية بعدد المرشحين للانتخابات المحلية، لا اللجنة العليا للانتخابات ولا الأحزاب.

الإجابة كانت واحدة: مازلنا نستقبل الأرقام من المديريات والمحافظات.

قد تكون الأرقام أشبه بالنهائية حتى مساء أمس الثلاثاء، حسب كل من: عبده الجندي- رئيس قطاع الإعلام والتوعية باللجنة العليا للانتخابات، وإبراهيم الحائر- رئيس المكتب الانتخابي للإصلاح، وعبدالله الشريف (المكتب الفني للحزب الحاكم).

إلا أن الواضح، حسب آخر إحصائية حصلت عليها "النداء" مساء الاثنين أن عدد المرشحين المستقلين تجاوز عدد مرشحي الأحزاب على مستوى مقاعد المحافظات والمديريات، وحتى النساء.

التتمة في الصفحة 4

برئاسة وكيلها وعضوية آخر

الإدارة المحلية فخخت موظفيها بأراضٍ وهمية

■ علي الضبيبي

هل الموضوع في نظر رئيس الدولة، رئيس الوزراء، وزير الإدارة المحلية، بعد أن وصلتهم تلك الشكاوى بسيط ولا يستحق الاهتمام؟ أم هل كان موظفو الوزارة الذين وقعوا ضحية كمين نصب لهم قبل 14 سنة، حالمين يطالبون بشيء من المستحيل عودته؟ هل كنا نحن مغامرين حتى نتكلم ونكتب عن مثل هكذا قضية، الطرف الأول فيها الدولة والثاني موظفو وزارة الإدارة المحلية؟

القضية بسهولة: (لف وتحايل) وقع في إدارات وأقسام وفروع وزارة الإدارة المحلية بإسم لجنة لشراء أراض لموظفي الوزارة في 93 ربما... حيث شكلت هذه اللجنة برئاسة وكيل الوزارة وعضوية وكيل آخر، ومستشار، ومدير (ترقى فيما بعد إلى محافظ)، ومدير الشؤون القانونية، وبرلماني.

كان الموضوع بالنسبة للموظفين فرصة. تسلف البعض، وخصم البعض أقساطاً من مرتباتهم، وآخرون باعوا "مراجين" الذهب من على صدور نسائهم: "فرصة يا مرة نشتري لنا أرضية في صنعاء ونبني لنا غرفتين نسلم داوي الإيجار – متاعب البلاد"، وبالنسبة لبعض أعضاء اللجنة: "عرطة".

وصل عدد المساهمين 547 عضواً، وبلغ إيراد اللجنة مما دفعه المساهمون (119.166.000) ريال تقريباً. ثم باشرت اللجنة شراء مساحة أرض واسعة بمنطقة (رهق الغرزة) في مدينة سعوان الجديدة، بتاريخ 10/ فبراير/ 93م.

المساهمون: الجميع منتظر اليوم الذي يستلم فيه الأرض الذي حددت اللجنة موعده بعام واحد حينها، لكن الآن: 14 سنة مضت منهم من استلم بعد سنوات ومنهم من ينتظر.

في عام 2000 طلبت اللجنة كل المساهمين لحضور الاجتماع إلى الوزارة.. اقترع الجميع، لكن البعض استلم وتمكن من البناء وبصعوبة، والبعض لا... لأسباب كثيرة، منها أن الأهالي باسطون على الأرض تحت ذريعة استكمال المبلغ المتأخر لدى اللجنة، ومنها عدم معرفة البعض لأرضه، وآخرون بسطت جهات حكومية على أملاكهم المستحقة، فالصندوق الاجتماعي للتنمية – أمانة العاصمة، قام ببناء مستوصف على أراضي بعض المشتركين التي حددت وأوقف أصحابها من البناء عليها.

وفي 29 فبراير 2001م، تمخض عن الاجتماع الموسع للجمعية تكليف لجنة لدراسة مشكلة الأرض والمعوقات التي تواجه اللجنة في طريق استكمال عملية توزيع الأرض، فباشرت اللجنة نزولها الميداني مكونة من ستة أشخاص وفي نهاية عملها رفعت تقريراً إلى وكيل الوزارة رئيس الجمعية تضمن بعض النقاط، منها

أن عدد المساهمين (547) عضواً استلم منهم (480) مساهم وبقي (67).

ذكر التقرير أن عدد القطع الفعلية (672) قطعة سلم منها (480) قطعة وزادت حوالى (125) قطعة بما يساوي (948) لبنة تقريباً، وأن (271) قطعة لم يتمكن الأعضاء من التصرف بها بسبب المشاكل.

وحسب مصادر مطلعة فإن (120) لبنة ما زالت تحت يد أحد أبناء عطية (أصحاب الأرض – البائعين) بدعوى أنه لم يبع.

"النداء" التقت بعض المساهمين الذين لم يتمكنوا من الأرض، وفقدوا أموالهم بذمة لجنة شكلت تحت إشراف الوزارة، وأكدوا أن شكاوى عديدة رفعت إلى أعلى المستويات بدءاً بالوزير صادق أمين أبو رأس ومروراً برئيس الوزراء وانتهاء بالرئيس، فالأول شكل لجنة – كما قالوا – خرجت بتقرير فأمر بحفظه وإلى الآن محفوظ.

أما الثاني والأخير فليس ثمة بصيص أمل مما عادت به شكاواهم المرفوعة إليهما.

جاء في شكاوى الموظفين أن (23) قطعة خاصة بهم وزعت – بتوجيهات عليا– على أشخاص ليسو مساهمين، فيما تسلم كثير من المساهمين كروتاً قالوا إنها وهمية لم يستلموا بها شبراً واحداً من الأرض.

وأضافوا في شكواهم إلى الوزير بتاريخ 2006/2/13م، أن اللجنة "حجزت قطعاً من حقنا واعتبرتها ملكاً لأعضاء اللجنة وذلك لعدد 96 قطعة واعتبرته مكافأة لها".

"النداء" حاولت أكثر من مرة وعلى أكثر من خط الاتصال بأمين عام اللجنة اللواء/ محمد الحرازي محافظ حجة لاستفساره عن الموضوع؛ غير أننا لم نتمكن بسبب تعذر الوصول إليه.

المحامي/ حسن أبو حليقة قال: "إذا كانت مثلتهم في عملية الشراء فهي تتحمل المسؤولية كاملة. أما إذا كانت بصفات شخصية وخارج إطار الوزارة فالمسألة تعود للمنتفع بحد ذاته، وعلى البائع أن يضمن ضمان الدرك الشرعي، وبالتالي فعلى المشتري الرجوع إلى البائع سواءً كان جهة اعتبارية.. وزارية – جمعية – هيئة.... الخ، أو شخصية (عادية). وإذا كان الإقرار من البائع بالبيع موجوداً فليس هناك مشكلة إلا بإيفاء المشتري".

وأضاف أبو حليقة: "على الشؤون القانونية في الجهة التي تبعها هؤلاء الموظفون رفع القضية أمام المحكمة نيابة عنهم كونها الجهة التي تعتبر صاحبة ولاية ويحق لها أن تتخاطب مع الغير بأسمائهم وتطالب بحقوقهم".

لكن ماذا بعد مناشدة الرئيس والحكومة، وعشرات الشكاوى إلى الوزير.

هل من جهة أخرى يمكن أن تنصف أولئك المستضعفين (الضحايا)؟! هل القضاء في بلادنا إذا ما لجأوا إليه يستطيع البوح في وجه الحكومة، أحدهم سخر منا حين نصحناه باللجوء إلى القضاء قائلاً: "تشتونا نبيع الـ(.....) ونشارع الدولة؟!".

ستة وثلاثين عاماً دون حل:

الفقيه يشكو القضاء

ستة وثلاثين عاماً ينتظر ان تحكم له المحاكم اليمنية بمختلف درجاتها، وحين حكمت في صالحه لم يجد من ينفذ..

توفي والده وهو في بداية أيامه الاولى وها هو يبلغ السابعة والثلاثين وقضيته مازالت معلقة بين طلبات تنفيذ الاحكام التي في صالحه وبين الاصرار على اظهار عجز القضاء عن التنفيذ كما عجز عن اصدار أحكامه منذ بدء النزاع بينه وبين غريمه.

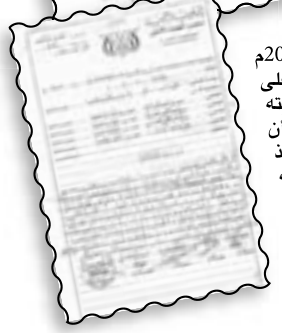

محمد حسين الفقيه –من محافظة عمران– بدأ خلافه مع غريمه حول قطعة ارض استحقها بموجب احكام قضائية، وبعد وصوله إلى آخر مراحل درجات التقاضي في 2002/10/12م بعد مخاض شديد حصل على توجيه إلى ادارة مديريته للتنفيذ الاجباري إلا أن خصمه تمرد على التنفيذ ورفض تسليم المحكوم به ومازال كذلك، بل ازداد عتواً وتحرشاً به– حسب شكوته– واستلم القضية بعد أن أقعد والده وها هو اليوم يقارب على الاقعاد.

يقول محمد الفقيه في رسالة وجهها إلى وزير العدل: «انني أخشى ما أخشاه ان تستمر القضية معلقة في إدارة ناحية عيال سريح بمحافظة عمران إلى أن يرحمونا ويستشعروا مسؤولياتهم امام الله والشرع والقانون ويحسبوا ما يترتب على هذا الظلم والفساد من عواقب وخيمة أقلها الثأر.. ونحن لا نريد ان نعود إلى الثأر لاننا مازلنا على أمل أن يتم تنفيذ الاحكام التي لصالحي كلها، ناهيك عن الاوامر المطالبة بالتنفيذ لكن لا احد يبدو عازماً على التنفيذ، وهنا مازالت حقوقي ضائعة رغم الأحكام التي في حوزتي..».

وكيل محافظة عمران يحيى محمد غوبر خاطب مدير عام مديرية عيال سريح رئيس المجلس المحلي بالقول: يتم سرعة اتخاذ اجراءات الضبط لأحمد صالح رسام في قضيته مع غريمه الشاكي حسين صالح الفقيه وفقاً لما نصت عليه الأحكام الشرعية النهائية، وعدم المماطلة في قضايا العامة وسرعة البت فيها.. مرسل للتنفيذ وفقاً للقانون وتتحملون المسؤولية».

كذلك فقد بعثت ادارة أمن محافظة عمران إلى مدير أمن مديرية عيال سريح ما نصه: «تعقيباً على مذكرتنا السابقة رقم (1272) وتاريخ 2003/3/19م. والمتضمنة ضبط كل من حسين صالح الخدرة ومحمد احمد زهير الضمناء في تنفيذ حكم لطالبي التنفيذ حسين صالح الفقيه، وعليه عجلوا بسرعة ضبط المذكورين والتنسيق مع المحكمة المختصة لتنفيذ الحكم والإفادة..».

نداء يوجهه محمد حسين الفقيه إلى وزير العدل والنائب العام وإلى كل من عنده ضمير من المسؤولين في وزارة حقوق الانسان وفي محافظة عمران وإدارة أمن عيال سريح وإلى كل المهتمين والمعنيين بحقوق الانسان ومن يتحدثون عن استقلال القضاء ونزاهته وسرعة تنفيذ الاحكام التي يصدرها، لكن لا يبدو ان شيئاً من هذا حاصل الآن على الأقل في قضية محمد حسين الفقيه التي توشك أن تبلغ عقدها الرابع.

غسيل

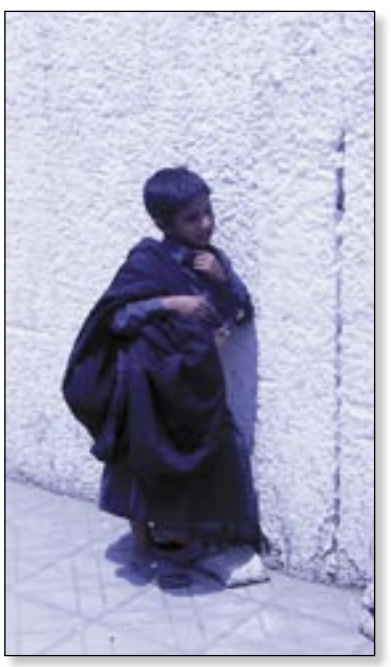

المفوت الصغير!!

الطفل (المقوت)، يعتل شوالة (القات)، وهمًّا لا يبارح حاجبيه. يتكئ على جدار الجامعة في مشهد حنيني يجسد وضع طفولةٍ تندثر على أكثر من رصيف متسخ.

"عُمَر".. ما نشبت وطن وتروبسة عاصمة

مجنونٌ يقذفك بثلاث هوايات حال مثولك عنده، فـ"عُمان" هوية يستقبلك بها قبل أن تسأله. وفيما تخاطبه بالعربية يرد أنه من مأرب، وحين تسأله: "where are you from؟" يجيبك بطلاقة "I'am from England" لهجته صومالية، لكن إحذر أن تسأله: "أنت صومالي؟".

– يتكور هنا بمحاذاة سور جامعة صنعاء القديمة وتحفه أكوام من الخرق وهو رابضٌ في متنها يرتعش برداً، ويمد يده لأي شيء تعطيه، وحين تستعد لتصويره يترجاك: "لحظة أتجهز!".

يحكي أنه متزوج ويعيل أبناءً، ويدعي حراسة الجامعة.

رمادية مشهرة تنسحب على سوداويته، ويجذبك بتلاوين من الابتسامات.

عبدالحكيم.. العربية كملاذ من الجوع

كان عليه لاتقاء غائلة الجوع، اللوذ بالرصيف كقشة أخيرة تتولى رتق شتاته وسد ما تيسر من رمقه، ذلك أنه مخذول مذ أنهى العام 97 – 98م، البكالوريوس الدبلوم العالي.

عبدالحكيم مكارم روى أنه فور تخرجه تطوع للتدريس في الرضمة– إب– كيما يحظى بأولوية التوظيف.

وريثما يتحصل ذلك بيعت كل درجات إب على أولاد الذوات والارستقراطيين كما زعم مكارم.

تلت أربع سنوات كان خلالها يطارد طيف الوظيفة السحري باذلاً ما يملك كرشاو ومصاريف المعاملات في الخدمة المدنية، فكان الخسران هو المُربص الوحيد في النهاية.

أسرج عربيته وركنها قبالة بوابة جامعة صنعاء الشرقية لبيع كاسيتات قرآن و ابتهالات دينية وتراثية.

عبدالحكيم "طفر" يده دائمة لرجال البلدية الذين سطوا على مظلته ومكبر الصوت لعديد مرات معيلاً 18 من أولاده وإخوته، ويستأجر منزلاً بـ 15 ألف ريال في العاصمة صنعاء.

لا يطلب أكثر من إدراجه ضمن حصة إب من الوظائف.

قشة

ابتدائية حجة تؤجل النظر في قضية الصحفي محمد العتبي

■ حجة - عبدالواسع راجح

أرجأت المحكمة الابتدائية بمدينة حجة، الاحد الماضي، النظر في القضية المرفوعة ضد الصحفي محمد العتبي من قبل مدير «أميّة» حجة، الى نوفمبر القادم.

وكانت دعوى قضائية رفعها للنيابة العامة مجاهد اليتيم يتهم فيها العتبي بقذفه وسبه في مكان عام ما اعتبرها الأخير كيداً، وليس له اساس من الصحة، معتقداً ان مادة صحفية نشرتها صحيفة «الوسط» تكشف عن فساد مكتب محو الأمية، هي التي دفعت اليتيم لإلصاق التهمة به وجرجرته في المحاكم.

ضحايا «المنفذ» أمام ديوان المحافظة

■ إب - ابراهيم البعداني

اعتصم ما يزيد على ألف مواطن أمام ديوان محافظة إب مطالبين الدولة بسرعة العمل والتحرك لتعويضهم واستخراج حقوقهم من شركة المنقذ والشركات الاخرى التابعة لها؛ والتي كانوا اودعوا فيها اموالهم كمساهمين في العام 96، ولم يحصل احد منهم على أي تعويض يذكر.

المعتصمون، وعبر رسالتين رفعوهما الى رئيس الجمهورية، والى رئيس مجلس النواب، ناشدوهما النظر الى واقع 5000 مساهم في الشركة، واتهموا لجنة تصفية «المنقذ» بتجاهل حقوق المظلومين، والتصرف بالتعويضات التي صرفتها الدولة للمساهمين شهري مايو ونوفمبر 2001، حسب هواها ومصالحها الشخصية، وقالوا انها صرفت مئات الملايين لاشخاص لم يساهموا بريال واحد. فيما أبلغت اللجنة المساهمين الحقيقيين بنفاذ مبالغ التعويضات وانها غير كافية، حسب رسالتهم.

رسالة تضامن إلى زملائي الدكاترة العاطلين في دولة المؤسسات والاستراتيجيات العظمى

أبوبكر السقاف

"إن الجامعات العربية تطرد بانتظام أفضل علمائها، وتعرض عليهم حياة غير مجدية في الوطن العربي ولعل أشد وأغرب أشكال هدر الكفاءات ما يحدث في اليمن السعيد، وهو ما جعل صحيفة "الوطن" الكويتية تنشر في 1989/1/18م خبراً تحت عنوان مثير "دكاترة اليمن بلا عمل" ولم يكن هذا الخبر الا نقلاً لنص رسالة وجهها ثمانية عشر دكتوراً يمنياً الى رئيس مجلس الشورى سابقاً الأخ عبدالكريم العرشي، ونشرت في مجلة "الحكمة"، وقد شكوا حال ثمانية وأربعين دكتوراً منعوا من العمل في الجامعة "ارجع ان شئت الى: أبو بكر السقاف، الديمقراطية والإصلاح في الجامعة (=جامعة صنعاء)، الحكمة، عدن، أغسطس 1990م، ونشرت الرسالة والموضوع في الحكمة بعد تعذر نشرها في (ج. ع. ي) ومن بين الذين حظر عليهم العمل في الجامعة الزميلان على محمد زيد، ومحمد المخلافي، الأول عدناني والثاني اشتراكي والعياذ بالله منهما معاً. والجدير بالذكر أن مدير جامعة صنعاء هدد الثاني بإرساله الى الأمن الوطني في حال استمراره في المطالبة بحقوقه مع زملائه، الأول تمكن بعد فترة من الالتحاق باليونسكو، وهاجر عدد كبير من الذين وقعوا الرسالة.

العلم ينشأ عندما توجد طبقة في المجتمع يصبح في نظرها مطلباً اجتماعياً وأساسياً للدولة والمجتمع، وعندئذ يغدو قوة إنتاجية وينتج مبادئ تهذيب ورقي في الأفراد وفي الجماعات تمكن الجميع من مراكمة خبرات قانونية وأخلاقية وإدارية تتكامل في ما يسمى نهضة وحضارة، والحال أن كل أنظمة الحكم العربية بلا استثناء ليست لديها أية فكرة عن النهضة والحضارة ولو في المنام، ولذا فإن التعليم العام والعالي حتى عندما تنفق عليه الأموال الطائلة، وهي هزيلة إذا ما قورنت بما ينفقه العالم المتحضر والناهض أو العدو الإسرائيلي الذي يحتل المكان الأول حتى العام 2005م في الإنفاق على العلم. الانفاق على التعليم في المجتمعات العربية يهدف الى تنظيم القمع في المقام الأول، وفصل التعليم عن المجتمع وربطه بجهاز الحكم، ليس إلا أحد جوانب إستراتيجية القمع الشاملة. ومالكو الأنظمة يعلمون أن رسالة التعليم التحريرية أخطر عليهم من أية ثورة أخرى، فأصبحت المدارس والجامعات سجوناً للتدجين والقمع وتزييف الوعي وصنع الطاعة، وهم يعرفون أن تحرير التعليم هو المقدمة الكبرى لتحرير المجال السياسي ومجال المجتمع المدني من أغلالهما. وقد توصل بحث جماعي أجري في نهاية الثمانينات ومطلع التسعينات بإشراف منتدى الفكر العربي، عمان، الى النتائج التالية فيما يسمى التعليم - رسمي العربي، ومن سوء حظنا أن كل التعليم رسمي باستثناءات قليلة لا تؤثر في الحصيلة النهائية:

1 - يركز على الماضي و يهمل المستقبل.

2 - يركز على الحفظ والترديد وليس على التفكير والتحليل.

3 - يدعم الامتثال والتقليد ويحارب الابتكار والتفرد.

4 - يدعم القهر والتسلط ويناهض الاستقلال والنقد.

5 - يمجد الحصول على الشهادات، والاعتماد على الوظائف الحكومية، ولا يشجع التعليم والاعتماد على النفس.

6 - يشجع على الاستبداد والخنوع والسلبية وليس على المشاركة والديمقراطية والمبادرة.

وتبقى كلمات الملك الراحل حسين التي أطلقها في تلك الأيام، حتى اليوم خدمة شفهية، فقد قال إن المستقبل مرتبط بتعليم المستقبل. وهذا يؤكد أن قضية التعليم في مركز قضية التغيير والثورة والنهضة، وتضاهي في محوريتها قضية التغيير أو الثورة السياسية. (إن شئت ارجع الى: أبو بكر السقاف، فلسفة وأهداف التعليم قضايا العصر، عدن، يناير/ فبراير 1993م)، وقد أوجزت في تلك الصفحات فكرة مفادها أن التعليم العام والعالي: منطقة كارثة وطنية، وطالبت بالكف عن التخريب المستمر، والشروع في تدريس العلوم تدريجياً بالعربية، وقبل ذلك كله حرية البحث والتفكير.

تزايدت وتيرة طرد الكفاءات من مجال التعليم العالي في السنوات الأخيرة، وإذا كانت شهادة حسن السيرة والسلوك وسيلة الطرد الأولى فإنها كادت أن تختفي بعد الوحدة، ثم عادت مقنعة بعد الحرب (1994م) وأضيف إليها تمييز رسمي لأبناء الجنوب لأسباب سياسية فاقعة، فهم غير موثوق بهم في مسألة محورية الولاء للنظام والذي يضع علامة التساوي بينه والوطن، والدولة والوطنية، وذلك على طريقة الدولة السلطانية.

ومن أسباب تزايد وتيرة الطرد عودة مبعوثي الأمن السياسي للدراسات من البلدان العربية وضرورة التحاقهم بالجامعات اليمنية.

وقد حررت في السنوات الأخيرة عدداً من رسائل التوصية لطلاب يريدون مواصلة دراسات عليا في الخارج ولزملاء جاءوا بشهادات دكتوراه للعودة الى المهجر. وكنت حتى عهد غير بعيد أنصح ان طلب مني النصح -بالبقاء في الوطن؛ ولكني أدركت أني ربما أكون بذلك أعين النظام القائم على قمعهم باسم فائدة للوطن مؤجلة يمكن أن يقدموها في زمان قادم، بينما يهدر زهرة العمر في مناخ المذلة والكآبة والإحساس بأن وطنهم لا يحتاج اليهم وأنهم فائضون عن الحاجة.

ان الجديد الذي طرأ على التعليم العام والعالي هو المدارس والجامعات الأهلية، وهي لا تكتفي بتكرار أخطاء المدارس والجامعات الرسمية، بل تضيف خطاياها المدمرة فإذا كانت الرسمية قد اقتربت من إلغاء مجانية التعليم بما تفرضه من رسوم وبتخليها عن تقديم الكتب في الجامعات للطالبات والطلاب، فإن الأهلية قد جعلتهم جزءاً من سوق العرض والطلب، ولأن هدفها هو الربح في أكثر أشكاله بدائية وهي لم تكلف نفسها مشقة استقدام أو إعداد ملاكاتها (كادر) الخاصة؛ إذ تعتمد على أساتذة ومدرسين الجامعات الرسمية، ويجري تدمير الأداء العلمي في الطرفين. وقد سجلت الأهلية رقماً قياسياً في اهدار قيمة الشهادات العلمية ما بعد الجامعية، فمبلغ عدد من منحوا درجة الماجستير فيها -قبل نحو أربع سنوات- نحو ضعف من منحوا الشهادة نفسها في الجامعات الرسمية التي سبقتها في التأسيس بنحو ثلاثة عقود من السنين.

أما البحث العلمي فهو غائب فيها جميعاً، وكيف له أن يوجد إذا كان التدريس متدن ويقع دون المتوسط العربي والدولي؟!

وإذا كان التعليم الأهلي في المجالين: العام والعالي، ومفيداً؛ فإن الفائدة لا تأتي إلا بتوافر شروط علمية وتربوية وفكرية صارمة، وهي غائبة فيها وفي التعليم الرسمي.

وهذه القضية ينظر إليها في حمى الخصخصة على أنها جزء مكون من تحرير السوق بينما الحال في العالم في هذا المجال ليس كذلك، فأمريكا الشمالية -مثلاً- تقوم الدولة فيها بـ75% من أعباء البحث العلمي، لأن الدولة هناك وهنا وفي كل مكان لا يمكن أن تكون فقط جابياً للضرائب، وجهازاً يحتكر حق استخدام القوة العلني، وشن حروب الدفاع والعدوان.

إنها ترعى الثقافة باعتبارها تنظيماً اجتماعياً للمعنى وتبني حضارة ويتماسك بنيان سكانها لوعي أخلاقي وقانوني مشترك.

أردت لهذه الصفحات أن تكون مدخلاً لإعلان تعاطفي وتضامني مع الزملاء الذين شكلوا لجنة ترعى شؤون الدكاترة العاطلين، وإني معجب جداً بهذه الخطوة، التي أتمنى أن يقلدهم فيها كثيرون في مجالات متنوعة، فالجهد الجماعي وحده هو الذي يثمر في النهاية، كما أنه حقل التدريب الحقيقي لبناء ما يسمى بهيئات المجتمع المدني التي أرى أن تقوم على ضرورات محلية داخلية، وتعتمد على جهد ذاتي بتمويل ذاتي محلي، وتبنى من القاعدة، ويبدو لي أن عدم إدراكنا ومنذ الخطوة الأولى بأن المجتمع المدني ليس مدخلاً لبناء المجتمع السياسي، بل يستحيل قيامه في غياب الشرط السياسي، لأن الهدف -لاسيما في المجتمعات العربية، لخصوصية تاريخ السياسة فيها- هو أن لا نجعل من وجود منظمات المجتمع المدني شاهد زور يدعم النظام السياسي القائم، كما أن فشل نحو سبعين ألف هيئة ومنظمة لما يسمى بالمجتمع المدني في المجتمعات العربية في تحقيق أية زحزحة للسياسي والمدني، دليل على أنها قائمة على أسس واهية وغير صائبة وأنها تصب الماء في طاحونة النظام/ الأنظمة، سواء أكان على رأسها أمير "يغني بفلوسه" أو جامع زكاة يحول سير النشاط من المدني الى الديني، أو مناضل تعب من حياة العناء ليستريح في أريكة المجتمع المدني، أو مخبر أو رجل أمن أصبح خطيباً ديمقراطياً ليبرالياً مصقعاً، و"ثرثارة في كل ناد يخطب" وهذا كله من شأنه أن يحرف المسار عن حقيقة أساسية وهي أن السياسي والمدني لا يكونان إلا معاً.

كيف يكون للمجتمع المدني وهيئاته وجود، عقل الأمة أي الجامعات يحكمها الأمن السياسي وبعضها رؤساءها ضباط كبار في الأمن؟! إذ يحظر قانون الجامعات (آيار/ مايو 1995م) على الأساتذة انتخابات رئيس جامعتهم، والعمداء، ورؤساء الأقسام، بينما يتمتع الطلاب بحق انتخاب هيئة إدارة اتحادهم. وهذا القانون سلب أعضاء هيئة التدريس حقاً مارسوه قبل الحرب فانتخبوا عمداء الكليات وطالبوا بانتخاب رئيس الجامعة. أصبح التعيين حاكماً فأصبحت جامعة صنعاء تدار (بغرفة عمليات) في الجامعة تتصل رأساً بالأمن والداخلية. ونشرت هذه الأخبار في صورة وثيقة رسمية وزعها اتحاد الطلاب بجامعة صنعاء قبل نحو ستة أشهر، و لا يزال الأمن السياسي جاثماً عليه.

ثم لكي تكون لجنة الزملاء العاطلين مستقلة وتعتمد على نفسها، أقترح تنظيم حملة تبرعات عامة وإقامة سوق خيرية تكون حصيلتها نواة ميزانية تمول نشاطها.

أعرف أن الطبقة التجارية مدمجة في النظام، وأنها ليست حتى الآن طبقة لذاتها، وما تتبرع به للمجالات الإنمائية إعلان ولاء وطاعة. ورغم ذلك أظن أنهم يملكون هامشاً للحركة المستقلة، وأوجه انتباههم الى حقل أهملوه، فهم في ذلك كالقطاع الخاص العربي عامة، عازفون عن الاستثمار في المعرفة. بينما نشط فيه منذ وقت طويل ممثلو الإسلام السياسي وجعلوا منه في وقت واحد استثماراً ومشروعاً جهادياً.

جميل ان ترصد بعض البيوت التجارية جوائز للبحث العلمي، بيد أن الأولوية في بلاد كاليمن يجب -أن تكون ان أردنا أن نبدأ بداية صحيحة- لإنتاج العلم وتوطينه في التربة المحلية. وأعلم ان هذا طموح عجزت عن اجتراحه كل المجتمعات العربية*، رغم ان بداية محاولات بعضها ترجع الى نحو قرنين منا لزمان؛ ولكني أقصد البداية المتواضعة في إقامة بنية أساسية سليمة تستفيد من علوم وتكنولوجيا العصر.

لماذا لا يبدأ بيت تجاري أو عدة بيوت بالتشاور مع لجنة الدكاترة العاطلين لبحث إمكان إنشاء كلية للعلوم والآداب، تولي اهتماماً خاصاً لتكنولوجيا المعلوماتية والاتصال والبيولوجية الجزيئية، والاهتمام بالدراسات والعلوم البيئية وفلسفة العلوم، التي أصبحت رائدة في الغرب (=أوروبا وأمريكا) في مجالات الاقتصاد والثقافة وعلم الإجتماع والسياسة والاتصال بإحدى الجامعات أو المعاهد العلمية الأوروبية ضرورة وذلك للاستفادة والعلم والاستئناس بالرأي للوصول إلى الصورة المثلى للاستفادة.

ان اقتصاد المعرفة أصبح منذ سنوات فرعاً هاماً وخطيراً في عالم اليوم، ومجتمع المعرفة يتعذر تصوره بدونه.

لا أريد لزملائي العاطلين أن يحبسوا أنفسهم في عالم جهاز الحكومة الخانق والعاجز، بل ان يبحثوا عن حلول في المجتمع، وان يستمروا في توجيه النقد الى السلطة القائمة لأنها لا تقوم بأخطر واجباتها: رعاية وإنتاج العلم والارتقاء بالتعليم وتنظيم المعرفة والخبرة الجماعية.

ومرة أخرى لكم أيها الزملاء الأعزاء تقديري وتعاطفي وتضامني، وتحية لمبادرتكم الشجاعة والزكية، وأرجو أن يحذو حذوكم كثيرون في مجالات عدة تنتظر تنظيم المطالبة والاحتجاج والمقاومة. أرجو التكرم بنشر عنوانكم البريدي وهاتفكم وبريدكم الالكتروني.

2006/8/20

* أنفقت العالم العربي في السنوات الثلاثين الأخيرة نحو (1000) مليار دولار في مشروعات تسليم المفتاح، أي نحو عشرين ضعفاً لما أنفقه مشروع مارشال لإعادة إعمار أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية.

يا لها من تبعية راسخة!! (راجع إن شئت: عدنان بدران، وضع العلم والتكنولوجيا في المنطقة العربية، تقرير اليونسكو الإقليمي، بالإنكليزية،الأردن، 2004).

مرشح المشترك.. الواقع والطموح

ناصر محمد ناصر*

ترى أين تكمن مشكلة المشترك وإدارته لحملته في الانتخابات القادمة؟ وهل باستطاعة مرشحها أن ينجز بمفرده ما لم تستطع أحزاب المشترك مجتمعة انجازه؟ للإجابة على هذين السؤالين دعونا ننظر في الآتي:

ابتداءً: ليس عندي أدنى شك في أن مرشح المعارضة يمتلك كل مقومات النجاح، فسجله النظيف وخبرته الواسعة وتجربته في الحياة، كلها مميزات تصب في صالحه، ويصب في صالحه أيضاً فساد وسوء إدارة وأخطاء وتجاوزات منافسه، والتي أوصلت نسبة الفقر إلى 70% بعد أن كان 4%، وأوصلت سعر الريال الى 198 للدولار، بعد أن كان 4 ريال للدولار يوم صعوده. ولكن المشكلة ليست على هذا النحو الذي تريد أحزاب اللقاء المشترك حصر المسألة الانتخابية بين شخصين. المشكلة اعقد من ذلك في احتكار القواعد الحاكمة للعبة الانتخابية في يد الحاكم والمتمثلة في:

1 - اللجنة العليا للانتخابات التي صاغت السجل الانتخابي بمفردها فاستبعدت حوالى مليون ناخب تشك في ولائهم، وأضافت نحو مليون آخر من الأتباع والأنصار والصبية، ووزعت البطائق الانتخابية على المعسكرات، وصاغت اللجان الميدانية من أعضاء الحزب الحاكم وعناصره الأمنية، وبالتالي صاغت نتيجة الانتخابات مقدماً.

2 - المؤسسة العسكرية والأمنية، والتي ستستخدم كهراوة لإرهاب الخصوم، ويستخدم أفرادها كناخبين لمن يدفع لهم مرتباتهم آخر كل شهر.

3 - سلاح المال والإعلام. المحتكريْن من قبل الحاكم الذي سيستخدمهما لشراء الذمم وتزييف الوعي في مجتمع تغلب عليه الأمية.

إذاً، هذه هي قواعد اللعبة الحاكمة للعملية الانتخابية والتي ستصيغ نتائج الانتخابات سلفاً لصالح الحزب الحاكم، وكلها دون استثناء في يد الحاكم، والمعارضة قد فرطت فيها مجتمعة يوم وقعت ورقة الضمانات مع الحاكم، وبالتالي سلمت بنتيجة الانتخابات التي صاغها الحاكم بمفردهِ وأضفت عليها طابع المشروعية، فماذا بقي للمعارضة إذاً من مقومات الفوز والنجاح؟ لا شيء سوى رجل عُرف بثبات الرأي وصلابة المبدأ، تريد أن تتخفى خلفه وأن تحمله مسؤولية إخفاقها وتفريطها وخذلانها للجماهير التي راهنت عليها. إن مرشح المعارضة وسجله الشخصي ليسا كافيين، فليس لدى الرجل عصا سحرية تمكنه من قلب قاعدة القوة التي يملكها النظام من جيش وأمن ومال وإعلام وتجيير النتيجة لصالح أحزاب المشترك، فهذا ضرب من الخيال. المنافسة القائمة الآن ليست بين مرشح المعارضة ومرشح المؤتمر الشعبي العام، ولا بين أحزاب المشترك وبين الحزب الحاكم، إن المنافسة هي - حصراً- بين مرشح المعارضة ومؤسسة الدولة بكل مقوماتها، فالحزب الحاكم هو الدولة وليس أقل من ذلك، وأحزاب المشترك سلمت بملكية الدولة للحاكم يوم وقعت على ورقة الضمانات، وبالتالي بقي في حلبة المنافسة مرشح المعارضة ومؤسسة الدولة بكل مقوماتها من جيش وأمن ومال وإعلام ونفوذ، فأي منافسة هذه التي يتحدث عنها هؤلاء الواهمون؟! المسألة واضحة بالنسبة لي، وهي على النحو التالي:

1 - أحزاب المشترك أخفقت في إجبار النظام على تحييد المؤسسة العسكرية والأمنية، وأخفقت في إجباره على تحييد سلاحي المال والإعلام. كما أخفقت في إجبار الحاكم على تغيير اللجنة العليا للانتخابات أو تشكيل حكومة وحدة وطنية تدير العملية الانتخابية، أو إدخال طرف دولي ضامن لنزاهة الانتخابات. وعمدت بدلاً من كل ذلك إلى توقيع ورقة ضمانات، وتلك الورقة نفسها لا تمثل في حد ذاتها ضمانات بل أنها تتطلب جهة تضمن تنفيذها. وبذلك سلمت المعارضة بنتائج انتخابات معروف سلفاً أن الفائز فيها هو الحاكم.

2 - وحتى تغطي إخفاقها وتتنصل من مسؤوليتها الى التخفي وراء شخص مستقل له سجل وتاريخ نظيف، فهو وحده من سيتحمل نتيجة الهزيمة التي ستحدث دون أدنى شك والتي سلمت بها المعارضة سلفاً.

أحزاب وقادة المشترك الذين برعوا في انتقاد مسرحية تنحي المركز، تناسوا وثيقة الإصلاحات التي وقعوا عليها والتي كان يتحتم عليهما أن يفاوضوا على تنفيذ بعض بنودها على الأقل، وأخذوا يديرون مسرحية لا تقل هزلية عن مسرحية التنحي، هم وحدهم أبطالها ومهندسوها. أما المخدوعون هم جماهير الشعب اليمني الذين صدقوا أكذوبة المنافسة التي يتحدث عنها هؤلاء. إن باب المقاطعة الإيجابية مازال قائماً وممكناً، وهو الحل العملي في ظل ظروف لا تلبي الحد الأدنى للمشاركة، والذي من شأنه أن يبقي على الحد الأدنى من مصداقية المشترك، ومصداقية مرشحه الذي من الأجدر به أن يربأ بنفسه عن الانغماس في مهزلة لن تنتج سوى السخام.

* استاذ العلوم السياسية - جامعة الحديدة

دراسة ميدانية تؤكد تفشي ظاهرة الرشوة في مؤسستي القضاء والأمن

■ «النداء» - غمدان اليوسفي

أفادت دراسة ميدانية هي الأولى عن الرشوة في اليمن نفذها المركز اليمني لقياس الرأي العام، أن 78 في المائة من المبحوثين اعتبروا أن الرشوة موجودة في كل أو معظم الجهات الحكومية.

وأظهرت الدراسة الممولة من مركز المشروعات الدولية الخاصة، التابع، لغرفة التجارة الأمريكية، وأعلنت نتائجها أمس الثلاثاء، أن الرشوة في معظم الأحوال تدفع من أجل الإسراع في إنجاز المعاملات، حيث صوَّت قرابة 90 في المائة من المبحوثين لهذا السبب. بينما يعتقد 58 في المائة منهم أن الرشوة تدفع بهدف انجاز معاملة غير قانونية.

وبلغ عدد المبحوثين 699 فرداً، وهو عدد لا يقل -إلا بمشاهدة واحدة- عن المخطط وهو 700 مشاهدة، حيث توزع العدد بين الفئتين المستهدفتين (مواطنين وموظفين) بنسبة 48 في المائة للأولى و52 في المائة للثانية، موزعة على مراكز المحافظات التي تم اختيارها، كما ذكر في منهجية الدراسة: وهي أمانة العاصمة، عدن، تعز، الحديدة، وصعدة.

و حسب الدراسة، التي أجريت خلال الفترة من 15 يوليو وحتى 15 أغسطس، فإن القضاء احتل المرتبة الأولى من حيث انتشار الرشوة فيها حسب رأي 65 في المائة من المبحوثين، يليه قطاع الشرطة والأمن بنسبة 59 في المائة، ثم وزارة المالية والمصالح التابعة لها بنسبة 47 في المائة.

وقيمت خدمات: المياه الصحة، والكهرباء، من حيث انتشار الرشوة فيها حيث كانت نسبة من وضعوها ضمن الجهات التي تنتشر فيها الرشوة حوالى 20 في المائة، و28 في المائة، و28 في المائة، على التوالي.

وحول مستقبل ظاهرة الرشوة أظهر 82 في المائة من المبحوثين أن الظاهرة تتوسع، و11 فقط قالوا إنها تتراجع.

أما عن أسباب انتشار الرشوة فإن "ضعف رواتب الموظفين" احتل المركز الأول بين قائمة الأسباب التي اختارها المبحوثون بنسبة 75 في المائة، يليه ضعف الوازع الديني بنسبة 62 في المائة، ثم ضعف الرادع القانوني بنسبة 50 في المائة. أما الأسباب الأخرى مثل تعقيد الإجراءات وعدم وجود اللوائح فلم تأخذ أهمية كبيرة كسبب لانتشار الرشوة.

وأفادت الدراسة، التي نفذت من قبل 13 باحثا تم تدريبهم على يد أكاديميين متخصصين من جامعة صنعاء ومركز دراسات التنمية بجامعة بيرزيت.

أن الرشوة توجد بشكل اكبر في إدارات الشؤون المالية أكثر من غيرها، حيث حصلت على 555 تكرارا من المبحوثين، تليها الشؤون الإدارية بنسبة 45 في المائة، ثم المشتريات بنسبة 40 في المائة والشؤون القانونية بنسبة 29 في المائة.

وأوردت الدراسة أن حوالى 55 في المائة يوافقون على أنه ينظر باحترام لمن يستولي على المال العام في اليمن أو يستغل الوظيفة العامة، ويعارض ذلك حوالى 39 في المائة.

واعتبر حوالى 48 في المائة من أفراد العينة أنه لا توجد جدية من قبل الدولة في مكافحة الرشوة. في حين يرى 43 في المائة أن الدولة جادة في ذلك تماما أو إلى حد ما.

ويعتقد أكثر من 65 في المائة من أنه لا يتم معاقبة أي شخص عند ثبوت استلامه للرشوة ويتم تجاهله وعدم اتخاذ أي إجراء حياله. في حين يعتقد 15 في المائة فقط بإمكانية تعرضه للعقوبة.

وجاء في الدراسة أن الموظف المرتشي يلجأ إلى تأخير المعاملة كوسيلة لطلب الرشوة، حسب رأي أكثر من 70 في المائة من إفراد العينة، بينما يرى 58 في المائة من المبحوثين أن الموظف يقوم بطلب الرشوة بشكل صريح أو بالتلميح إليها.

وأوردت توصيات الدراسة الى وجود عدة عوامل تعين على استمرار هذه الظاهرة وتوسعها، أبرزها انعدام تطبيق القوانين المتعلقة بالرشوة، فإنها رأت أن رفع رواتب الموظفين وحده لا يمكن أن يكون حلا لمشكلة الفساد، لأن الحل يجب أن يتضمن حزمة من الإجراءات لمعالجة الأسباب الحقيقية لهذه المشكلة.

المعارضة تفاوض

(تتمة الصفحة الأولى)

مرشح المؤتمر علي عبدالله صالح.

وأفاد بأن اللجنة العليا أقرت توجيه مذكرة اخرى الى المرشح المستقل أحمد المجيدي، تطالبه بإسقاط عبارة في برنامجه تصف الأحزاب بأنها "بلا أخلاق".

وبشأن برنامج مرشح المؤتمر قال إن تقرير القطاع القانوني انتقد تعهد المرشح علي عبدالله صالح، بتوفير التعليم المجاني للجميع، إذا أن الدستور ينص على مجانية التعليم في المرحلة الأساسية فقط، لكن اللجنة العليا في اجتماعها قدَّرت عدم وجود تجاوز في تعهد الرئيس "لأن القصد منه تقديم مصلحة للناس".

عما إذا كان اعتراض لجنة الانتخابات يمتد الى وسائل الإعلام الأهلية والحزبية، قال الجندي إن اعتراضات اللجنة متعلقة فقط ببث البرنامج في وسائل الإعلام العامة، ما يعني السماح بنشر البرنامج كاملاً في وسائل الإعلام غير الحكومية.

وتحظر المادة (38) من قانون الانتخابات "القيام بأية دعاية تنطوي على خداع الناخبين أو التدليس عليهم، كما يُحظر استخدام أسلوب التجريح أو التشهير بالآخرين".

وعلمت "النداء" من مصادر في اللقاء المشترك أن فيصل بن شملان قام صباح الاثنين بتسجيل متلفز لبرنامجه الانتخابي في مقر اللجنة العليا للانتخابات.

وأكد علي الصراري، رئيس اللجنة الإعلامية في حملة مرشح المعارضة أن بن شملان سجل برنامجه كاملاً.

وحول رد المعارضة على ملاحظات لجنة الانتخابات، شدَّد على أن المعارضة "لن تقبل بها لأن برنامجنا لا يتضمن تجريحا وليس من حق أحد تنصيب نفسه وصياً علينا".

الصراري استغرب في تصريحات لـ"النداء" تجاوز لجنة الانتخابات حدودها وتصديها نيابة عن المؤتمر الشعبي العام لأي نقد يوجه لمرشحه" وإذ نفى أن يكون البرنامج قد تعرض بسوء الى شخص الرئيس صالح، أشار الى أن مؤسسات دولية تدعم الحملة الديمقراطية في اليمن انتقدت موقف اللجنة العليا للانتخابات، ونصحت اللجنة بعدم اقحام نفسها في برامج المرشحين. ونقل عن ممثلين للمعهد الديمقراطي والاتحاد الأوروبي قولهم لأعضاء اللجنة: "إذا كنتم تعتقدون أن المؤشرات الواردة في برنامج مرشح المعارضة مغلوطة فإن بقاءها سيصب في صالح مرشح المؤتمر".

وحدث تطور آخر مساء الأحد عندما أبلغت اللجنة العليا للانتخابات أحزاب اللقاء المشترك بإلغاء عقد مهرجان انتخابي لابن شملان كان مقرراً في ميدان السبعين بالعاصمة لأسباب أمنية، ولقرب المكان من معسكر الأمن المركزي. وقالت مصادر معارضة إن مشاورات مع اللجنة أجريت مساء الاثنين أدت الى الاتفاق على نقل المهرجان الى أستاد "الثورة" على أن ينعقد نهار الخميس.

لكن علي الصراري أكد لـ"النداء" ليل أول من أمس الاثنين أن "المعارضة رفضت طلب اللجنة"، ورأى أن ميدان السبعين ساحة عامة أقيم فيها عدد من المهرجانات على مدى الأعوام الماضية، وليس مكاناً خاصاً بالرئاسة، أو مراكز قوى عسكرية وأمنية.

وجدَّد تصميم المعارضة على عقد المهرجان في ميدان السبعين، "وإذا كانت اللجنة العليا تصر على أنها لا تملك السيطرة على ساحة عامة، فلتعترف بعدم قدرتها على مواجهة قوى النفوذ العسكرية والأمني".

إلى ذلك أفادت مصادر موثوق بها بأن المعارضة تجري مفاوضات مع إدارة قناة «حوار» الفضائية التي تبث برامجها عبر قمر نايل سات، إحدى القنوات الفضائية العربية لاستئجار ساعات بث يومي من القناة تخصصها لحملتها الانتخابية.

وقالت المصادر إن الحيز الزمني في القناة سيخصص لبث رسائل المعارضة الى الناخبين في اليمن، كما سيتضمن برامج حوارية تركز على إبراز أهم محاور برنامج بن شملان، ونقل صورة من معاناة اليمنيين في مجالات الفقر والأمية والفساد والقهر السياسي والإعلامي.

روبن مدريد

(تتمة الصفحة الأولى)

ذلك سيعد خطوة مهمة لليمن وللعالم العربي، وزادت: "إن وصول المعارضة للإعلام الرسمي، وقدرتها على تنظيم مهرجاناتها، أمور ستكون موضع التقييم والحكم أثناء فترة الحملة الانتخابية".

وبشأن تطبيق اتفاق المبادئ بين السلطة والمعارضة، أفادت بأن ما تحقق هو إضافة عضوين معارضين الى اللجنة العليا للانتخابات واقتسام اللجان الانتخابية بنسبة 54% للحزب الحاكم و46% للمعارضة وأن باقي البنود "سيتم التحقق من تنفيذها في الأيام المقبلة".

وإذ أكدت على أن المعهد يعمل بجدية لمساعدة الموقعين على الاتفاق واللجنة العليا للانتخابات، شدّدت على أن بنود الاتفاق "تتضمن المعايير المتعارف عليها لأية انتخابات حرة ونزيهة".

وحيال تلويح المعارضة بمقاطعة الانتخابات في حال عدم الالتزام باتفاق المبادئ قالت: "لا أعتقد أن المقاطعة ستؤدي إلى نتائج ايجابية (...) ومن المهم أن تبقى (المعارضة) وتناضل من أجل إحداث تغييرات في الإجراءات الانتخابية".

ووصفت روبن مدريد، المواد التي تضمنها اتفاق المبادئ بشأن المرأة بأنها "محبطة للغاية" لخلوها من أية التزامات، والاكتفاء بكلام معسول مثل: "النساء شقائق الرجال ويجب دعمهن".

وأضافت " عندما تأتي ساعة الحقيقة، تبدأ الأحزاب بالشكوى من قلة الإمكانات، وترديد المقولة القديمة من أن الناس لن يصوتوا لهن"، وتساءلت: "إذا كانت الأحزاب غير قادرة على أن توجه الناس للتصويت للمرأة، فكيف بإمكانها أن تواجه المتورطين بالفساد؟!".

واستطردت: " ترشيح النساء هو المكان الذي من خلاله يمكن أن تظهر الأحزاب قوتها وشجاعتها في تبني مصالح الناس".

وسئلت عن إمكان تداول سلمي للسلطة في حال فوز بن شملان، فأجابت: "لا أحب الدخول في التوقعات"، لكنها أضافت: "اعتقد أننا سنرى تداولاً في المجالس المحلية، وهذا ما يحدث في كثير من الدول".

قبل أن تستدرك: "أنت تتحدث عن الانتخابات الرئاسية، ونحن دعنا نتابع كيف ستجرى الحملات الانتخابية، ونرى ما سيحدث".

الجندي: حللنا

(تتمة الصفحة الأولى)

انه وحتى ظهر آخر أيام استقبال الترشيحات بلغ عدد المتقدمين لعضوية المجالس المحلية بالمحافظات (1460) طلباً. وذلك بالطبع من إجمالي (439) مقعد.

بينما وصل عدد المتقدمين لعضوية المجالس المحلية بالمديريات (14) ألف و (250) طلباً للترشح (من أصل (6864) مقعداً مخصصاً للمديريات). وبحسب الوكالة الرسمية فإن رئيس قطاع الشؤون الفنية باللجنة العليا الدكتور محمد عبدالله السياني، أكد أن عدد المتقدمين من المؤتمر الشعبي العام للمحافظات بلغ (320) طلباً، وهو أعلى الأرقام من بين الأحزاب المتقدمة إلا أنه لم يصل إلى عدد المقاعد المتاحة للمحافظات (439) مقعداً، إذ كان عبدالله الشريف أكد لـ"النداء" مساء الاثنين، أن المؤتمر سيشارك في كافة المراكز الانتخابية. وإذا ما أرجعنا هذا النقص لمبرر أن العدد النهائي لليوم الأخير، لم يصل من كافة المراكز فإن من غير المحتمل أن يكون عدد المتقدمين للترشح خلال نصف يوم (الإحصائية السابقة حتى ظهر الاثنين) من المؤتمر الشعبي، هو (119) من المرشحين، في الوقت الذي قدم فيه (301) مرشحاً خلال تسعة أيام (إحصائية الأحد).

ويبقى الاحتمال الأرجح أن يكون المؤتمر قدم بقية مرشحيه كمستقلين، إذ بلغ عدد المستقلين الذين تقدموا للمحافظات (820) مرشحاً وبالطبع فإن هذا الرقم يتجاوز عدد مرشحي كافة الأحزاب مجتمعة.

فالتجمع اليمني للإصلاح، بحسب السياني، كانت حصيلة مرشحيه (200) متقدم، بينما الاشتراكي (65) والتنظيم الوحدوي الناصري (11)، و(44) طلباً توزعت على بقية الأحزاب.

بينما في مقاعد المديريات، كان نصيب الحزب الحاكم (4800) وهو عدد يتجاوز ثلث المتقدمين بـ(50) مقعداً فقط. وإذا ما نظرنا إلى عدد المستقلين المتقدمين، فقد فاق عددهم مرشحي الحزب الحاكم، إذ تقدم (5370) مرشحاً مستقلاً للمديريات، واكتفى الإصلاح بـ(2920) طلباً، و (700) طلب للاشتراكي و (150) للتنظيم الوحدوي الناصري، و (310) لبقية الأحزاب.

إبراهيم الحائر الذي كان أكد لـ"النداء" مساء الأحد، أن المشترك سينافس في كافة المراكز، إلا القليل منها فقط، عاد وأكد مساء الاثنين، مرشحي المشترك واجهوا العديد من العراقيل، بدءاً بعدم قطع سندات النظافة للبعض مروراً بوجود حالات حذف اسمائهم من كشوفات القيد، وانتهاءً بإعادة توزيع قوامات المراكز حسب أمزجة قيادات المؤتمر. مشيراً الى أن في اليوم قبل الأخير من استقبال طلبات الترشيح، عدلت اللجنة العليا للانتخابات قوام حوالي لـ(80) مركزاً انتخابياً.

وجد اتهاماته للجنة العليا، بعدم وجود شفافية في التعامل مع مسألة القوامات، منذ وقت مبكر، لتجاوز الإرباكات أولاً بأول، وخلص الى أن هذا يعكس خللاً وفشلاً كبيرين للجنة العليا للانتخابات. إلا أن رئيس قطاع الإعلام والتوعية باللجنة العليا، عبده الجندي، رفض اتهامات المشترك، وأرجع أمر قبول ورفض المرشحين الى اللجان الميدانية، التي قال أنها لا تخلو من أعضاء في المشترك إطلاقاً وأوضح ذلك قائلاً لـ"النداء": "فاللجان الأصلية التي رؤساؤها من المؤتمر الشعبي العام، في الغالب يكون أعضاؤها من المشترك، والعكس".

مردفاً: "فإذا كانت هذه اللجان تخالف القانون، كان من أي متضرر اللجوء الى الطعن أمام القضاء أو تقديم الشكوى الى اللجنة العليا. أما مشكلة القوام، فهو اعتبرها مشكلة قائمة وتواجه أي لجنة عليا.

فالمديريات يتم تقسيمها انتخابياً وفق المعيار السكاني، ولها مقاعد أدناها (18) ترتفع الى (20)، (26)، (30)، بحسب تعداد السكان".

وأشار الى أن هذه الدوائر وهي الأغلبية، خالية من المشاكل تماما، ففي كل دائرة محلية (مركز محلي انتخابي) مرشح واحد. بينما وجدت بعض المشاكل في بعض المديريات المترامية المساحة (حوالي 200 مركز) وهي محدودة السكان، ويتم تقسيمها انتخابياً وفق المعيار السكاني لانتخابات (2001). مع احتساب نسبة النمو السكاني فيها على أساس مراكز انتخابية، ولذلك تكون متفاوتة القوام، البعض فيها مرشح واحد، وأخرى مرشحين وثالثة (3) مرشحين وهكذا.

كما أشار الى أن المشاكل التي تنجم في هذه المراكز بسبب: "أما وجود حساسيات اجتماعية، أو قبلية، أو حزبية ضيقة، مما تسبب في بعض الهيجان فيها.

وقال ان التقسيمات، شكلت لها لجنة فنية من اللجنة العليا ووزارتي الإدارة المحلية، والشؤون القانونية والجهاز المركزي للإحصاء، إلا أن نتائج التقسيم في نهاية الأمر لم تجد قبولاً ورضاً عند البعض، الأمر الذي اضطر اللجنة الى تكليف رئيسها، ونائبه ورئيس قطاع الشئون القانونية، ورئيس قطاع العلاقات الخارجية، للتواصل مع اللجان الإشرافية والمحافظين، وأعضاء من مجلس النواب، وقاموا بحل الكثير من المشاكل ولم يتبق إلا القليل منها فقط".

وعن اتهام اللجنة بالنزول -أثناء إعادة توزيع القوامات- عند رغبة قيادات المؤتمر الشعبي العام، قال الجندي: "إن غالبية المشاكل هي ناجمة بين أعضاء المؤتمر نفسه، ومع ذلك أوضح أن إعادة القوامات تتم بالتشاور مع أعضاء مجلس النواب، السلطة المحلية، الشخصيات الإجتماعية، اللجان الإشرافية، وأحياناً فروع الأحزاب" مؤكداً أن غالبية الحلول التي يتم التوصل إليها تكون باعتماد تقسيم انتخابات 2001م.

من جهة أخرى نفى إبراهيم الحائر، أن تكون هناك خلافات كبيرة بين أحزاب المشترك حول توزيع الدوائر وقال أن المشاكل التي واجهت المشترك أثناء تقديم الطلبات بسيطة جداً، ويتم حلها وفق المعايير التي قررها المجلس الأعلى لأحزاب اللقاء المشترك، وهي معايير واضحة وشفافة. نافيا في الوقت ذاته وجود مشاكل بخصوص ما قيل أن الإصلاح يقدم مرشحين مستقلين في الدوائر التي اتفق على أن تكون لأحزاب المشترك الأخرى (اشتراكي، ناصري، قوى شعبية، حق) واعتبر ما تكتبه بعض وسائل إعلام الحزب الحاكم في هذا الإطار محاولة يائسة لإثارة الفتنة. مشيراً إلى أن ذلك لا يوجد إلا في أحلامهم ومخيلاتهم.

وهو ما أكده أحمد حيدرة سعيد، رئيس الدائرة الانتخابية للحزب الاشتراكي الذي قال لـ"النداء": "لا أعتقد أن مثل هذه الإشكالية موجودة، وإذا وجدت فإن الهيئة التنفيذية تقوم بحسمها وفق المعايير المتفق عليها، ووزعت للمحافظات".

وقال: "لا يمكننا حتى اليوم أن نحدد قوام كل حزب من أحزاب المشترك، لأن مسألة تحديد اسم المرشح، تركت لأحزاب المشترك في الفروع، ويتم التحديد وفقاً لمعايير هي: أحقية الحزب في المراكز التي فاز فيها في الانتخابات السابقة، والمراكز التي حاز فيها الحزب على تقدم كبير وعدد أصوات أكبر في حالة فوز مرشح من خارج أحزاب المشترك في الانتخابات السابقة، وبقية المراكز التي لا تخضع لتلك المعايير يتم حلها بالتوافق".

النساء يتهمن

(تتمة الصفحة الأولى)

كان وعدهن بسحب مرشحي المؤتمر من المراكز التي يرشحن فيها.

الأخبار الواردة من موقع سبتمبر، الاثنين، أفادت أن المؤتمر التزم بتلبية دعوة الرئيس، بدعم المرشحات، ليس فقط المنضويات في إطاره، وإنما لكل المرشحات من مختلف الأحزاب والمستقلات. وقالت إن هناك نساء ترشحن لأول مرة في محافظات مثل الجوف ومأرب وصعدة. إلا أن الإحصائية النهائية التي أوردها موقع "سبأ نيوز" الرسمي أشار فيها رئيس القطاع الفني باللجنة العليا للانتخابات إلى أن اللجنة لم تتلق حتى ظهر الاثنين سوى (20) طلباً لترشح نساء لعضوية المجالس المحلية في المحافظات بينهن (7) مرشحات للمؤتمر الشعبي العام من عدد (320) مرشحاً مؤتمرياً للمحافظات في الوقت الذي أقر فيه المؤتمر الشعبي العام تخصيص (5%) من مقاعده للمرأة بحسب نتائج المؤتمر العام السابع الذي عقد في ديسمبر العام الماضي.

ويأتي عدد المستقلات أولاً، حيث ترشحت (10) نساء مستقلات للمحافظات بينما جاء الحزب الاشتراكي ثالثاً بـ(3) مرشحات.

أما اللجان الأصلية في الدوائر المحلية (المديريات) فقد رفعت احصائية بعدد (71) امرأة تقدمن للترشح، حتى ظهر اليوم الأخير، منهن (26) للمؤتمر، و(9) اشتراكي و (29) مرشحة مستقلة، و (7) من بقية الأحزاب.

وكانت حورية مشهور -نائب رئيس اللجنة الوطنية للمرأة، اعتبرت، لـ"النداء" أن المشكلة تكمن في عدم ترشح المرأة، مرجعة احد الأسباب الى ضعف الحركة النسائية في أداء دورها، لاسيما المستقلات اللائي تقاعسن عن الترشح.

من جهتها أعربت فوزية ناشر، رئيسة لجنة سيدات الأعمال عن استيائها من الأحزاب والقوى السياسية لمواقفها المخيبة تجاه المرأة.

الى ذلك فقد أرجع الدكتور محمد صالح -ممثل اللقاء المشترك في الندوة التي نظمتها دائرة المرأة باللجنة العليا، الأسبوع المنصرم- المشكلة الى النظام الانتخابي الفردي، والذي عده من أكثر الأنظمة عدائية للمرأة، مرجحاً أن نظام القائمة النسبية لو تم العمل به، لكان كشف مدى تفاعل الأحزاب تجاه المرأة.

وفي الندوة، دعا علوي المشهور -رئيس قطاع منظمات المجتمع المدني باللجنة العليا- الأحزاب والمنظمات السياسية الى تمكين المرأة في المجالس المحلية، مؤكداً أن اللجنة من جهتها ستعمل على دعمهن. لاسيما المستقلات عبر الدعاية الانتخابية والتأهيل من خلال برنامج دعم الحملات للمرشحات المستقلات.

رمزية الإرياني -ممثلة المؤتمر الشعبي العام- أوضحت أن المؤتمر الشعبي نظم انتخابات داخلية، وقواعده هم من حددوا المرشحات، وإن كان هناك عدم قبول لبعضهن، إلا أن الصندوق كان هو الحكم.

واتفقت رشيدة الهمداني -رئيسة اللجنة الوطنية للمرأة مع القائلات بأن أهم الأسباب في تراجع المرأة هي الأحزاب، لاسيما تلك التي تخشى سقوطهن، على حساب المرشحين.

وعلى الصعيد ذاته، طالبت رئيسة القطاع النسوي للإصلاح الدكتورة/ أمةالسلام رجاء، الدولة والأحزاب بضرورة تخصيص مقاعد للنساء، وتعديل القانون في الانتخابات القادمة بحيث يحدد مقاعد للمرأة، بحسب تصريحات نشرها موقع "الصحوة نت" بداية هذا الأسبوع.

ونسب الموقع التابع للإصلاح، تصريحات لرئيس الدائرة السياسية للإصلاح محمد قحطان، اتهم فيها الحزب الحاكم، بعدم قبوله مقترحاً للمشترك تخصيص 20% من مقاعد المحافظات المحلية للمرأة.

محمد السقاف

(تتمة الصفحة الأولى)

رأى أن هيمنة المؤتمر على السلطة التشريعية لا تحول دون توجيه النقد الى أحزاب اللقاء المشترك، إذ أن الكتل البرلمانية لهذه الأحزاب لم تبادر الى تقديم أي مشروع لتعديل قانون الانتخابات العامة أو قانون الأحزاب. ولفت إلى أن المادة (85) من الدستور تعطي عضو مجلس النواب والحكومة "حق اقتراح القوانين واقتراح تعديلها (...) وكل مقترحات القوانين المقدمة من عضو أو أكثر، من أعضاء مجلس النواب، لا تحال الى إحدى لجان المجلس إلا بعد فحصها أمام لجنة خاصة لإبداء الرأي في جواز نظر المجلس فيها و...".

ونصح السقاف أحزاب المشترك بالتصدي للقيام بمبادرة لتعديل القانونين، منوهاً إلى فوائد ومكاسب سياسية عديدة ستحققها في حال تقدمت بمشروع تعديل للقانون، حتى بواسطة نائب معارض واحد فقط، وأوضح أن ذلك سيمكن المعارضة من تسجيل موقف سياسي وقانوني في مواجهة المؤتمر الشعبي، كما سيوفر قدراً عالياً من الشفافية والوضوح للعمل السياسي "فيتضح بجلاء للرأي العام وللمرأة اليمنية من مع "الكوتا" النسائية ومن ضدها، وذلك من خلال مواقف ممثلي الأحزاب السياسية في اللجنة الخاصة بإبداء الرأي بمشروع التعديلات".

وأردف: " وفي حال إقرار المشروع مبدئياً ستتكشف مواقف الأحزاب عند مناقشة التعديلات على القانونين (الأحزاب والانتخابات) في البرلمان، وكذا في مرحلة التصويت عليها".

وخلص السقاف الى أن اعتماد هذه الآلية في العمل السياسي والتشريعي سيبين للمرأة مواقف الأحزاب من مطالبها، وسيسقط الوعود الكاذبة.

وكان الرئيس علي عبدالله صالح، أثناء استقباله مشاركات في مسيرة احتجاجية، الأحد، دعا القوى السياسية الى الإيفاء بما التزمت به تجاه المرأة كناخبة ومرشحة، وأن تحذو حذو المؤتمر الذي أشرك المرأة في العمل السياسي.

وفي المقابل اتهم محمد قحطان -الناطق الرسمي للقاء المشترك- المؤتمر الشعبي برفض مقترح المشترك تخصيص 20% من مقاعد المحليات في مدن صنعاء وعدن والمكلا وتعز وإب والحديدة، لصالح المرأة.

النداء
اسبوعية.. سياسية.. عامة
الناشر رئيس التحرير
سامي غالب
صنعاء - الدائري الغربي - جولة الجامعة القديمة
عمارة الخير - شقة رقم (12)
تلفاكس: (403191) ص.ب: (12070)
التوزيع: سيار 733799063

جنازة المرأة من الباب الخلفي للرئاسة

أروى عثمـــان
arwaothman@yahoo.com

بعد رسائل تليفونية مشتعلة، داعمة لدعوة إحدى الزميلات، للقيام بمسيرة سلمية إلى قصر الرئاسة والسؤال: لماذا الأحزاب السياسية أحجمت عن ترشيح النساء إلى المجالس المحلية بالنسبة المحددة والموعودة؟

وعلى هدي ماجاء في الرسالة: ".. فمن أجل العدالة والمساواة، وحقوقنا المهدورة، نرجو منكم ذكوراً وإناثاً، ألا تتأخروا"..

ولأننا من العرب العاربة، الذين يهبون لنجدة الملهوف، خصوصاً عندما يطعم الخطاب (باسم، ومن أجل)، فقد هرولنا تحت راية هاتين الجملتين اللتين طالما حولتانا إلى قطعان.

وتلبية لنداء الرسالة انتشرنا (من يا لله رضاك) وكانت في ذهني صورة ثورة البرتقال التي قادتها المرأة الكويتية بكل اقتدار. وارتكزت معادلتي على أن الشرشف يمكن أن يثمر برتقالاً، وإن لم.. فعلى الأقل يمكن أن يلوح في الأفق لون برتقالي.

طلوع.. نزول

وركبنا الباصات، ونزلنا من الباصات، وطلعنا سيارات، ونزلنا من السيارات، وترجلنا، و"حبينا " حتى وصلنا إلى القصر الرئاسي، ولم يبرق أمامنا خيط قشرة برتقال. لا شيء يلوح في ذلك السديم.

في هذه الأثناء كانت الصور تنتشر من حولنا، والمايكروفونات، بأشكال وأحجام وألوان تناسب سوادنا، فالأسود يمشي مع كل الألوان.

"يا الله ببرتقالة"، ولا حتى ليمونة حامضة، ولا حتى بلسة، حتى لو كانت من البلس الشوكي، لا ثمرة تلوح غير الغوغائية المثمرة الطافحة التي دلقت للميكروفونات بأحاديث الموتى.

لكن للأمانة كانت هناك نخبة من نساء المجتمع المدني، سلّين على قلوبنا وسط هذه المهزلة بقليل من "الحشوش".

وتصدقوا، "مدري" كيف نزلنا من الباصات وما درينا إلا ونحن نحتشد من الممر الخلفي لقصر الرئاسة، ومعنا عدتنا من لافتات مضادة للموروث الشعبي الذي يصادر حق المرأة، ولافتات تدافع عن حقوقنا الطبيعية والمشروعة، وزامل شعبي مع شورويه الانتخابات، وعن.. وعن.. وعن.. الخ، فكنا مثل تلك الكائنات البشرية التي كان يحنطها البروفيسور "جونس" في رواية "ايفالونا" لإيزبيل الليندي. (وبالمناسبة لو تكرمت حكومتنا باستقدامه ليحنط لنا عشرين مليوناً.. قبل أن ننقرض، ستفعل خيراً)

وللأمانة أيضاً، كان أول مطلب شعبي آت من رحم الموروث الشعبي: فالنساء لا يدخلن إلا من الدهاليز، على غرار المصلى، حيث تحشر المصليات في ملحق، معتم، بينما يدخل المصلون الرجال من الباب الرئيس للمسجد. فالكشف على النساء عيب.

فلا يجوز أن نطالب بحقوقنا في مكان مكشوف، لمن هب ودب.

انقسمت الجنازة، أو بالأحرى تحنطنا إلى ثلاثة رزم، "معاصب":

الرزمة الأولى: الزعامة / القيادات ذوات العقول الوقادة التي تسوق الرعية (القطيع الأسود). أو ما يطلق عليهن تجاوزاً: نساء (وأشك أن الشوارب ملصقة في مكان مخفي من أجسادهن وأنهن متنكرات في زي بالوطوهات نسائية)؛ فما يقطر من ألسنتهن، يشير إلى أنهن أكثر فحولة من الفحول.

الرزمة الثانية: اللواتي صدقن أنه سيذهب إلى مسيرة، محفوفة بظلال البرتقال.

أما المعصب الثالث: الغالبية، وهن نساء لا يعرفن لماذا أتين، مجلوبات من بني حشيش، وربما السدة، وشبوة، والمهرة. فقائدات "المعصب" الأول يمتلكن عصاً سحرية، ويفقن السحرة في "الحزاوي" بأن كيدهن أعظم وأوجع، وإن بمقدورهن جلب جمهرة عريضة من أي صنف وبثانية واحدة، بحيث تجلس المرأة "تتعصور" بأسئلة: مابه؟ أيش؟ ما قالوا؟ ما قالين؟ ماجينا نعمل؟ وين لحنا سايرين؟ ولا من مجيب غير إجابة وحيدة يعرفنها، وهي أنهن "مصّبحات"، فالبعض منهن قد أتين دون أن يفتق ريقهن.

إحداهن قالت: والله مافي غيرها الخمسين الريال!

مسكينات، بعضهن عجائز، " تكرضحين" في درجات القصر، وهن يحملن شعارات لا تنفع للتعكز.

لقد مارست النسوة عنفاً أكثر من مؤسساتهن التي يزعقن من عنفها، وكان عنفاً أسود مخفياً ومخيفاً.

بعد التفتيش الدقيق جداً دلفنا إلى القاعة الكبيرة. كانت الخطابات كلها تشرب من كوؤس الموتى: اروى، وبلقيس، هن فعلين، هن تركين، هن طحنين، هن عصدين.

احداهن رفعت نقطة نظام: لقد أغفلت زعيمتنا منظمات المجتمع المدني من قائمة المتحدثات.

"تدكم" زعيمتنا صدرها: "سعليكن يابناتي"، أنا أتكلم باسم المجتمع المدني، وباسم الحكومة، باسم الحزب، وباسم أم الصبيان، وباسم الملائكة، جملة، ومفرق، أنا الواحد الذي لا تالي له.

داخل السلة

كنا اندلقنا إلى قعر السلة الحاكمة، وتساوينا جميعاً على خط الفحولة. (نسوان) من الحزب الحاكم، على نسوان حزب اشتراكي، على إصلاح، على مجتمع مدني، على ناصريين ديمقراطيين، على حزب خضر، وصفر، وزرق، على جن مخفيين، وظاهرين، وتحققت المساواة بـ99,9 الله أكبر.. لكن لا برتقالة، ولا قشرتها تلوح خارج السلة.

زندنة

ونحن ندافع في بوابات القصر، هلّ علينا أبو الفتاوى الشيخ الزنداني. سألته زميلة: فين الـ15 من مرشحات الإصلاح؟ رد ببرود: في البيت!!

ذهنية العبيد

فلتفشل المرأة في المجالس المحلية، والمراقد الخارجية، والمداكي الإقليمية، والمساند الدولية، ليس هنا المشكلة، المشكلة أكبر وأعقد بكثير فلن نردد ما يقال: ماذا تعمل النسوة في الحكومة العطل.

المشكلة نحن بحاجة إلى مزيل لبقع الدهون المستعصية في الذهنيات النسوية قبل الرجالية.

فبالرغم من الشعارات النسائية المطالبة بحقوقنا،إلا أننا نعمل ضدها، فمازلنا قُصَّر، ونحتاج إلى ظل راجل، وظل حاكم، مازلنا نساء من عبيد، نحتاج إلى محرر، ومنقذ حتى لو كان من ظل، المهم يكون (جعيل / فحل / ملء السمع والبصر) عقولنا محكومة بسلاسل العبيد، والإماء.

ومازلنا ضعيفات، يتيمات، نحتاج إلى أب، وأب حاكم، حتى لو كان من "زارقة"!! – مع الاعتذار للأستاذ القدير عبد العزيز الزارقة.

مازلنا حتى اللحظة، برغم مناصبنا، وأدبياتنا القصصية والشعرية، ومعلقاتنا الخطابية الحماسية، لا نفرق بين لغة الخطاب في البيت، أو الخطاب في حضرة الرئيس بقصره الجمهوري. مازلنا محصورات بثقافة الاستظلال، والمظلات: أن نتنور، من نوره، وبجنح الرجال لا بجنح الحجار، ومازلنا نلهث وراء سراج البيت وضوئه على صراط علي ابن زايد.

خلصت الخُبارة

الى الزميلات العزيزات: سرنا وجينا للمطالبة بحصص النساء في المجالس المحلية، ورجعنا بحصص ومقررات دراسية ابتدائية، بل وتمهيدي، يجب أن نصغي إليها، ونحفظها عن ظهر قلب، وأيضاً لا ننس أن نتربع، مع حضرة الدرس: أبي صالح، أمي بلقيس، أختي أروى، أخي أحمد.. فردين أيتها النسوة: إ/ كسرة، أ / ضمة، ا/ فتحة. أ، إي، أو.

وإلا كيف تشوفووووووو؟؟

تيار المستقبل.. المخاض المفاجئ والتساؤلات الحائرة

فضـل مبـارك

أمس الأول في (مقيل) ضم لفيفاً من التنوع السياسي، تطرق الحديث إلى خروج (تيار) المستقبل إلى الضوء فجأة وبصورة مباشرة دون سابق مقدمات أو إرهاصات تنبئ الشارع بميلاد هذا (الكيان) السياسي الذي ولد شاباً يافعاً يمشي على رجليه ودون عكاز أو كما يكون عليه حال الحركات والتيارات السياسية التي يشهد توالدها راهن الحياة السياسية.

صحيح أن ميلاد هذا التيار من رحم المعاناة وتقوقع الحراك السياسي عند نقطة الصفر التي تمثلتها الحرب الباردة لعمل تلك الأحزاب على الساحة اليمنية وفترات النشاط السري، وقد كان بالضرورة أن تشهد الحياة السياسية في اليمن، بما رافق سيرها من منعطفات وبما أفرزته من تراكمات وإشكالات رفعت معها مستوى الاستقطاب والاستقطاب المضاد إلى أعلى درجاته بين الأحزاب والتنظيمات السياسية أن تشهد إفرازاً سياسياً جديداً في أكثر من شكل ولون ينسلخ من غث هذا الركام الذي ترهل وما عاد ذا جدوى نظراً لما يسيطر عليه ويغلب من عقليات الجمود والتحجر في خنادق الماضي التي ظلت قوى هذه الأحزاب تستلهم بطولاتها الورقية.. فيما أخذ الفساد والإفساد يعشعش في أضابيرها وسقوفها.

وحيث أن ذلك لم يحدث فإن الإعلان عن (تيار المستقبل) يطرح أكثر من علامة سؤال يجيز طرحها ما أعلن عنه من روح انفتاح وشفافية في القبول والتعاطي.. وتتحدد في مدى وحدود ارتباط هذا التيار بالسلطة وتحديدا رأسها.. من شواهد أن دار الرئاسة قد شهد مخاض التيار.. ولم يحدث قط أن قام فخامة رئيس الجمهورية باستقبال لجنة تحضيرية ولم يسمع الشارع عنها بعد؛ إلا قلة لا يقاس عليها..

وكذلك ما دور تيار المستقبل في عملية التهيئة للتبادل السلمي للسلطة، بصورة تغلف وتطبع التوريث لشكل ديمقراطي، حيث وكثير من الهمس يربط نشء التيار على غرار تيار التجديد في الحزب الوطني المصري الذي يتزعمه جمال مبارك مع الاستفادة من عدة محاذير وقع فيها المصريون وتطوير يمني.

ولا يمنع لفيف التيار المؤتلف جسداً –حتى اللحظة– والمتناثر روحاً أن تكون رياح التأثير بأشكالها المباشرة وغير المباشرة قد (جابت) فعلها فيهم، وأيضاً إلى أي مدى تصدق (تكهنات) الشارع بأن الضرورة تطلبت ذلك في ضوء ما وصل إليه حال المؤتمر الشعبي العام من ترهل ومأوى آمن لكثير من قمم الفساد أصبح من الصعوبة بمكان تنقيته من هذه الشوائب، الأمر الذي غدا الرئيس يخجل من الانتساب له أو الدفاع عنه. ولعل المراجع الحصيف لخطابات فخامة رئيس الجمهورية أمام أعضاء المؤتمر الاستثنائي لحزبه وفي ميدان السبعين يستجلي بوضوح كيف أن النية قد انعقدت لهكذا شأن، يمكن من خلاله محاولة خلق كيان سياسي جديد يقدم للشارع بوجه جديد يمسح سابقه الذي عاف الناس روائحه بعد أن زكمت الأنوف منه.. لعل وعسى..

وبلا شك إذا أسقطنا فرضية (ما فيش دخان من غير نار) فإن جميع احتمالات الشارع واردة ومتداخلة في (توليد) هذا الكيان.

ومع تفاؤل البعض بإتيان هذا الوليد بمشروع حلم متقد في نفوس كثر، فإن مقابله ينضح ولا يرى سوى ما يوازي حكمة سعد زغلول " ما فيش فائدة يا صفية " ويبنون مرائيهم بما يتناهى أن شخصيات قيادية طفح فسادها إلى ما فوق الرأس قد وجدت في تيار المستقبل ملاذاً تهرب إليه لينقذها حيث أخذت تتبنى أهدافه وتدعو الناس إلى الانخراط فيه لتوهم هؤلاء بأنها صاحبة الفكرة ومن أعمدتها.. وإن صح ذلك أو جزء منه فعلى (المستقبل) سلام..

مجرد فكرة

أحمـد الظامـري
aldamery@hotmail.com

بن شملان والسفير الأمريكي

■ فيصل بن شملان يلتقي السفير الأمريكي في صنعاء "توماس كراجسكي". خبر قرأته هذا الأسبوع في موقع "الصحوة نت" الإخباري، الخبر يبدو عادياً للوهلة الأولى عند قراءته، لكن بالمرور على أسطره توقفت عند جملة "بحسب طلبه" يقصد بها أن السفير الأمريكي طلب لقاء مرشح أحزاب اللقاء المشترك. وهنا تساءلت في نفسي: لماذا أقحمت هذه الكلمة في الخبر؟ هل لنفي استقواء أحزاب اللقاء المشترك بالإدارة الأمريكية التي امتعضت من موقف اليمن الأخير تجاه حرب لبنان؟ أم أن كاتب الخبر أراد أن ينفي عن مرشح المعارضة سعيه للالتقاء بالسفير الأمريكي في مثل هذا التوقيت الحساس؟!

■ لا أريد أن أوزع صكوك الوطنية لمن أريد أو أن أنزعها عمن أشاء كما يفعل بعض الناس بسذاجة بالغة لمجرد وجود أي تباين في الرأي. لكن أود مناقشة قضية بالغة الأهمية، وهي: لماذا نحشر الآخرين في قضايانا الوطنية؟! فمثلاً الإدارة الأمريكية غير مخولة أن تقيم الانتخابات اليمنية، والسفير الأمريكي في صنعاء يجب أن لا يدس أنفه في الشأن اليمني إلا بقدر المساحة التي نتركها له كمراقب للانتخابات شأنه شأن كل الوفود الدولية التي أعلنت مشاركتها في الانتخابات اليمنية القادمة.

■ من حق مرشح المعارضة فيصل بن شملان أن يلتقي من يشاء وقت ما يشاء، لكن يجب أن يفطن أن معايير الديمقراطية الأمريكية باتت موضع شك بعد تعنتها الأخير من قضية فوز حركة حماس بانتخابات أجمع العالم على نزاهتها. كما أن بضاعتها التي تصدرها للعالم أجمع وتسميها بالديمقراطية باتت "مضروبة" لمجرد أن اليمن رفضت أن تكتفي بالفرجة ودماء الشعب اللبناني الشقيق تزهق بالقنابل الأمريكية بواسطة طفلها المدلل في المنطقة (إسرائيل).

■ وشيء آخر أود قوله في هذه المساحة: إن معايير نزاهة أية انتخابات إقليمية عند الإدارة الأمريكية تقيم سلباً وإيجاباً بمقدار مصالحها مع هذه الحكومة أو تلك؛ فأبواب السفارة الأمريكية تغلق أو تفتح بقدر الحاجة لمصالح آنية. وقطعاً لا يهم هذه الإدارة أن يتحقق ذلك بفيصل أو عتريس.

■ عندما سئل مرشح أحزاب اللقاء المشترك فيصل بن شملان عن فترة حكم الرئيس علي عبدالله صالح، أجاب إن هناك سلبيات وإيجابيات. فلماذا ترسم بعض أقلام المعارضة اليمن بألوان أسود من الليل القاتم؟!

رؤى مستقبلية

محسن العمودي
angalh@hotmail.com

مجموعة من أبناء الوطن اليمني ممن خبروا العمل في المجال العام، السياسي أو الأكاديمي أو الثقافي، وممن انتسب البعض منهم إلى بعض الأحزاب والتنظيمات السياسية ولم يجدوا أنفسهم بها أو فيها، وممن لم تطالهم يد الفساد والإفساد استنكافا منهم المشاركة فيه أو حتى القرب من ممارسيه أو الوقوع في مياهه الآسنة، وممن شعروا بمسؤولياتهم الجسيمة أمام خطابين سياسيين يزعم احدهما أن الأمور وردية وعلى خير ما يرام والآخر يصور الأمر بشكل سوداوي منطلقا من أهمية مشاركته بل وضرورتها في صنع القرار مجترا الصراعات، غير مدركين أن ذلك الاجترار لن يصلح آثارها بل يؤجج واقعا ملتهبا قابلا للانفجار. أمام ذلك المشهد ارتأت ثلة من كافة المشارب والثقافات يجمعها كلها تجردها التام من آثار الماضي بكل موروثاته، متطلعة قدما بثبات وثقة نحو المستقبل بعقلانية، ممهدة لرؤاها بمشاريع عملية قابلة للتطبيق والتجسيد وإن لم تمتلك الآلية المنفذة مع إيمانها بوجوب وإمكانية خلق تلك الآلية، مؤملة في أن الرئيس –صالح– هو الوحيد القادر على إثراء العملية التراكمية وإن تطلب ذلك أسلوبا جديدا منه، منطلقين من أن شعار: اليمن أولا... اليمن دائما ممكن وقابل للتطبيق إن تجسدته جل القوى بكل ألوان طيفها.

ثلة تدرك يقينا بان نقاط الالتقاء بين كل ألوان الطيف تلك كبيرة ومتسعة وان نقاط التباين والاختلاف بينها البين اقل من أن تذكر، أو أن تصبح العائق لانطلاقة شعب ووطن في زمن وعصر لا يعترف إلا بالأقوياء القادرين على امتلاك ناصية العلم والأخذ به، زاعمين أن تيارهم هذا لا يقدم نفسه بديلا لأحد ولكنه من أجل الجميع تجمعه بالآخرين حاجات المستقبل، وهو بهذا المعنى قاسم مشترك ونقطة التقاء بين كل الفعاليات الوطنية وأبوابه مفتوحة للجميع على مختلف مشاربهم الفكرية والسياسية وشرطه الوحيد أن يرموا صراعات الماضي خلف ظهورهم وأن يكرسوا ملكاتهم للتغلب على تحديات المستقبل.

كما أن تيار المستقبل إذ أشهر وأعلن عن نفسه اليوم وهو متحرر من أية أعباء انتخابية يؤكد على ما يلي:

1 – إن المنظومة السياسية في اليمن بحاجة للتعاون من أجل استكمال إنجاز الشروط الموضوعية والذاتية لتكريس إرادة الدولة الوطنية الديمقراطية. وهذه مسؤولية وطنية كبرى تقع على عاتق كل أطراف المنظومة السياسية داخل الحكم وخارجه.

2 – إن مجتمعنا يمر بمرحلة تحول جذرية تشكل في مجملها قطيعة معرفية وسلوكية مع الماضي، من الشمولية إلى التعددية ومن المركزية إلى اللامركزية ومن الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق ومن الهيمنة إلى التعايش ومن التفرد إلى التعدد. وهذا التحول يتطلب تعاونا شاملا لتوفير المناخات المناسبة الحاضنة له.

3 – إن إمكانات اليمن في الوقت الراهن محدودة وموارده ضعيفة وتحدياته كبيرة وآفاق تطوره محكومة بالاستخدام الأمثل والرشيد لتلك الموارد والتوظيف المتوازن في مشروع نهضوي متكامل لجميع طاقات وأفراد المجتمع وقواه السياسية والمجتمعية.

4 – إن علي عبد الله صالح جاء إلى السلطة في ظروف صعبة ومعقدة واستطاع أن ينقل اليمن بوتائر متسارعة إلى منعطف تاريخي تحتشد عنده الآمال والتحديات معا. وفي ظل المعطيات الراهنة لا يبدو أن أحدا غيره قادر على كسر التحديات وتمكين الآمال. وبتعبير آخر: أخذ الرئيس علي عبد الله صالح اليمن من الماضي إلى بوابة التاريخ وعليه الآن أن يلج به إلى التاريخ منعا لأي انتكاسة أو عودة إلى الخلف من جديد.

إن مراهنة –تيار المستقبل– على الرئيس صالح لم تأت من فراغ، بل كانت اختيارا واعيا حكيما، فهو المقتدر الوحيد على الانتقال باليمن الأرض والإنسان تلك النقلة النوعية المرجوة، وهو القارئ الحصيف للواقع اليمني بكل متناقضاته والقادر على توظيف ملكاته التاريخية كقائد واستثمار الإجماع الوطني حول محورية دوره لتحقيق نقلة نوعية في النظام السياسي وطفرة اقتصادية تؤمن للشعب اليمني نظاما سياسيا ديمقراطيا لا تستبد به التجاذبات، والله نسأل السداد والتوفيق.

ما بعد حرب لبنان

عبدالباري طاهر

معروف حد البداهة أنَّ للدولة الإسرائيلية وظائف استعمارية أهمها: فصل الوطن العربي بعضه عن بعض، وحماية المصالح الاستعمارية: الفرنسية والبريطانية أولاً، والأمريكية أخيراً.

حرب 56 اشتركت فيها إسرائيل مع فرنسا وبريطانيا ضد الزعيم عبد الناصر الذي يدعم المناضلين الجزائريين في مواجهة فرنسا، كما أنَّه تجرأ على المصالح الاستعمارية البريطانية في قناة السويس.

وإذا كانت إسرائيل قد استفادت من هذه الحرب بناء مفاعل "ديمونة" النووي بدعم فرنسي، فإن عبد الناصر بفضل المقاومة والانتصار قد تحول إلى بطل قومي. وأحدث الانتصار دوياً وأثَرَ عميقاً في المنطقة كلها.

من يقرأ التغيرات التي شهدها الفكر السياسي والثقافة عقب 56 يدرك التأثير العميق لهذا الانتصار القومي، ليس على فكر ناصر نفسه وإنما أيضاً على فكر خصومه السياسيين: الشيوعيين والإخوان المسلمين والبعث.

تبنى ناصر الاشتراكية العربية. ومع تأميم قناة السويس والقرارت الاشتراكية، سادت المنطقة موجة من دعوات وأفكار الاشتراكية امتد أثرها إلى مختلف التيارات السياسية ومنها الإخوان المسلمون. ومن يقرأ كتاب "العدالة الاجتماعية في الإسلام" و"معركة الرأسمالية" لسيد قطب، و"اشتراكية الإسلام" لمصطفى السباعي (المرشد العام للإخوان المسلمين السوريين)- يدرك الأثر العميق للانتصار والتأميم. أما الفكر اليساري فإن الأحزاب الشيوعية رغم تحفظاتها على جوانب معينة في الفكر القومي لدى تيار البعث والقوميين العرب وفكر ناصر، وانتقاداتها، إلا أنَّ التأميم والانتصار قد نقلها نقلة مهمة باتجاه العلنية والوزن والتأثير؛ فقد شكل التأميم والانتصار أرضيةً للتحالف مع الاتحاد السوفيتي، وبرزت الأفكار العلمية بمختلف مدارسها وتياراتها. وكان لمكانة الزعيم ناصر، ومصر نفسها، الأثر الكبير في هذه التحولات التي امتدت إلى القارات الخمس، والإسهام الفاعل في العديد من المنظمات الدولية، وبالأخص كتلة عدم الانحياز بزعامة: ناصر، نهرو، تيتو، شوئن لاي، وسوكارنو.

وفي اليمن فإن مفكراً عبقرياً، ويسارياً مؤسساً، وقائداً ومنظراً مهماً كالأستاذ عبد الله باذيب كان من أوائل من أدرك رياح التغيير الآتية من مصر، ومن بلاد الهلال الخصيب عقب نجاح الأستاذ خالد بكداش في الانتخابات النيابية في دمشق عام 57.

كان الأستاذ عبد الله باذيب ذا بصيرةٍ نافذة، وعقلٍ نير وذكي. وأدرك بعمق أهمية الفكر الماركسي وامتزاجه بالتوجه القومي للتجربة الناصرية. وكانت كتاباته ذات عمق معرفي مازالت تشع حتى اليوم.

والحقيقة أنَّ تجربة مصر عبد الناصر قد تركت آثاراً جلية في فكر حزب البعث العربي الاشتراكي رغم مظاهر الخلاف.

وكان التأثير كبيراً على اليمن في تجربة الثورة اليمنية سبتمبر 62، وأكتوبر 64، وعلى استقلال الجزائر، والتطورات في السودان وليبيا والخليج العربي.

ولم يتراجع المد والتأثير إلا عقب هزيمة 67 حين برز اتجاهان متضادان: الاتجاه المقاوم واليساري في الثورة الفلسطينية: فتح، الجبهة الشعبية، والجبهة الديمقراطية، ومسميات أخرى. وفي الجانب الآخر ظهر تيار الإسلام السياسي وتحديداً الإخوان المسلمون الذين نكل بهم في عهد ناصر أكثر مما نكل بهم في العهود الملكية.

انتصار حزب الله في لبنان يأتي في مكان مختلف وزمان أكثر اختلافاً. صحيح أنَّ لبنان البلد الصغير ذو تأثير عميق وكبير في مناطق مختلفة من العالم وبالأخص: في أمريكا اللاتينية وأوروبا وأفريقيا، و له تأثير بالغ في المنطقة العربية كلها بفضل ريادته العلمية والمعرفية والأدبية والفنية.

ومع عدم التقليل من شأن الانتصار الذي حققته المقاومة اللبنانية بزعامة حزب الله والتي شاركت معه فيه عدة أحزاب منها: الشيوعي، والقومي الاجتماعي، والإخوان المسلمون، وتيارات سياسية وفكرية مختلفة، فإن الدفاع عن الانتصار وحمايته، وتعميق مجراه، وعدم تجييره لأي طرف خارجي أو استخدامه أداة في الصراع الداخلي أو القومي أو الإقليمي– هو الأمر الأهم.

إن لبنان البلد الحر المدافع عن حريته وكرامته ما زال محاصراً ومهدداً بالقرارين الجائرين: 1559 و 1701. والقراران يستهدفان شق الوحدة الوطنية، والدفع بالخلافات الداخلية إلى حرب أهلية وصراعات طوائفية لمعاقبة المقاومة على هزيمة الوكيل المعتمد (إسرائيل)، وإفشال مشروع الشرق الأوسط الجديد الذي يراد له أن يشاد من جماجم أطفال وإنسان العراق ولبنان وفلسطين كمقدمة للمنطقة كلها. انتصرت المقاومة في الميدان العسكري، وهي الآن تواجه تحدياً لا يقل خطورةً وضراوةً في الميدان السياسي؛ في إعادة التوافق الداخلي الذي قام به وعليه الكيان اللبناني، ورفض الوصاية الخارجية البائسة، وإعادة الإعمار، والبناء.

لبنان بلد التنوع فكراً وثقافة ومعتقدات لا ينتصر ولا يزدهر ولا ينمو ولا يتطور إلا في ظل التحاور والوفاق والتآخي.

وإذا كانت المقاومة نفسها قد تألفت من مختلف التركيبة المجتمعية، والأفق السياسي والفكري المختلف المتنوع والمتعدد، فإن الخلاف على المقاومة قبولاً ورفضاً حق مشروع ومفيد شرط ألا يتحول إلى اقتتال أوتصارع.

والحكام والعرب الذين يشيدون أو يؤيدون المقاومة عليهم أن يتعلموا من تجربتها واحترام الحريات والديمقراطية، وتوفير وكفالة حرية الرأي والتعبير. والإقرار قولاً وفعلاً بالتنوع والتعدد والمواطنة المتساوية هي ما ينقص الحكم العربي من الماء إلى الماء. وامتلاك الحرية هو بالأساس سر صمود وانتصار المقاومة اللبنانية. أما الذين خذلوها (أي المقاومة) وراهنوا على انتصار جيش الدفاع الإسرائيلي؛ فإنهم لا يدركون أنَّ انتصار الشرق الأوسط الجديد يعني فيما يعني الإطاحة بهم.

إنَّ خلق الفتن الطوائفية والحزبية في لبنان سوف تمتد إلى المنطقة كلها. وأنموذج العراق والبوسنة والهرسك والصومال هي الأنموذج للسياسة "البوشية" التي تقسم العالم على أساس الخير والشر، والخيرون لديها هم قتلة الأطفال ومدمروا الحضارة، والوالغون في حروب الإبادة في فلسطين والعراق ولبنان وأفغانستان.

انتصار للبنان المحاصر بالحصار الإسرائيلي وبالقرارات الدولية الجائرة، والمهدد حتى اليوم بإعادة الحرب مرهون بالحفاظ على الوحدة الوطنية، واحترام حق الاختلاف.

وسيكون لهذا الانتصار أثراً عميقاً في الحياة الفكرية والسياسية، خصوصاً الإسلام السياسي" الجهادي" خاصة.

و قد بدأت تظهر بوادر انفراجة وتقارب اتجاهين سياسيين مهمين في الإسلام السياسي " حزب الله" و"حماس". ولهذا الأمر دلالة خاصة، وأهمية كبيرة.

و لا شك أن تصدي هاتين الحركتين للعدوانية الإسرائيلية وسياسة بوش المعبأة بالكراهية الدينية يساعد على انتشارها وتعاظمها كحركة دفاع عن المستضعفين والمقهورين في الأرض، وهناك ازدهار واضح في فكر و تيارات الإسلام السياسي منذ السبعينات.

نقابة المحامين ولغة الحوار

عبدالعزيز البغدادي

اعتقد أن من غير المستحب أن لا يفرق غالبية المجتمعين من الزملاء المحامين أعضاء فرع صنعاء والأمانة، بين المهرجان الخطابي وبين الاجتماع للجمعية العمومية، والدعوة –كما اعتقد– كانت لحضور اجتماع استثنائي لمناقشة الفتوى الخطيرة، حسب وصف المنشور (الدعوة). في حين أن ما جرى يوم الأربعاء 2006/8/16م كان أقرب إلى المهرجان منه إلى الاجتماع. هكذا يتم في غالبية لقاءات الفرع تهريج وتصفيق وتكرار للكلمات وعدم استماع لما يطرح غالبية. المتحدثين يرسل ولا يستقبل، إما لمحاولة الاستعراض وإما لأنه يرسل رسالة لا أكثر.

لم أكن أرغب في نشر ما جرى؛ التزاماً بواجب أن يتم المناقشة في إطار النقابة؛ لكن تعامل الفرع مع رسالة الأخ وزير العدل كان تعاملاً خاطئاً وقد حضرت الاجتماع (المهرجان) علي أجد فرصة لطرح وجهة نظري حول الدعوة (المنشور) أو الحكم إذا كان المفترض أن يدعى للاجتماع للخروج بموقف مسؤول وطبقاً لآلية الاجتماعات، والقضية التي تمحورت حولها رسالة وزير العدل أو فتواه الخطيرة حسب وصف المنشور (الدعوة) القضية هي قيام شخص اسمه روبين بفتح مكتب باسم نقابة المحامين الأمريكيين قيل أنه لتقديم المساعدات والدعم في مجال تطوير القضاء.

ورغم أن للنقابة الحق في التحقق من صفة روبين والمكتب المذكور ويجب على الجهات المسؤولة أن تكون حريصة كل الحرص على ان تكون المكاتب والجمعيات والمنظمات منشأة طبقاً للأسس والقواعد القانونية مع مراعاة وجهة نظر المنظمات اليمنية ذات الصلة بالنشاط وهذا من أبجديات ما ينبغي الالتزام به من الجميع، غير أن نقابة المحامين معنية بأن تتخذ الوسائل الأكثر جدوى وفاعلية في حماية المهنة مع تجنب أي دغدغة للعواطف أو التجرؤ على توزيع التهم واعتلاء الوطنية وتخوين المخالفين في الرأي واعتماد الهرجلة في إدارة الاجتماعات التي هي كما سبق أقرب الى المهرجانات منها الى الاجتماعات الجادة وإتباع آلية شفافة تحويل الاجتماعات الى وسيلة فعالة لمعالجة أية مشكلات عالقة، ونبذ منطق التعالي، ومحاولة الخروج من دوامة جمع الناس في مقايل القات لإلقاء الخطب في ظل مناخ يغلب عليه فقدان الوعي أو في أحسن الأحوال نصف الوعي.

نحن بحاجة إلى أن تكون اجتماعات الجمعية العمومية وسيلة للانتقال بالنقابة من و ضعها الرتيب إلى وضع يتجاوز تحصيل الرسوم وإصدار التصاريح واجتماعات المقيل لغير المبنية على أسس ووفق خطط وبرامج تساعد على تحقيق أهداف النقابة وقرارات وتوصيات المؤتمرات السابقة.

نحن في أمس الحاجة لأن نسمع للرأي المخالف ومحاولة تلافي أوجه النقص، أكثر بالطبع من احتياجنا للاستماع والانتشاء بالرأي الموافق وكلمات الإطراء والمديح والتصفيق لها، وهذا ما يفرق بين المهرجانات والاجتماعات الجادة.

ونحن بحاجة فعلية لأن ندرك أن من المعيب جداً أن يوجد عدد كبير من المحامين لا يفرقون بين صيغة الدعوة وصيغة المنشور، وعدد آخر على استعداد لبناء أسرع الأحكام وأقساها على مجرد الانتباه في حين أن المحامي بالذات ينبغي أن يجاهد في رفض هذه الأساليب ويستخدم ما في وسعه من الحجج في سبيل سيادة مبدأ أن الأصل في الإنسان البراء وأن أي شك يفسر لصالح المتهم ويمتنع عن الأحكام بناءً على الشك.

يجب أن نرفض التعامل معنا كرعية لأن الدولة الراعية لم يبق منها سوى المانشتات التي تعلق في المناسبات بغرض تكريس الوصول إلى دولة المواطنة المتساوية التي في ظلها تبنى الأوطان المفعمة بالحياة والقادرة على النهوض.

قرار مجحف في حق عشرين موظفاً في مطار عدن الدولي

نادرة عبدالقدوس
nadra1@maktoob.com

نعرف أنه إذا أصدر الحاكم قراراً لا بد أن يُنفذ (الحديث عن المجتمع العربي واليمني خصوصاً) ذلك لأن الحاكم هو الوطن والوطن هو الحاكم.. هكذا تتم تربيتنا منذ ولادتنا.. والويل والثبور لمن يعصي الحاكم فأمره مفهوم ومصيره معلوم!

الغريب في الأمر أن حاكمنا ورئيسنا الأخ علي عبد الله صالح كثيراً ما يأمر ويوجه في كثير من أمور تخص العامة من الشعب المطحون والمغلوب على أمره.. لنجد أن كل هذه الأوامر والتوجيهات يُضرب بها عرض الحائط، بل أصبح الناس يسخرون كلما سمعوا أن الرئيس أصدر توجيهاته في شأن ما، وأمر جهة ما بتنفيذها، ذلك لأن لا شيء سيترجم على أرض الواقع بل سيتم العمل بعكس ما جاء في توجيهاته. وأسوق مثالاً حياً: حدث أنه في أحد الأيام من أيامنا المغبّرة وجه الأخ الرئيس صالح بفتح أجواء مطار عدن الدولي وإعادة دوره التاريخي كمطار حيوي وأن لا يظل مجرد (ترانزيت) على أن يتم العمل سريعاً لإعادة الحياة إليه من خلال الرحلات المباشرة منه وإليه دون المرور على مطار صنعاء الدولي كما هي العادة منذ أكثر من عقد من الزمان. واستبشرنا خيراً، ولكن بحذر تام.. لأننا ندرك أن ترجمة هذه التوجيهات ستتم بالمعكوس.. وبالفعل حتى اللحظة لم نلمس أي تطور في مطار عدن الدولي التاريخي، ولكي لا تتهمونا بالباطل وبأننا نفتري على الناس، أكمل لكم الحكاية التي تؤكد ما قلناه في البدء، فقبل أيام قلائل استلم عشرون موظفاً في مطار عدن قراراً إدارياً رقم (703) لعام 2006م صادر عن إدارة الشؤون الإدارية في الخطوط الجوية اليمنية بنقلهم من محطة عدن للعمل بإدارة الصيانة والهندسة الإدارة العامة –صنعاء– وذلك خلال أسبوع من صدور القرار. وكان القرار صدر في 12 أغسطس 2006 م، دون أي اعتبار لهؤلاء الموظفين ولظروفهم المعيشية ولأسرهم وغير ذلك من الأمور التي بحاجة إلى إعداد مسبق.. والغريب أن نقل هؤلاء الموظفين تم بنفس درجاتهم ورواتبهم ووظائفهم!!

في ذات الوقت يصرح الأخ محمد عمر بامشموس رئيس المجلس الإداري للغرفة التجارية والصناعية في عدن قبل أيام، أمام عدد من رجال الأعمال العرب وممثلي الصحف المحلية ومراسلين لصحف أجنبية، مبشراً إياهم أن أجواء عدن ستفتح أمام الطائرات دون توقف وأن مطار عدن الدولي سيعود إلى سابق عهده وأن.. وأن.. والواقع يقول عكس ذلك! وبتنا لا نعرف من الصادق ومن الكاذب في هذه البلاد!!

لمصلحة من يتم ذلك؟ وهل سيتم إفراغ مطار عدن الدولي من موظفيه بالكامل بعد أن تم نقل معظم طياريه ومضيفيه ومهندسيه إلى صنعاء؟ وهل سيؤول مصير المطار إلى مصير ميناء عدن البحري الدولي؟

ويناشد هؤلاء الموظفون الرئيس علي عبد الله صالح ضرورة النظر إلى وضعهم ومعالجة هذا الأمر.. والبحث في أسباب عدم تنفيذ توجيهاته.. لأن ما حدث لهم يجر وراءه الكثير من الخراب الذي سيهدد استقرارهم المعيشي والأسري.. فهل الرئيس يسمح بهذا العبث؟ وهل يرضى بهذا الهوان وبهذا التجاهل لتوجيهاته؟! الأمر متروك له وللقائمين على الخطوط الجوية اليمنية وبالذات على رئيس مجلس الإدارة فيها الذي لم يصدر القرار باسمه.. وهنا وجه الغرابة في الموضوع!!

منبثق من الثوابت الوطنية ومبادئ الدستور ومُستوحٍ توجهاته من التجديد والتطوير والتحديث:

البرنامج الانتخابي للأخ علي عبدالله صالح

مرشح المؤتمر الشعبي العام للانتخابات الرئاسية

منذ الوهلة الأولى لتسلمنا مسؤولية قيادة الوطن في ١٧ من يوليو عام ١٩٧٨م في ظل ظروف بالغة السوء والتعقيد، كان في ظلها الوطن حالة من الصراع الذاتي والتشطير وعدم الاستقرار وغياب الدولة ومؤسساتها وافتقاد المواطنين للأمن والأمان ولأبسط مقومات الحياة الحرة الكريمة والبناء والتنمية، كان في مقدمة أولوياتنا العمل على تكريس الأمن والاستقرار وبناء أسس الدولة الوطنية الحديثة.. دولة المؤسسات وسيادة النظام والقانون والتي في ظلها أمكن بحمد الله وبتعاون كل الشرفاء المخلصين من أبناء الوطن تحقيق الكثير من الإنجازات والتحولات وعلى مختلف الأصعدة السياسية والديمقراطية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمنية والعسكرية وغيرها والتي مثلت قاعدة لتحقيق وحدة الوطن في الـ٢٢ من مايو عام ١٩٩٠م والدفاع عنها مجسدين في ذلك الوفاء لمبادئ الثورة اليمنية الخالدة وتضحيات الشهداء الأبرار، وبذلنا كل الجهود من أجل تحقيق كافة التطلعات الوطنية لأبناء شعبنا الذين [illegible] من أجل السير بالوطن على دروب الحرية والوحدة والديمقراطية والتنمية والنهوض الحضاري الشامل.

ولقد جسدنا ولانزال خلال تعاطينا مع المسؤولية سواء قبل إعادة تحقيق الوحدة المباركة أو بعد ذلك مبدأ التسامح والحوار والتصالح، وحرصنا على انتهاج سياسة وطنية عقلانية منفتحة استهدفت تحقيق المصالح العليا للوطن والشعب، وتمتين أواصر الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي، والحرص على إغلاق ملفات الماضي بكل مخلفاته من الصراعات والآلام التي شهدها الوطن على امتداد تاريخه المعاصر منذ قيام الثورة اليمنية الخالدة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م و١٤ أكتوبر ١٩٦٣م أو في إطار ذلك الصراع غير المسؤول على السلطة والسعي لتحقيق المصالح الذاتية الأنانية واللجوء إلى الممارسات الشمولية والنهج الإقصائي لبعض القوى المتطرفة التي عانى منها الكثير من المواطنين [illegible] كرامتهم [illegible] على تضميد الجراح ومعالجة كافة القضايا العالقة ومنها تعويض المتضررين من تلك الصراعات والممارسات [illegible] نهج المصالحة الوطنية وحل مشاكل التأميمات التي حدثت خلال فترة الحكم الشمولي في المحافظات الجنوبية من الوطن والتي تم معالجتها بصورة عادلة ومرضية لكل الأطراف [illegible] إنهاء الآثار السلبية الناجمة عن أحداث الـ١٣ من يناير ١٩٨٦م المؤسفة والتي ظلت تلقي بظلالها على الكثيرين ممن شاركوا فيها أو كانوا ضحايا لها، بالإضافة إلى فتنة الردة والحرب والانفصال في صيف عام ١٩٩٤م.. [illegible] وحدة الوطن [illegible] على حساب دماء الشهداء الأبرار [illegible] مصالح الوطن والمواطنين [illegible] من إنجازات

ومعاناتها لترتيب أوضاع كافة المتضررين من تلك الفتن وإذا بقي هناك ثمة شيء بسيط لم يتم معالجته فهو محل النظر والمعالجة أولاً بأول، وبما تقتضيه مصلحة الوطن.

وعلى الرغم من كل تلك التحديات وغيرها من المشاكل والظروف الصعبة التي اعترضت مسيرة الوطن خلال الفترة الماضية، سواء على المستوى الداخلي أو في الإطار الإقليمي والدولي، إلا أننا بحمد الله استطعنا أن نواصل السير بسفينة الوطن إلى شواطئ الأمن والسلامة وبناء اليمن الحضاري الجديد [illegible] كل أشكال الغلو والتطرف وكل المخاطر والأخطار التي أحدقت به في فترات زمنية مختلفة.. وبخاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١م في الولايات المتحدة الأمريكية، والتي كادت أن تجعل من اليمن الدولة الثانية بعد أفغانستان في قائمة الاستهداف تحت مبرر محاربة الإرهاب، وأصبح الوطن والمواطنون بحمد الله اليوم في ظل راية الوحدة والحرية والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان ينعمون بالأمن والاستقرار والتنمية والإنجازات الشاملة في شتى مجالات الحياة، ويحتل اليمن مكانته المرموقة بين الدول والأمم إقليمياً وقومياً وإسلامياً ودولياً بفضل المواقف المبدئية الثابتة والنهج السياسي المعتدل الذي أمكن خلاله إقامة علاقات تعاون متينة ومتطورة مع الدول الشقيقة والصديقة وحل مشاكل حدود اليمن مع أشقائه وجيرانه بالطرق السلمية والتفاهم الأخوي وعلى قاعدة لا ضرر ولا ضرار.. بالإضافة إلى تعزيز دور اليمن لخدمة قضايا أمته العربية والإسلامية، وخدمة الأمن والسلام في المنطقة والعالم.

وها هو الوطن يواصل خطاه بكل ثقة واقتدار صوب مستقبل أفضل واعد [illegible] من النمو والرخاء والتقدم والازدهار بإذن الله.

ومن أجل الحفاظ على وطن آمن ومزدهر، وبناء مستقبل أكثر إشراقاً لأجيال اليمن؛ فإننا نجدد العهد والوعد بالحفاظ على الثورة والجمهورية والوحدة والحرية والديمقراطية، وصون المكتسبات الوطنية والتاريخية، ومواصلة مسيرة البناء والتنمية والمضي قدماً في تحقيق المكاسب والإنجازات على جميع الأصعدة السياسية والديمقراطية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمنية والعسكرية وغيرها، والعمل الدؤوب من أجل ترسيخ أسس دولة المؤسسات والنظام والقانون، وتعزيز الأمن والاستقرار.. وتعميق الممارسة الديمقراطية، وتجسيد مبدأ التداول السلمي للسلطة ونهج الشورى السياسية، وصيانة واحترام حقوق الإنسان، ومشاركة المرأة، وكفالة الحريات العامة والفردية، وأن نرتقي بالوطن إلى مستوى طموح كل أبنائه رجالاً ونساءً في الداخل والخارج.. واستكمال مسيرة البناء والتنمية والنهوض الحضاري.. ومكافحة الفساد وتأسيس اقتصاد وطني متين يوفر حياة كريمة لكل المواطنين.

ومن أجل يمن الغد والمستقبل الأفضل الواعد بالخير والعطاء والمنجزات للشعب وأجياله القادمة نقدم هذا البرنامج.

سائلين الله العلي القدير أن يلهمنا الرشد والسداد، وأن يكون عوناً لنا من أجل خدمة وطننا وشعبنا إنه سميع مجيب.

علي عبدالله صالح

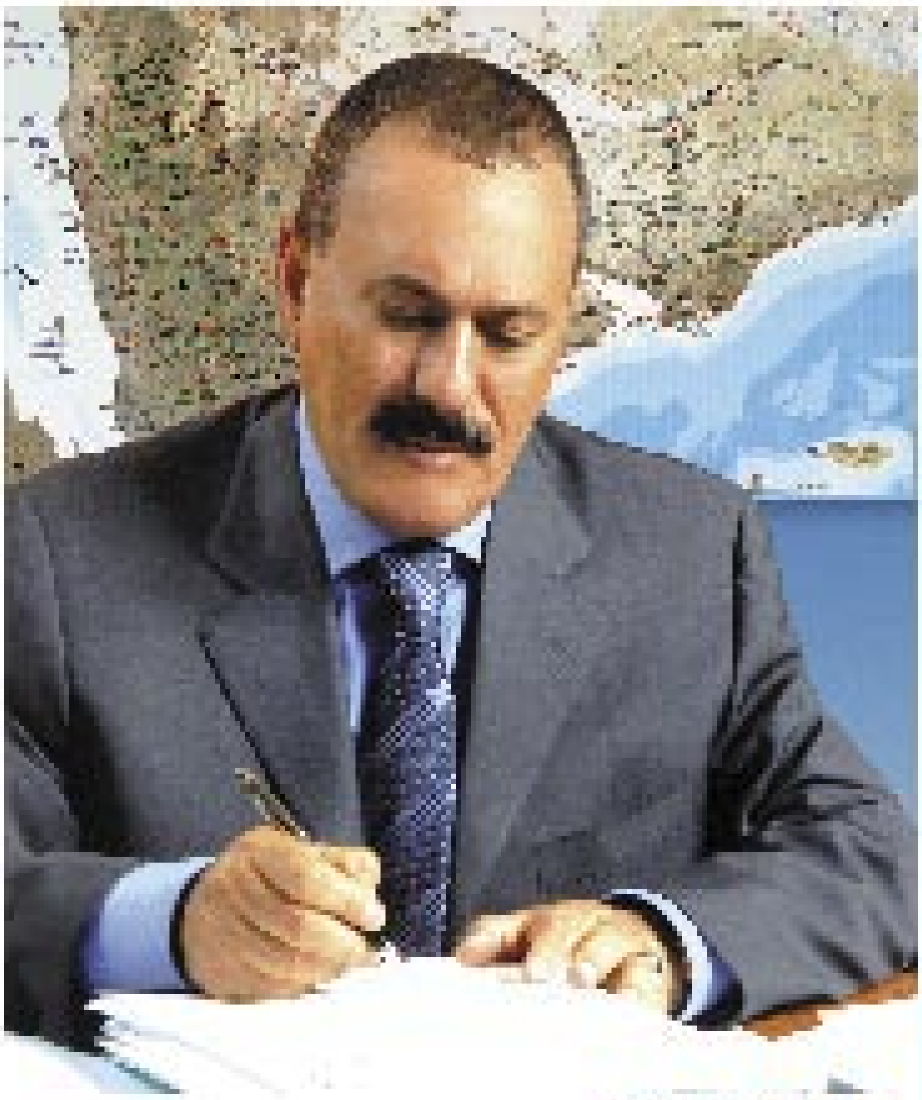

هذا البرنامج

- [illegible]
- [illegible]
- [illegible]
- [illegible]
- [illegible]
- [illegible]
- [illegible]
- [illegible]
- [illegible]
- [illegible]
- [illegible]
- [illegible]
- [illegible]

[illegible]

البرنامج الانتخابي للأخ علي عبد الله صالح مرشح المؤتمر الشعبي العام للانتخابات الرئاسية

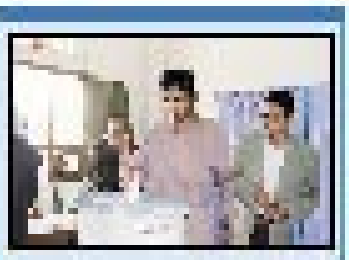

مواطن حر.. ووطن ديمقراطي مستقر.

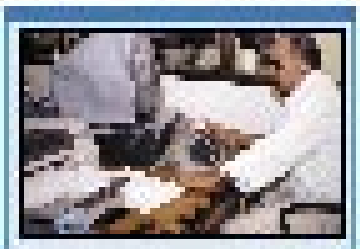

إدارة حصيفة تخدم المواطن وتعزز دولة المؤسسات.

مكافحة الفساد خيار ثابت ومسار لا يتوقف.

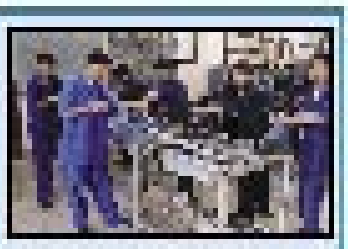

الحد من البطالة ومكافحة الفقر وتوسيع شبكة الأمان الإجتماعي.

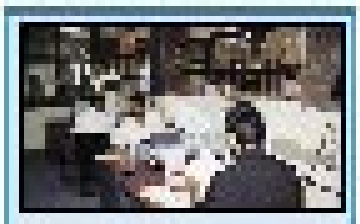

إدارة اقتصادية حصيفة تضمن مستوى معيشي أفضل.

يمن جديد.. مستقبل أفضل

بنية أساسية متطورة لإقتصاد وطني متين.

بوتقة استثمارية جاذبة.

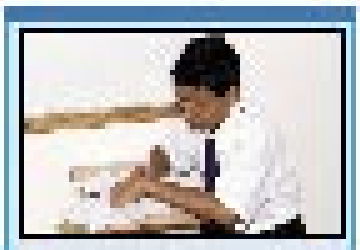

أرضية ملائمة لبناء معرفي وتعليم نوعي جيد.

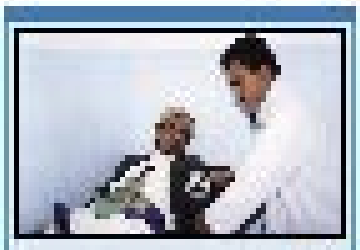

تغطية صحية أفضل وجهة أرفع للخدمة الصحية.

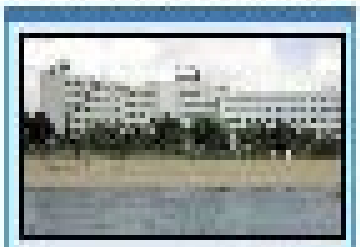

المقتربون جسر حضاري وسند للتنمية.

مشاركة أوسع وتمكين أكبر للمرأة في كافة الميادين.

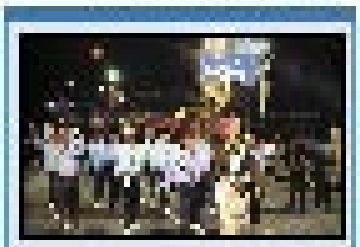

طفولة سعيدة وشباب قادر على المساهمة في مسار التنمية.

البرنامج الانتخابي للأخ علي عبد الله صالح مرشح المؤتمر الشعبي العام للانتخابات الرئاسية

علي عبد الله صالح

يمن جديد.. مستقبل أفضل

- من مواليد عام ١٩٤٢م.
- التحق بسلك القوات المسلحة عام ١٩٦٥م، وعين قائداً للواء ثم انتقل إلى عمليات في معسكرات الدفاع عن الثورة والجمهورية في الكثير من الجبهات والميادين.
- تقلد العديد من المناصب القيادية، وانتخب في ١٧ يوليو ١٩٧٨م رئيساً للجمهورية وقائداً عاماً للقوات المسلحة وعقد ثقة تاريخية في مجلة الشعب ومثلها الجماهير الحرة.
- عمل على تدعيم أركان الثورة والجمهورية والحفاظ على مكاسبها وتحقيق أهدافها.
- انتخب أميناً عاماً للمؤتمر الشعبي العام في ٢٠ أغسطس ١٩٨٢م بعد أن أطلق حرية العمل السياسي، وعمل على إرساء وثيقة الميثاق الوطني في ميثاق من الوفاق والإجماع الوطني.
- حقق حلم كل أبناء اليمن ربطاً ناجحاً في إعادة تحقيق الوحدة اليمنية وإعلان جمهورية اليمن في ٢٢ مايو ١٩٩٠م في مدينة عدن الباسلة، وتولى مهام الرئاسة لمجلس الرئاسة وقائداً أعلى للقوات المسلحة.
- أعاد معسكرات الدفاع عن الوحدة اليمنية الديمقراطية والشعبية الاشتراكية وأعمدي أعوانه الخونة والانفصال خلال عام ١٩٩٤م منتصراً للوحدة وللإرادة الشعبي في الصباح من يوليو عام ١٩٩٤م.
- أعاد إقامة وترسيخ الجمهورية اليمنية في ٣٢ سبتمبر ١٩٩٤م عبر أول انتخابات برلمانية ورئاسية.
- مؤسس الدولة اليمنية الحديثة دولة المؤسسات والدستور والقانون، وقد أرسى كل جهوده من أول يناير دولة المؤسسات وتحقيق نهضة تنموية شاملة لليمن، ومن أبرز المنجزات التنموية الإستراتيجية التي تحققت في ظل قيادته إعادة بناء وتأهيل وتطوير التعليم بكافة مراحله، والقضاء على الأمية، وإستراتيجية التنمية الزراعية والريفية، وإقامة المنطقة الحرة بعدن، وإقامة شبكة واسعة من الطرق التي ربطت مناطق اليمن ببعضها وباليمن مع الدول المجاورة.
- أجرى الكثير من الإصلاحات الهيكلية التي تحققت على أنواع قطاع الإنتاج وتحسنت الإقتصاد الوطني وتطوره.
- نجح خلال عدة عقود في تكريس وتعزيز الديمقراطية ودولة ومؤسسات الدولة الحديثة وأرسى التعددية السياسية والحزبية.
- عمل على تعزيز الأمن والاستقرار وحماية حقوق الإنسان وكفالة الحريات العامة والفردية.
- انتهج سياسة خارجية متوازنة حققت اليمن الكثير من المكاسب وحقق من خلالها اليمن مكانة دولية وإقليمية وعربية ودولية رفيعة، كما تمكن من حل مشكلات الحدود العالقة مع اليمن والانضمام إلى عضوية العديد من المنظمات الدولية والإقليمية.
- منح درجة الدكتوراه في العلوم العسكرية عام ١٩٨١م من أول كلية للقيادة والأركان.
- منح درجة الدكتوراه الفخرية في العلوم السياسية من جامعة الأوسيون بكوريا الجنوبية عام ٢٠٠٢م.
- منح درجة الدكتوراه الفخرية في العلوم السياسية من جامعة الجوشيون- بجمهورية السودان عام ٢٠٠٢م.
- منح العديد من الأوسمة الرفيعة من عدد من دول العالم تقديراً لجهوده في تعزيز علاقات اليمن مع الأشقاء والأصدقاء.
- وأشرف بدوره البارز في حوار الحضارات بين الشعوب وكرس لقافة التسامح والاعتدال والتعايش الإنساني منح أوسمة متعددة لأرفع الشخصيات في دول وهيئات العالم تقديراً لجهوده في هذا المجال.

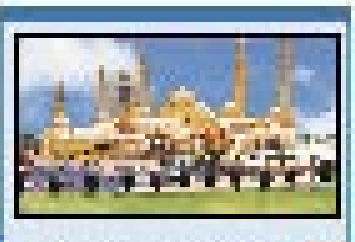

الحفاظ على قيم المجتمع الدينية وتنمية المقومات الثقافية والوطنية.

تعزيز القدرة العلمية والأمنية للوطن من أجل ترسيخ الأمن والإستقرار.

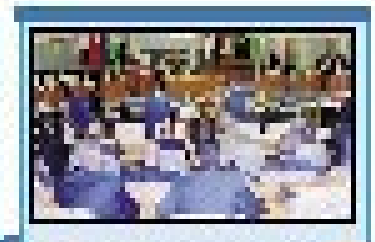

نمو تعاون وشراكة أوسع مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

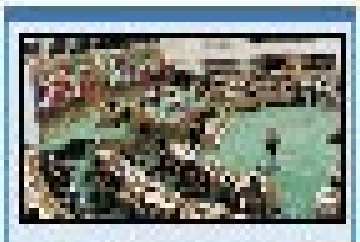

تعزيز الدور القومي والإقليمي والمكانة الدولية لليمن.

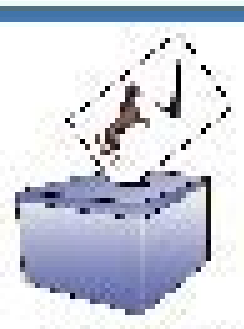

يمن جديد
مستقبل أفضل

شرقنا الجديد لن يولد "بندوقاً"

وداد البرغوثي*

نعم لشرق أوسط جديد يولد. شرق أوسطٍ أصيل معروف الحسب والنسب، وليس شرقاً أوسط "بندوق" يولد على يدي كونداليزا رايس السوداء التي نصبت نفسها أو نصبها رئيسها الأبيض "قابلة شرعية" تستقبل ولادة هذا الشرق الجديد. شرقنا الأوسط الجديد بدأ ولادته من رحم أرزه وعلى يد حركة مقاومة "فركت بصلا" في عيني الطامحين إلى خلق هذا " البندوق".

شرقنا الأوسط الجديد الآخذ في التكون في رحم أمة طال أمد عقمها حتى ظنها العالم ستبقى عاقرا فحاولوا الإسراع في إنجاب "بندوقهم" المفترض ليرث ماضي وحاضر ومستقبل هذه الأمة.

ربما فاتهم وفات المطبلين والمزمرين لهم من " العربان" أن يتذكروا أن في لبنان مقاومة استطاعت قبل ستة أعوام فقط أن تدحرج قبعاتهم المعدنية وتكنس وجودهم. ذاكرتهم ضعيفة، ذاكرة بوش واولمرت وكوندا وبيرتس. وأضعف من هذه الذاكرة ذاكرة " العقلانيين" القابعين على عروشهم يخشون عليها من كل نسمة هواء مغايرة لما تشتهيه سفنهم. وجرت الرياح هذه المرة بما لا تشتهيه سفنهم. وسر هذا الجريان كان: امتنا ومستضعفي العالم وأنصار الشعوب وحركاتها التحررية. كيف لا وقد وجدت مدرسة جديدة في العمل الوطني والوحدوي، هذه المدرسة ممثلة بالمقاومة الإسلامية وقيادتها وعلى رأسها هذا الرجل الرائع الذي تنحني قامته الشامخة بكل تواضع ليقبل اقدام المجاهدين.

نعم، بُعثت فينا آمال كبار، بدأنا نخلع اثواب عار الهزائم العربية المرة المتلاحقة. كنت أخجل حين يقال أن مئات الملايين من العرب هزموا أمام حفنة من الفلول. وكنت أخجل كلما قرأت شيئا من تاريخ او مذكرات القادة الصهاينة، بمقدار كرهي لهم أجد نفسي احترمهم؛ لا لأنهم محترمون، بل لأنهم يعرفون ماذا يريدون ومخلصون لما يريدون. وكنت أتمنى على القادة العرب وقيادات فصائل العمل الوطني والقومي العربي والفلسطيني أن يقرأوا ويتعلموا، ولا بأس في تعلم المرء من عدوه. الآن احمد الله ألف مرة في اليوم وقد ولد من رحم امتنا قائد معلم أذهل بكفاءته هؤلاء القادة جميعا: العدو منهم والصديق. أسس مدرسة في الكفاح والمقاومة والعمل الوحدوي. على يديه يولد الشرق الأوسط الجديد المؤصل. معلم جدير بأن نتتلمذ على يديه قادة وجماهير، أفرادا وجماعات، حكاما وشعوبا. فبمثل هكذا قيادة ستنتصر الشعوب، وسيموت " البناديق" في أرحام الزناة.

* كاتبة وروائية وأستاذة صحافة في جامعة بير زيت في رام الله – فلسطين

لم يعد لدينا نوايا حسنة

محمد أمين الميداني*

يحاول كل منا، ومن موقعه وعمله، أن يساهم، ولو بشكل متواضع وبسيط في تنبيه الرأي العام العالمي، وتحريك الضمائر الحية، ولفت الأنظار إلى ما يحدث من قتل وتدمير وتخريب ونزوح في لبنان، ناهيك عن الأوضاع في الأراضي العربية المحتلة وما تشهده هي الأخرى من اغتيالات واعتقالات وتضييق وحصار.

ولعل ما جرى على مسرح الأحداث العالمية، خلال الأسبوع الماضي، بدءاً من تصريحات الأمين العام للأمم المتحدة السيد كوفي عنان بتاريخ 2006/8/8م في رسالة بعث بها إلى مجلس الأمن موضحاً بأن "الاعتداء القاتل الذي شنته إسرائيل على قرية قانا قد يشكل نمطاً لانتهاكات القانون الدولي المرتكبة أثناء الصراع المحتدم مع حزب الله"، وأن هذا الاعتداء يمكن أن يشكل حسب المعلومات الأولية المتوافرة لدى الأمم المتحدة، وشهادة شهود العيان" سلوكاً يقوم على انتهاك القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وقوانين حقوق الإنسان" (وهو ما صرح به بالحرف الواحد نقلاً عن موقع مركز أنباء الأمم المتحدة بالعربية)، أقول لعل تلك التصريحات تشكل بداية لما يمكن أن تقوم به هذه المنظمة من تحقيقات بخصوص مجزرة قانا وغيرها من المجازر والأعمال البربرية والوحشية التي ترتكبها –وما تزال– إسرائيل في لبنان.

ويطالعنا من الطرف الآخر من الأطلسي، من القارة القديمة، ومن مدينة ستراسبورغ الفرنسية حيث مقر منظمة مجلس أوروبا التي تضم 46 دولة أوروبية، تصريح لرئيس الجمعية البرلمانية لهذا المجلس، والتي تضم برلمانيين عن هذه الدول، يستنكر فيه وبتاريخ 2006/8/7م اعتقال السلطات الإسرائيلية لرئيس المجلس التشريعي الفلسطيني الدكتور عزيز دويك، ويطالب بإطلاق سراحه فوراً.

ونكتشف في مقابل هذه التحركات التي تشهدها بعض المنظمات الدولية ونذكر من بينها أخيراً وليس آخراً اجتماع مجلس حقوق الإنسان في جلسة استثنائية بتاريخ 2006/8/11م وبطلب من تونس كممثل للمجموعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي، وما ستسعى إليه هذه المنظمات والهيئات والمسؤولون فيها للتنبيه لحقيقة ما يجري في لبنان وفلسطين، واستنكارهم لعمليات القتل والتدمير والاعتقال، أقول نكتشف بأن عدداً من الفنانين العرب قد استقالوا من مناصبهم كسفراء "النوايا الحسنة" لدى منظمة الأمم المتحدة أو إحدى وكالاتها مثل اليونسكو؛ استنكاراً واحتجاجاً على الموقف السلبي لهذه المنظمة وتلك الوكالة مما يحدث في لبنان وفلسطين، معربين عن استنكافهم لتمثيل هذه المنظمة أو أن يكونوا سفراء لها.

ولكن السؤال المطروح: هل الاستقالة حل؟ أم أنه كان من الأفضل الاستفادة من هذا "المنصب" والقيام بحملة توعية لا تقتصر فقط على المحطات والفضائيات العربية، بل حملة عالمية تحمل هؤلاء" السفراء" إلى عواصم ومدن أوروبية وأمريكية لنراهم مع المتظاهرين مثلاً في كل من لندن أو باريس أو جاكرتا؟ أليس هذا المنصب الذي اختير له هذا الفنان أو تلك الفنانة أمانة في عنقه، وأداة في يده لتنبيه عشاق الفن على اختلاف أوطانهم ومشاربهم لما يحدث من مجازر وأهوال في لبنان وفلسطين، وليحركوا بأناملهم كفنانين، ويداعبوا بفنهم كموهوبين، مشاعر عشاقهم وأحاسيسهم، لعل صرخة الضمير الحي تنطلق من أفواههم وتوقظهم من سباتهم؟!

لا يمكن أن نواجه ما اعتدنا أن نواجهه منذ ستة عقود من تاريخ الوطن العربي، الذي يعيش اليوم ومواطنوه محنة من أكبر المحن التي يشهدها العقد الأول من الألفية الثالثة، إلا بالصمود، وتحمل المسؤوليات، كل من موقع عمله ومجال اختصاصه. ولعل أهل الفن اليوم أقرب إلى العقول والقلوب من غيرهم لذا فلا يجوز لهم أن يتخلوا عن "النوايا الحسنة".

* كاتب وأكاديمي سوري مقيم في فرنسا

المشترك.. تقاطعات الخطاب..!!

عبدالله الصعفاني

حاجة عجيبة.. ومنطق أعجب..

يقولون إن مرشح المؤتمر الشعبي العام الرئيس علي عبدالله صالح، على رأس السلطة في اليمن منذ 28 عاما.. وفي الوقت نفسه يتصاعد غضبهم من القول بأن مثله لا يحتاج لخوض مناظرة مع منافسيه.

والحق أن خطاب الخلط بين الموقف ونقيضه لا يعبّر إلاّ عن رؤى انفعالية وضبابية.. وهنا أسأل على قاعدة العلاقة بين السؤال و إشراك الناس في البحث عن جواب:

إذا كان الرئيس حكم الشمال والجنوب لمدة 28 عاما، فأين كان الحزب والدولة الطليعية من طراز جديد في المحافظات الجنوبية والشرقية..!!

وكيف يتم التعامل التاريخي مع دورات الصراع التي خاضها الرفاق بصورة منتظمة وكأنها كبسولات يشرف على تناولها طبيب صيني صارم..؟ هل من اللائق أن ننزع صفحات كبيرة من كتاب التاريخ ونتجاوز ما حدث قبل 16 عاماً وليس 28 عاماً من إحداث التغيير في الجغرافيا ودحر لبراميل التشطير وإحداث إنقلاب في البنية التحتية حتى لأن من زاروا بعض مناطق الوطن –كحضرموت– بعد الوحدة مباشرة يتساءلون بصدق قائلين: "يعلم الله أين ساروا بالفلوس..؟؟"!

أما إذا كان هناك رغبة في الاعتراف بأن سنين عديدة من تاريخ علي عبدالله صالح مع السلطة قضاها في تعويض بعض أجزاء الوطن عمَّا فاتها من بينة تحتية وخدمات اقتضت التركيز من أجل وطن يتطور بشكل متوازن فإن الأمر يتطلب شجاعة أدبية وجرأة في التراجع عن الحملة التي يشنها بعض زملائنا على الكاتب الناضج والقلم العقلاني الأستاذ نصر طه مصطفى. وكل ذنب نصر أنه فكّر و دعا الى نظرة عادلة الى الظروف الموضوعية التي تحيط بأي حاكم حتى لا تكون الأحكام قاصرة ومبتسرة.

وأياً كانت الحسبة فإن انجازات الرئيس علي عبدالله صالح، من العام 90م تكفيه لأن ينطلق في فضاء الترشح لفترة رئاسية قادمة بثقة مطلقة تستند على مكاسب وقرارات تاريخية تجعله الرقم الصعب في ظل معادلة تنافسية.

وفي السياق ذاته يمكن تفهم تصريح المصدر المسؤول في المؤتمر الشعبي بأنه سيكلف رئيس الدائرة الإعلامية الأستاذ طارق الشامي أو أحد نوابه للوفاء بالمهمة ان اقتضى الأمر ذلك..

وكما انه لا مجال للمزايدة أو المناقصة في مسألة تواضع علي عبدالله صالح. وتسامحه، فإن مهمة أي شخص للخوض في شخصيته وأهمية وجوده بالنسبة للمستقبل واحتياج القادم لتراكم الخبرة في إحداث التحولات، هي مهمة سهلة.. ويمكن لأي مواطن أن يخوض مناظرة فيها فقط.. لابد من إدراك أن أي حوار يحتاج الى جدّية واحترام لشرعية المؤسسات والابتعاد عن أساليب التدليس أو الخداع أو تزييف الوعي.. فالإعلام وحده لا يكفي لصناعة صورة جديدة لمرشح سواء كان الهدف من الترشيح للمنافسة أم فقط من أجل التمثيل المشرف.

ياء النداء

محمد محمد المقالح
Mr_alhakeem@hotmail.com

من يريد أن ينظر إلى وجه الفساد في اليمن، فما عليه إلا أن ينظر إلى شوارع وطرقات مدينة صنعاء والمدن الرئيسة الأخرى، وسيجدها قبيحة مثل السلطة، ووجهها مليء بالأخاديد والحفر والحفريات والمطبات و"الرقع الإسفلتية" المنثورة في كل مكان، جراء تراكم الفساد والارتجالية عليها طوال 28 سنة أو تزيد.

اختر أي شارع في صنعاء، وجرب أن تسير يوما على سيارة أو "دباب" أو أي شيء آخر له عجلات، وأنا علي يقين انك ستجد نفسك عاجزا عن التمييز بين ما إذا كنت تسير في صنعاء وعلى شارع معبد "مزفلت" أنفقت عليه الدولة ملايين الريالات اقتطعتها من أقوات وأرزاق الناس المساكين، أم انك في قرية "المنازل" الجبلية وتحاول الوصول إليها جاهداً عبر" نقيل الشق" الصخري. إعلم سيدي أن هذه صنعاء و أن هذا هو الفساد الذي سلمها وشوارعها وميادينها العامة إلى السماسرة من مقاولي الباطن، ليعبثوا بها ويحفروا على وجهها الجميل تلك الأخاديد والبقع السوداء سواد أياديهم الملطخة بالفساد والإفساد المتعمد في كل شيء وعلى كل شيء.

قبل 28 سنة كانت مدينة صنعاء جميلة وجذابة وتحيطها البساتين والمتنزهات الطبيعية من الجهات الأربع. أزهار اللوز والمشمش العرائسة تغطي أفق ضاحيتها الجنوبية "حدة. وعناقيد العنب من كل صنف ولون تتدلى من كرمات وادي ظهر وسعوان، وبني حشيش، ثم تأتي ضاحيتها الشرقية (الروضة) وما أدراك ما الروضة وعجائب الصناعة فيها!! في ذلك الزمن الجميل كانت هذه المدينة مخططة وكل من يريد أن يبني لأطفاله منزلا جديدا في "الصافية" أو في "بير الشايف" وغيرها من الحواري الجديدة آن ذاك، كان يذهب إلى البلدية ليستخرج رخصة البناء، وكان يجد على تلك القصاصة الصغيرة "الدولة " وكل شروط ومواصفات البناء التي يجب أن يلتزم بها.

اليوم وبعد 28عاما من دولة الفساد، لم تعد رخصة البناء ومعها الدولة – دولة المواطنة والقانون– ضرورة إلا لمن لا يملكون وساطة كبيرة، أو سيارة فاخرة، وطقماً عسكرياً يمكن استئجاره للبسط على أراضي وممتلكات المساكين وبعشرة آلاف ريال فقط لا غير.

بعد 28عاما أصبحت صنعاء مجرد قرية كبيرة ولكن بدون ميزات القرية اليمنية صنعاء اليوم ليست مدينة وليست قرية، ولكنها شيء من هذا وشيء من ذاك وأكثر من هذا وذاك.

لقد دخلت إلى صنعاء قرى، وقبائل عديدة من سنحان وبني مطر وبني حشيش، وغيرها من بني بني، وهذا جيد وأمر طبيعي، والمشكلة ليست هنا ولكنها في الفساد والارتجالية التي جعلت من "بيت ردم"، و"الجرداء" و"بيت بوّس" بديلا للعلمي والفليحي وسينما بلقيس و"مداره" حارة الجلاء وغيرها من معالم ومتنزهات ومسارح المدينة – اقصد مدينة صنعاء الساحرة تلك التي نحبها.

الجديد في صنعاء اليوم هو توسعها وعشوائيتها وقبح شوارعها المرقعة، وغياب دولتها التي تصر على ظهور غيابها في كل شيء، في الشوارع والأزقة ومياه الأمطار الراكدة، في شارات المرور المعطلة وفي طريقة سير السيارات وطريقة إيقافها في وعلى الشوارع العامة، في "البلدية" وبائعي العربيات، في الارتفاع الجنوني لفواتير الكهرباء المقطوعة ومياه الشرب الشحيحة، وفي أسعار تلفوناتها الأرضية والسيارة عبر الأفلاك، في مكاتب الموظفين"الرسميين" وأطقم الأمن المركزي والحرس الجمهوري، في أسواق القات المزدحمة قبل أذان الظهر، في، وفي...إلخ. الحاضر في صنعاء وربما في كل المدن اليمنية هي فقط صورة الرئيس ومرشح "المستقبل" و"اليمن الجديد" منذ 28سنة.

مرة أخرى من يريد منكم أن ينظر إلى الفساد في اليمن فما عليه سوى النظر إلى شوارع صنعاء المرقعة والمليئة بالأخاديد والحفر والمطبات، وعليه حينها أن يتذكر ان هناك فرصة تاريخية واحدة لإخراج صنعاء وبقية اليمن من البؤس الذي تعيشه اليوم في ظل دولة الفساد وان 20سبتمبر القادم يوفر هذه الفرصة التاريخية.

اختم بالقول أنني أحب صنعاء، وصنعاء مدينة جميلة وساحرة فعلاً، ولكن "عاشقاها السل والجرب".

البرامج الانتخابية للمرشحين لمنصب رئيس الجمهورية

(الحلقة الثانية)

هل لهذه القضايا مكان في البرامج؟

ابو هبــة ياســين

المسألة السكنية.. الأمن/ الأمان، السكن

من المؤسف والعار ان المسألة السكنية وقضية «الأمن السكني» مازالتا خارج اهتمام السلطة، التي لم تفكر، ويبدو انها لن تفكر، في أن تضعهما في مكانهما الحقيقي واللائق، وذلك بأن ترتقي بضرورة حصول المواطن على سكن الى مصاف الحقوق الاساسية والطبيعية للانسان، وأن تترجم هذا في خطط وطنية شاملة لحل مشكلة السكن، شعارها ومبدأها: «لا وطنية بغير مأوى»، «من ليس له سكن فهو بدون وطن»؛ لأن الوطنية هي انتماء الى الارض، اي ان يتوافر للمواطن مسكن يحتمي فيه هو واسرته. وهدفها (= الخطط) توفير المسكن لكل مواطن واسرة؛ وبدرجة اساسية توفير مساكن للفئات الفقيرة والفئات محدودة الدخل، على ان يتحمل ملاك السكن الفاخر والعقارات والمقاولون وغيرهم من أصحاب المليارات العبء الاكبر في دعم ميزانية هذه الخطط بالاموال، وهذا واجب عليهم تجاه المجتمع وتلك الفئات من السكان.

وفي كل الاحوال فإن الدولة هي المسؤول الأول والرئيس عن توفير السكن للمواطن، واذا لم تقم الدولة بهذا الدور ينتفي مبرر وجودها كدولة، وهي قادرة على فعل ذلك اذا غيرت موقفها وفلسفتها تجاه المسألة السكنية/ سكن المواطن، واعتبرت السكن كالماء والهواء وليس اقل منهما. اي اذا اقتنعت -ويجب عليها ان تقتنع- بأن مقومات وجود وتطور الانسان لن تستقيم اذا كان بعدم سكناً، فالسكن من الشروط الحاسمة لجعله قادراً على الانتاج والمساهمة في بناء الوطن وفي الدفاع عنه. فالانسان الذي ليس له سكن كأنه بدون وطن، بل هو البطالة والخوف والجوع، وتنهار عنده قيم كثيرة منها الفضيلة والاخلاق، حتى الولاء للوطن ذاته ينهار عنده ويتحول الى طيف ذكرى.. فما الذي يربط الانسان بوطنه ان لم يكن له فيه سكن يؤويه وعمل شريف يكسب فيه لقمة عيش غير مغموسة بالذل والمهانة؟! ان السكن هو المعادل الاول للمواطنة، وهو الحبل السري الذي يربط المواطن بوطنه، فلا يوجد وطن ووطنية معلقين في الفضاء!!

ان آدمية الانسان، لا تتحقق ما لم يتوفر له سكن مناسب وآمن يحتمي به ويعيش فيه واسرته، ويضمن له الحفاظ على خصوصياته واسراره الشخصية وكرامته وصحته النفسية والبدنية، وبدونه لا يستطيع ان يحقق اي شيء في حياته. فالمحروم من السكن او الذي يعيش في حياة الشقاء (العشوائيات) وبيوت الصفيح والاكواخ والعشش والمقابر... إلخ، فاقد الانتماء للوطن ويعمل ضده بقصد او بغير قصد، لان هذا الوطن لم يوفر له مكاناً يأوي اليه واسرته. ولا غرابة ان الغالبية العظمى من الارهابيين والمتطرفين يأتون من أحياء الشقاء وبيوت الصفيح والاكواخ.

ان الحق في السكن يوازي (يعادل) الحق في الحياة، وينتج عن انتهاكه انتهاك لحقوق اخرى مدنية وسياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، تتمثل في انتهاك الحق في الحياة العائلية الكريمة والخصوصية، والحق في حرية التنقل الذي يشمل حق الفرد في اختيار مكان اقامته ولا يتم اجلاؤه قسراً. باختصار: انتهاك حق السكن انتهاك لحق الحياة ذاتها!!

ينص الاعلان العالمي لحقوق الانسان على حق كل شخص في مستوى من المعيشة كاف للمحافظة على الصحة والرفاهية له ولاسرته. ويتضمن ذلك: التغذية والمسكن والعناية الطبية وكذلك الخدمات الاجتماعية اللازمة... الخ (المادة: 25). كما اكدت على هذا الحق اكثر من (20) اتفاقية دولية منها الاتفاقية الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية التي اقرت بحق كل شخص في مستوى معيشي كاف... إلخ (المادة: 11) وجاء في الفقرة (8) من الجزء الثالث من «اعلان فانكوفر للمستوطنات البشرية» المنعقد في عام 1976م: ان السكن والخدمات المناسبة حق اساسي يفرض على الحكومات واجب ضمان بلوغ جميع الناس له، بادائه بتقديم مساعدة مباشرة الى اقلهم حظاً عن طريق برامج موجهة تعتمد على الجهد الذاتي والمجتمعي، وينبغي على الحكومات السعي الى تذليل جميع العقبات التي تحول دون بلوغ هذه الاهداف (انتهى)، واصبح في العالم الآن منظمات للدفاع عن حق الانسان في السكن مثل: منظمة «هاتيبيات» التابعة للامم المتحدة، وهي ترعى حقوق الافراد في السكن.

الدولة اليمنية صدقت بتاريخ 1978/8/9م على العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وبموجب تصديقها صار واجباً عليها ان تُعمل الحقوق المنصوص عليها في الاتفاقية إعمالاً كاملاً بما في ذلك (حق السكن الملائم)، وقد ذكرت الفقرة الاولى من المادة (25) من الاتفاقية نصاً هاماً للغاية تعهدت بموجبه الدولة اليمنية بان تتخذ ما يلزم من اجراءات، سالكة في ذلك جميع السبل المناسبة، وبناءً على هذا النص/ الفقرة، الدولة اليمنية ملزمة بما يلي:

1 - حق كل مواطن التقدم لاستلام سكن بقروض طويلة الاجل تتناسب مع دخله، وان توفر للفقراء والعجزة مساكن.

2 - إلغاء كافة التشريعات التي تتناقض مع حق مواطن في الحصول على سكن ملائم.

3 - تجريم الاخلاء القسري والتعسفي.

4 - إصدار قوانين تمنع القائمين على مشروعات البناء من انتهاك حقوق المواطنين في السكن الملائم.

6 - منع اية انتهاكات للحق في مسكن ملائم، مثل: عدم توفير مياه الشرب النظيفة وقطع التيار الكهربائي، مع التزام الجهات المسؤولة بالتعويضات اللازمة اذا ما حدثت انتهاكات في هذا الصدد.

7 - الزام الدولة بتوفير الطرق الممهدة والمواصلات وشبكات الصرف الصحي وكافة الخدمات التي يستلزمها السكن الملائم.

8 - حث المجتمع الدولي على القيام بدوره تجاه هذا الحق، لما ورد في ميثاق الامم المتحدة في المادتين (55، 56) منه، على التضامن الدولي لإعمال كافة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وذلك عن طريق الآتي:

أ) الامتناع عن اتخاذ اي تدابير او ضغوط من شأنها إجبار الدولة على القيام بأعمال او إصدار قوانين من شأنها الاخلال بواجباتها تجاه مواطنيها في تمتعهم بالسكن الملائم.

9 - توفير مساعدات مالية للدولة للقيام بواجبها إزاء اي كارثة يترتب عليها تشرد أسر... إلخ.

الدستور اليمني لا يتضمن نصاً بخصوص حق السكن، وفي الوقت ذاته يتضمن حكماً/ نصاً يقضي بحرمة السكن وعدم تفتيشه، وهذه إحدى مفارقاته العجيبة والمضحكة. وبرغم عدم وجود نص بحق السكن، فمن المستقر عليه إلتزام الدولة بهذا الحق بناءً على تصديقها على الاعلانات والاتفاقيات الدولية التي تنص عليه؛ مما يجعل لهذا الحق طبيعته القانونية التي ترتكز على التزام الدولة بهذه المواثيق الدولية، مما يجعلها ملزمة بكفالة هذا الحق لكل المواطنين، ومن باب أولى فهي ملزمة بعدم اتخاذ ما من شأنه المساس بهذا الحق.

للاسف، الدولة تضع (استراتيجيات) و(خططاً) وتعقد (مؤتمرات وطنية) لكل شيء ولأي شيء، إلا مأوى/ سكن المواطن مازال خارج استراتيجية وخطط الدولة والحكومة، في حين ان السكن يجب ان يكون في قلب استراتيجيتها (مع تحفظي على استخدام هذا المفهوم في المسائل الاجتماعية!!) وان يكون في صدارة خططها.. أليس الانسان هو محور وموضوع ومنفذ الاستراتيجيات؟ فكيف له ان يكون كذلك وهو بدون مأوى؟!!

مازالت الدولة/ السلطة/ الحكومة، تنظر الى السكن وتتعامل مع مشكلته كسلعة يجوز تركها لما يسمى بآلية السوق (العرض والطلب) وليس ضرورة وحاجة انسانية، وينبغي عليها ان تضمنها وتصونها، ومع ذلك فالذي يجري في مجال ايجارات السكن (مسواقة) و(بلطجة) وليس آلية السوق.

لابد من ايجاد قانون عادل ومنصف ينظم ايجارات السكن، يوضع وفق اسس علمية واقتصادية واجتماعية وتشريعية محددة ودقيقة، ويكون هذا القانون جزءًا من قانون أشمل/ أعم ينظم حق السكن.. نريد قانون يتعامل مع السكن كحق ويحدد مسؤولية الدولة تجاه هذا الحق.

نريد عقد مؤتمر وطني بشأن المسألة السكنية/ الأمن السكني، يشترك فيه علماء الاسكان والاقتصاد والبناء والطب والاجتماع والقانون، ويضع بين يدي السلطة حلولاً حقيقية وواقعية وانسانية... للمسألة السكنية وبما يحقق أماناً/ أمناً سكنياً لكل مواطن.

السلاح

بدلاً من ان يجرم القانون حيازة الاسلحة والاتجاه بها ويعاقب على ذلك، جعل حيازة واقتناء الاسلحة وكذا الاتجار بها حقاً من حقوق المواطن. وفي البلد حالياً -حسب بعض التقديرات عام 1997م- اكثر من (55) مليون قطعة سلاح ناري، بما في ذلك اسلحة متوسطة وثقيلة، لدى المواطنين، وعدد تجار الاسلحة واسواق بيعه في تزايد مستمر، ويستورد بالعملة الصعبة، بينما اقتصاد البلد بحاجة ماسة لهذه العملات، إذ تشكل اهمية خاصة لميزان المدفوعات والميزان التجاري والموازنة العامة للدولة وتسوية ديون البلد. ولا يعقل ان يتحمل المواطنون من ذوي الدخل المحدود وغيرهم آلام وتبعات ما يسمى بـ«الاصلاحات الاقتصادية والمالية». وكذا تسديد الديون وفوائدها للمؤسسات والبنوك الدولية وتقتطع الدولة من اجورهم وروابتهم ضرائب ورسوماً باهضة، في حين تجار السلاح يشترون بملايين الدولارات ادوات الموت!!

الى ذلك -وهو الأخطر والأهم- ان السلاح تسبب ويتسبب في إزهاق ارواح آلاف المواطنين، ولا يمر يوم إلا وفيه حوادث قتل واقتتال (...) واختطاف او استيلاء على ارض. ووسيلة القتل بدرجة رئيسية: السلاح الناري. ووجود السلاح وانتشاره (...) بحد ذاته يشكل ضرراً نفسياً على المواطنين، إذ يجعلهم يعيشون في رعب دائم خوفاً من ان تصيبهم طلقات نارية طائشة او موجهة تنهي حياتهم. وفقدان الاحساس بالأمن -كما هو معلوم- احد منابع تدمير حياة المواطن والوطن. لقد صار رعب السلاح يسكن كل بيت وشارع وقرية، ويغيّب عن الحياة آلاف المواطنين ويوطد اركان ثقافة العنف والارهاب.

مما يثير السخرية والسخط والعجب ان وزارة الداخلية -بين حين وآخر- تقوم بحملات تفتيش للتأكد من وجود تصاريح حمل السلاح لدى المواطنين، وتهدف من ذلك -حسب تصريحات مسؤوليها- الى نزع السلاح عن الذين لا يحملون سلاحاً بدون تصاريح وإخلاء المدن الرئيسة من مظاهر حمل السلاح.

هذه الحملات عمل عبثي ومضلل لا فائدة منه ويفضح خواء وانسانية وعدم سلامة العقيدة/ الفلسفة الامنية للدولة، فما الذي يقدم او يؤخر ان كان تصريح السلاح موجوداً او غير موجود؟! ففي كلا الحالتين لا تمنع او تردع حامل السلاح عن استخدام سلاحه لقتل او ترويع الآخرين.. فهل يحتاج حامل السلاح ترخيصاً لقتل مواطن؟ كما ان قضية الأمن كل لا يتجزأ، من امن مدن رئيسة وغير رئيسة، إلى امن مدن وامن قرى، إلى امن المواطني الريف وامن المواطني المدينة، فالامن إما أن يكون وإما ألا يكون. ولا يمكن ان يُضمن لمكان دون الامكنة الاخرى، وللمواطن دون المواطنين الآخرين، لان الانسان ذاته لا يتجزأ وكذا أمنه غير قابل للتجزئة، وعلى السلطة ان تظلل كل ارجاء الوطن بالامن والسكينة والاستقرار، وعليها ان تدرك ان الامن حق من حقوق الانسان منصوص عليه في المواثيق الدولية لحقوق الانسان وفي دستور الدولة، وليس منها، بل هو واجب عليها ومن حق المواطنين مقاضاتها على اخلالها بواجبها الامني.

من المحال تحقيق الامن طالما اقتناء السلاح امر ميسر ومتاح ومشروع للمواطنين. ومهما قيل وسيقال عن الحملات الامنية واهدافها، فان ذلك هروب من مواجهة المشكلة وتكريس شرعية وجودها، فالامن واقتناء السلاح لا يمكن تعايشهما معاً، فإما الامن وإما السلاح، والسلاح لا يصنع ولا يقتنى إلا للقتل، وليس للزينة.

المطلوب هو: تجريم حيازة واقتناء الاسلحة والاتجار بها، ولا سبيل غير هذا لإنهاء رعب الاسلحة، وإلغاء القانون الحالي (قانون تنظيم حمل السلاح والاتجار به) وليس تعديله، هذا هو الحل، وفي ما يلي خطوطه العامة:

■ أولاً: اصدار قانون يلغي قانون تنظيم حيازة الاسلحة والاتجار بها، على ان يقضي القانون بنزع (مصادرة/ استيلاء) الاسلحة النارية وغير النارية من المواطنين وتجار الاسلحة وكافة الجهات غير الحكومية، ويقضي ايضاً بما يلي:

1 - تعويض من صودر سلاحه تعويضاً عادلاً، ان كانت ملكية السلاح صحيحة.

2 - عدم تعويض من يحوزون اسلحة غير مرخص بها او انها بدون ملكية.

3 - تصادر بدون تعويض الاسلحة التي دخلت البلد دون ترخيص رسمي.

4 - تشكيل هيئة/ لجنة لنزع الاسلحة تتولى تنظيم عملية النزع ودفع التعويضات وفوق اسس وشروط يحددها القانون.

■ ثانياً: إدخال تعديلات على قانون الجرائم والعقوبات يجرم الافعال التالية ويعاقب عليها:

- صنع او حمل اسلحة نارية او ذخيرة او متفجرات او الاحتفاظ بها او وعد بها او عرضها للتداول.

- تدمير او تعطيل او تسليم شخص آخر خلافاً للقانون اسلحة نارية او ذخيرة او متفجرات، يحق له حيازتها او استعمالها.

- من فقد الشخص بخطئه غير المتعمد اسلحة نارية او ذخيرة او متفجرات له الحق في حيازتها او استعمالها او التصرف فيها.

- من أخذ، خلافاً للقانون، اسلحة نارية او ذخيرة او متفجرات ليستولي عليها هو او غيره، او سلمت اليه مثل هذه الاشياء او ادخلت في حيازته بأية طريقة اخرى ليستولي عليها هو او غيره خلافاً للقانون.

- من نقل او ارسل للنقل خلافاً للقانون مواد قابلة للاشتعال او مواد كاوية وترتب على ذلك نتائج جسيمة.

- تصادر الاسلحة واجزاء الاسلحة والذخيرة والمتفجرات التي يحظر إعدادها او حيازتها او تداولها، دون النظر الى الحقوق المتعلقة بها.

ويجب ان يكون هناك قانون ينظم استيراد وشراء الاسلحة للدولة وأسس وشروط الشراء والاستيراد او يكون هناك قانون شامل يسمى «قانون السلاح» تدخل فيه كل الامور المتعلقة بالسلاح بما في ذلك البندين (أولاً وثانياً) اعلاه.

الثأر، والحروب القبلية

الثأر والحروب الاهلية/ القبلية، اصبحتا ظاهرتين من اخطر الظواهر واشدها فتكاً بأمن وارواح المواطنين وبالنسيج الاجتماعي، فالحروب القبلية مواجهات مسلحة بين القبائل والعشائر تستخدم فيها كل انواع الاسلحة، سبب معظمها الثارات والنزاع على الارض وحدود القبائل. وبلغ عدد الحروب القبلية في سنة واحدة (69) حرباً، راح ضحيتها آلاف المواطنين (قتلى، جرحى، ومعاقين) دمرت عشرات المساكن والبيوت وخربت آلاف الهكتارات من الارض، وبعض هذه الحروب يستمر سنوات، وبعضها يتوقف (احتراماً) لاتفاق صلح او هدنة ويعود مرة اخرى اكثر ضراوة.

جرائم القتل بدافع الثأر تشكل أعلى نسبة من مجموع جرائم القتل عموماً، وهي في تصاعد مستمر وعدد ضحاياها يزداد كل يوم، وتؤكد احصائية وزارة الداخلية -بحسب التقرير الاستراتيجي السنوي للمركز العام للبحوث والاصدار عام 2002 - ان ما يربو على الألف شخص يذهبون ضحية هذه الظاهرة سنوياً، اي ما يعادل ثلاثة اشخاص يقتلون كل يوم، وهذه الاحصائية رسمية تعتمد على ما يصل الى الوزارة من بلاغات دائماً ما تكون اقل مما يحدث على ارض القبائل الذين يقتلون دون علم اجهزة الامن.

ان استمرار هاتين الظاهرتين وعدم انهائهما، وموقف السلطة (الاجهزة المعنية) منها وقبولها بفكرة «الصلح القبلي» لتسوية مشاكل الثارات والنزاعات القبلية وعدم معاقبة القتلة والمتحاربين على جرائمهم، يؤكد اننا مازلنا نعيش في العصور البدائية، وقبل ظهور الدولة، ولم نعرف بعد (الدولة) وسيادة القانون.

الغريب في الامر ان الثارات والحروب القبلية في المحافظات الشمالية قبل الثورة وقيام النظام الجمهوري، كانت حوادث نادرة جداً، واصبحت في ظل الجمهورية ظاهرة، وعكس ذلك في المحافظات الجنوبية والشرقية، كانت الحروب والثارات ظاهرتين، قبل الاستقلال، وخفتت تدريجياً بعد الاستقلال، وانتهت تماماً اعتباراً من عام 1969، لكنها عادتا مرة اخرى بعد قيام دولة الوحدة.

السؤال الذي يطرح نفسه وبإلحاح: لماذا استطاعت الدولة التي كانت في جنوب الوطن حل مشكلة الثأر والحروب القبلية، ولم تستطع حله/ حلها دولة شمال الوطن ودولة الوحدة؟ لماذا وكيف أُعيد انتاج ظاهرتي الثار والحروب القبلية في شبوة وابين... إلخ، بينما كانتا قد اصبحتا سطوراً مكتوبة في دفاتر التراث؟

ان الحديث عن حل مشكلة الثأر والحروب عن طريق عقد صلح، بعد مرور عقود على قيام الثورة، لا يمكن تبريره، فهي اكثر من فضيحة (وطنية) و(سياسية) و(ديمقراطية) و(قانونية) و(اخلاقية)... الدولة بابسط معانيها ان يسود القانون على الجميع، وان العقاب حكر على الدولة، وأجل واجباتها تحقيق وضمان الامن للمواطنين.

لنرى كيف حلت ثورة اكتوبر ودولة الاستقلال مشكلة الثأر وانهت الحروب القبلية، وبايجاز شديد للغاية، علّنا في هذا نلفت انتباه الرئيس القادم الى ان هناك تجربة كان يجب على الدولة الالتفات اليها والاستفادة منها بدلاً من الحديث عن الصلح.

كانت الثارات والنزاعات القبلية في الجنوب، قبل الاستقلال، وتحديداً في أريافه، ظاهرة اجتماعية خطيرة ومدمرة، سفكت بسببها دماء غزيرة واهدرت ارواح آلاف المواطنين، كانت تعالج وفقاً للاعراف القبلية، وقد اتبع بشأنها الانجليز (المستعمر)، والقوى الضالعة معه، سياسة «فرق تسد»، ولم يتخذ واعوانه اية اجراءات حاسمة لإنهائها ومعالجة آثارها، بل عمد بشتى الوسائل الى إذكاء نيرانها واطالة أمدها، بهدف إنهاك القبائل واصحاب الثارات وخصومهم واشغالهم بما هم فيه من نزاعات وثارات وصرف انتباههم عن وجوده والهائهم عن مقاومته وإبعادهم عن قضية التحرر والاستقلال كي يتسنى له مزيد من إحكام قبضته على الاوضاع في المحميات (الامارات والمشيخات والسلطنات...) وإضعاف نفوذ الحركة الوطنية الى تلك المناطق، حتى انه كان يراهن على الصراعات القبلية ونزاعات الثأر في (ردفان) لاجهاض انتفاضة 14 اكتوبر، فعمل منذ اليوم الاول للانتفاضة على دق اسفين بين القبائل من جهة والانتفاضة من جهة اخرى، وعلى تأجيج الثارات بواسطة عملائه، لكنه فشل في ذلك، حيث عقد الثوار صلحاً بين القبائل واخذوا يعالجون الثارات، وكانت قبائل ردفان حصناً قوياً للانتفاضة وعاملاً هاماً في صمودها.

في أتون الثورة المسلحة التي دامت اربعة اعوام، تقلصت او خبت كثيراً ظاهرة الثأر والحروب القبلية، وكان ذلك لاسباب وعوامل عدة، منها واهمها -بحسب تقديرها- الثورة ذاتها، حيث رأى الناس فيها خلاصاً لهم من الاوضاع والسياسات و(الاعراف) التي كانت سبباً في نزاعاتهم وثاراتهم واطالة وشناعة حروبهم، فضلاً عن ان تنظيم الثورة (الجبهة القومية) كان له حضور قوي وفاعل في الريف، وكانت قاعدته الاساسية الفلاحين، وعمل منذ وقت مبكر على معالجة الثارات والمنازعات القبلية كجزء من برنامجه/ مشروعه الوطني التحرري.

لقد تعاملت الثورة مع المشكلتين باعتبارهما مشكلتين وطنيتين وانسانيتين تخصان المجتمع برمته وتتعلقان بأمن وسلامة كل المواطنين، وينبغي حلها جذرياً بعد الاستقلال وقيام الدولة الوطنية، ولا يجوز بعد ذلك ان تترك دماء الناس للالاعيب ومساومات الاعراف القبلية. ولما كان هذا الحل غير ممكن قبل قيام الدولة الوطنية وترسيخ دعائمها وصدور قوانينها، لجأت الثورة الى اتخاذ تدابير تمهيدية للحل الشامل والنهائي، كان ابرزها: شروعها في عقد صلح بين القبائل عشية الاستقلال واستمرت في عقده طيلة عام 1968، وعقدت لهذا الغرض مؤتمرات/ اجتماعات اشهرها اجتماع موسع عقد في (ابين) حضره اعضاء اللجان القبلية، والذي كان اول خطوة نحو إلغاء الاعراف القبلية المكرسة للثار والحروب القبلية.

قبل وأثناء وبعد ذلك اصدرت الدولة قرارات هامة لتوحيد اقليم البلد ولتكريس قيم اجتماعية جديدة (مثل إلغاء الكيانات الادارية القديمة والأسماء والكُنى والالقاب القبائلية). وفي 2 فبراير 1968 اصدر وزير الادارة المحلية قراراً باعلان صلح عام بين جميع القبائل لمدة خمس سنوات وتجميد قضايا الثار السابقة لهذا التاريخ، وامر بمنع حمل السلاح. وقضى القرار، ايضاً، بأن من يخالفه ويقتل في وجه الحكومة يعتبر مجرماً ويحاكم وينفذ الحكم فيه فوراً، ولا يحق لاي شخص او قبيلة الاخذ بالثار مهما كانت الاسباب، وعلى هذا الشخص او القبيلة الرجوع الى الحكومة بأي شكوى حول اي شيء يأتي ضمن الثار.

تبع هذا القرار تدابير اخرى اكثر جذرية وعمقاً للتصدي لمشكلة الثار ومعالجة آثاره وهو القانون رقم (22) لعام 1969 (في شأن قضايا الثار) اصدره نائب رئيس الجمهورية الشهيد المناضل فيصل عبداللطيف الشعبي في 21 مايو 1969، اي بعد سنة وخمسة اشهر من الاستقلال وسنة وشهرين من قرار وزير الادارة المحلية، في ما يلي بعض احكامه، ونشير هنا الى ان القانون يعرف (قضايا الثار) بأنها قضايا الثأر التي لم تدفن او تنته قبل اصداره:

المادة (6): تصدر اللجان (اللجان او اللجنة، خاصة بالنظر في قضايا الثار، شكلت بموجب القانون أ. هـ) احكامها في القضايا المعروضة على ضوء العادات القبلية والعرف القبلي، ولها الحق بان تحكم باي تعويض تراه مناسباً لاي طرف من الاطراف المتنازعة وان تفرض العقوبات التالية:

أ) غرامة اقصاها عشرة آلاف دينار او السجن لمدة اقصاها عشرون عاماً بالنسبة لقضايا الثار التي وقعت قبل 30 نوفمبر 1967م.

ب) غرامة اقصاها عشرة آلاف دينار او السجن لمدة اقصاها عشرون عاماً او الاعدام بالنسبة لقضايا الثار التي وقعت في او بعد 30 نوفمبر 1967م.

المادة (10): اذا تنازل الطرف المطالب بالثأر عن مطلبه فعلى ذلك الطرف ان يشعر اللجنة المعنية بتنازله كتابياً، ويعتبر الثار منتهياً عند ذلك.

المادة (13): كل شخص او قبيلة او فخيذة، يخالف احكام اللجان المعتمدة من قبل الوزير (وزير الداخلية أ. هـ) او المصادق عليها من قبل رئيس الجمهورية يكون عرضة لعقوبة السجن لمدة اقصاها عشرون عاماً او لغرامة اقصاها عشرة آلاف دينار او لكلتي العقوبتين.

المادة (15): 1 - تباشر كل لجنة اعمالها خلال فترة لا تزيد عن ستة اشهر اعتباراً من تاريخ صدور القرار الخاص بتعيينها او اية قضية ثأر لا تقدم خلال تلك الفترة او خلال فترة التحديد التي قد يقررها الوزير تعتبر منتهية ولن تنطبق عليها احكام القانون.

وفي 1 مارس 1970م (أي بعد عشرة اشهر من صدور هذا القانون) صدر قانون بشأن (جرائم القتل في الريف) رقمه (12) قضى بان: كل من قتل نفساً عمداً مع سبق الاصرار والترصد يعاقب بالاعدام (المادة 3)، ومن قتل نفساً عمداً من غير سبق اصرار ولا ترصد يعاقب بالسجن لمدة 15 عاماً مع الاشغال الشاقة، ومع ذلك يحكم على فاعل هذه الجناية بالاعدام اذا تقدمتها او اقترنت بها او تلتها جناية قتل اخرى (المادة 4) والمشتركون في القتل الذي يستوجب الحكم على فاعله بالاعدام يعاقبون بالاعدام او السجن مدداً لا تتجاوز 15 عاماً (المادة 5).

وبعد ذلك جاء قانون العقوبات (القانون رقم 3 لعام 1976م) الذي اصدره في مارس من نفس العام رئيس مجلس الرئاسة الشهيد سالم ربيع علي، وهذا القانون ألغى القانون رقم (12) لعام 1970م واعتبر القتل بدافع الثار (جريمة قتل عمدي مع توافر ظروف مشددة، وعقوبتها الاعدام)، حيث قضت (المادة 129) منه بما يلي:

1 - يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن خمس سنوات او بالإعدام من قتل انساناً عمداً بدافع الجشع او الثار او بوسيلة وحشية او اذا وقع الفعل على شخصين فأكثر او شخص سبق ان ارتكب قتلاً عملاً او توطئة لارتكاب جريمة اخرى او لاخفائها او على امرأة حامل... إلخ.

2 - ويسري الحكم نفسه اذا كان الفعل جريمة ضد السلام او الانسانية او حقوق الانسان او من جرائم الحرب او ارتكبها بدافع العداء للجمهورية.

3 - ويعاقب على التحضير والشروع (انتهى).

ماذا يعني هذا الحكم/ النص بالنسبة للثأر وللفلسفة الجنائية/ التشريعية للدولة؟

يعني الكثير والكثير، لعل أهم معانيه انه:

أولاً: اعتبر الثار جريمة قتل عمد.

ثانياً: اعتبرالقتل بدافع الثأر ظرفاً مشدداً للعقوبة.

ثالثاً: ان يعاقب القاتل بدافع الثار (او بسبب الثار) وفقاً للقانون الجنائي كغيره من مرتكبي جرائم القتل لأي سبب كان.

رابعاً: مساواة المواطنين امام القانون وبسط سيادة القانون على الجميع.

خامساً: الدولة وحدها مسؤولة عن حماية حياة وأمن المواطنين، وقانونها وحده المعني بتجريم وتاثيم الافعال ومعاقبة مرتكبيها.

■ تنويه: قبل أيام حكمت قبيلة على احد افرادها بالإعدام لقتله شخصاً من قبيلة اخرى!! ويحدث هذا كثيراً.

■ الاسبوع القادم: مشكلة القات والفقر

شاهر: اليمن أصبح لها دور كبير في اللعبة على المستويين العربي والقاري

بمشاركة عربية واسعة.. اليوم انطلاق البطولة العربية لناشئي الجودو للبنين والبنات بصنعاء

■ «النداء» - ريام محمد مخشف

تنطلق اليوم، في الصالة الرياضية المغلقة في نادي أهلي صنعاء منافسات البطولة العربية لناشيء الجودو بنين وبنات (تحت سن 17 عاماً)، التي ينظمها الاتحاد اليمني للجودو بالتعاون مع الاتحاد العربي للعبة على مدى يومين بمشاركة عربية واسع.

المهندس نعمان شاهر، رئيس الاتحاد العام للجودو، رئيس اللجنة المنظمة، أكد لـ«النداء» أن الاتحاد استكمل كافة تجهيزاته وتحضيراته المتعلقة باستضافة البطولة العربية التي سميت بـ«بطولة الأقصى»، بما يسهم في الخروج بصورة مشرفة من حيث التنظيم والمنافسة على المراكز الأولى في البطولة، مشيراً إلى أن البطولة ستشارك فيها (12 دولة عربية) في منافسات البنين إلى جانب اليمن، وهي: السعودية ، الإمارات، قطر، الكويت، سوريا، الأردن، فلسطين، العراق، مصر، المغرب، ليبيا، وجيبوتي. منوهاً إلى أنه تم التواصل مع الأشقاء في لبنان لبحث إمكانية المشاركة ولو رمزياً، وتم تقديم كافة التسهيلات الممكنة لهم تضامنا معهم بعد العدوان الاسرائيلي الغاشم.

مبيناً أن سبع دول عربية ستشارك في منافسات البنات، وهي: اليمن، المغرب، لبنان، مصر، جيبوتي، سوريا، والأردن. ونوه الى أن الاتحاد اللبناني أكد أن المشاركة اللبنانية ستقتصر على الفتيات فقط.

وأضاف شاهر أن البطولة العربية التي تنظمها اليمن للمرة الثانية ستقام طبقاً لقواعد الاتحاد الدولي للجودو في الأوزان: 45، 50، 55، 60، 66، 73، 81، 90، +90 كجم في فئة البنين، وفي أوزان: 36 ، 40 ، 44، 48، 52، 57، 63، 70، + 70 كجم، بالنسبة لفئة البنات.

● شاهر

وأكد أن استضافة اليمن لهذه البطولة يأتي في إطار إعداد اليمن للمشاركة في البطولة الآسيوية للشباب التي تستضيفها اليمن أيضاً عام 2008م، ولأول مرة.

ولفت إلى أن تنظيم اتحاد عام الجودو لهذه البطولات يهدف إلى إكساب شباب اليمن الخبرة الكافية في عملية الإعداد والتنظيم والإدارة لمثل هذه البطولات العربية والقارية، بالإضافة إلى كسب الاحتكاك مع الفرق الأخرى، وإثبات أن اليمن أصبح لها باع ودور في لعبة الجودو على المستويين العربي والقاري.

وأكد أن جاهزية لاعبي منتخب بلادنا عالية ومعنوياتهم مرتفعة جداً.. خاصة أن المنتخب الوطني استعد جيداً ومن وقت مبكر لهذه البطولة، منذ مطلع العام الجاري، وأجرى عدداً من المعسكرات الداخلية المفتوحة والمغلقة، تحت قيادة الخبير الإيراني داوود ميقاني، منوهاً إلى أن منتخبنا الوطني للناشئين سيشارك بتسعة لاعبين، فيما ستكون المشاركة في فئة الفتيات رمزية ومقتصرة على فتاتين فقط، وهذه البطولة بالنسبة للفتيات هي لاكتساب الخبرة والاحتكاك كونها تعد ثاني مشاركة لهن، حيث والمدربة الأوزبكية التي تعاقد معها الاتحاد منذ أواخر العام الماضي تواصل حالياً إعداد منتخب جيد للفتيات في المستقبل.

وأشار إلى أنه سيتم على هامش منافسات البطولة عقد اجتماع للمكتب التنفيذي للاتحاد العربي للجودو، وذلك لمناقشة تشكيل اللجان العاملة في الاتحاد وكذا إقرار برنامج خطط الاتحاد العربي للسنوات القادمة.

وأعرب رئيس الاتحاد اليمني للجودو عن أمله بأن يقدم منتخبنا الوطني مستوى جيداً ويحقق نتائج جيدة ترفع من

أسهم لعبة الجودو اليمنية في المحافل والبطولات العربية والإقليمية.

يذكر أن المنتخب الوطني لناشئي الجودو سبق وأن أحرز البطولة العربية الماضية التي أقيمت بصنعاء في نوفمبر الماضي بمشاركة تسع دول عربية، كما أحرز المركز الأول في الترتيب العام للبطولة العربية للناشئين التي أقيمت في العاصمة المصرية القاهرة مطلع إبريل الماضي، بعد أن حصد لاعبوه سبع ميداليات ذهبية وبرونزية في إجمالي عشرة أوزان.

تستضيفهما عدن للفترة 22-31 من الشهر الجاري

افتتاح بطولتي الصالح الدولية، والأندية العربية (سيدات) للشطرنج

شهدت ثغر اليمن الباسم "عدن" يوم أمس الثلاثاء صافرة البداية لبطولة الرئيس الصالح الدولية الخامسة للشطرنج وبطولة الأندية العربية الثانية للسيدات، واللتين ينظمهما الاتحاد اليمني للعبة على الصالة الرياضية المغلقة بالشيخ عثمان خلال الفترة 22-31 من الشهر الجاري. وتشهد بطولة الرئيس الصالح الدولية الخامسة مشاركة واسعة تشمل (35) لاعباً يمثلون 24 دولة عربية وآسيوية وأفريقية وأوروبية، إلى جانب (36) لاعباً يمنياً من مستويات: أستاذ كبير، أستاذ دولي، وأستاذ اتحادي.

كما تشهد البطولة العربية الثانية للسيدات مشاركة تسعة أندية عربية، هي: الظهرة الليبي، البريد والبشمركة العراقيان، المحافظة السوري، بيت المقدس الفلسطيني، والهلال السوداني.

الجدير بالإشارة أن البطولتين سيتخللهما إقامة دورة تحكيمية متقدمة يشارك فيها عدد من الحكام العرب والدوليين، بالإضافة إلى (25) حكماً يمنياً، و يحاضر فيها الخبير الإماراتي مهدي عبدالرحيم، سكرتير الاتحاد العربي للشطرنج.

وعلى هامش البطولة سيتم عقد اجتماع للجنة الحكام العرب.

الأكــوع... من الانتصار للرياضة إلى الانتصار للوطن

عبدالسلام الدبا

تحمل الأستاذ عبدالرحمن الأكوع خلال السنوات الماضية هموم الرياضة والشباب من خلال موقعه الرسمي (كوزير للشباب والرياضة)، وعمل بكل جد وإخلاص مجتهداً قدر استطاعته في سبيل النهوض بهذا القطاع المهم وتطويره والارتقاء به إلى الأفضل، من خلال الرعاية والتشجيع وتوفير الدعم المالي والمستلزمات لكافة الاتحادات والأندية الشبابية والرياضية، والتوسع في إنشاء مرافق البنى التحتية اللازمة للنشاط وتشييد المنشآت العملاقة، وتعزيز الحضور الرياضي اليمني في مختلف المشاركات الخارجية. كما عمل على تبني وتسهيل استضافة اليمن للعديد من الفعاليات والبطولات الرياضية العربية والآسيوية وغيرها من المشاركات ذات الطابع الإقليمي والدولي التي أسهمت في التعريف باليمن وبالرياضية اليمنية بشكل تجاوز حدود المجهول إلى دائرة المعرفة الإيجابية والإعجاب في جوانب متعددة من النشاط الرياضي.

وقد نجح الأكوع في عدة منعطفات مهمة واجهت مسيرة النشاط الشبابي والرياضي، ابتداءً من الدفاع عن التمويل الحكومي المخصص لقطاع الشباب والرياضة، ومروراً بالدفاع عن مصادر التمويل المالي الذي حدده القانون لصالح الشباب عبر بوابة صندوق رعاية النشء والشباب والرياضة، وانتهاءً بالدفاع عن الأطر والمنظمات الشبابية والرياضية وحمايتها من كافة أشكال الاستغلال والاحتواء ومحاولات الابتعاد بها عن الأهداف التي انشئت من أجلها أو إخراجها من دائرة السياق الوطني.

والحقيقة التي لا ينكرها إلا جاحد هي أن الأكوع قد وقف مثل الجبل الشامخ منفرداً في أحيان كثيرة في وجه الكثير من التحديات ومحاولات الاختراق التي تستهدف قطاع الشباب والرياضة وأطره الأهلية المتخصصة في شتى جوانب النشاط... وانتصر الأكوع برغم كل المصاعب والمتاعب والضغوط التي نزلت عليه من عدة اتجاهات ذات نفوذ سياسي واجتماعي واسع معظمها من العيار الثقيل.

واليوم نجد الأكوع بإصراره وعزيمته التي لا تلين يخوض غمار معترك جديد هو معركة الانتصار للوطن الكبير الذي يجند فيه كل أبناء الوطن المخلصين أنفسهم من أجل الانتصار لترسيخ قيم الديمقراطية الحقة وتعزيز حرية كافة أبناء الوطن في اختيار من يقود مسيرة البناء والتنمية ويثبت أعمدة وبنيان الدولة اليمنية الحديثة. وهذه المهمة الشاقة التي يخوضها الأكوع هي واجب وطني أولاً ثم واجب تنظيمي أسند إليه بحكم موقعه كأمين عام مساعد للشؤون السياسية في المؤتمر الشعبي العام. وإذا كانت هذه الفترة الزمنية المهمة في تاريخ الوطن قد جعلته يبتعد نوعاً ما عن مهام عمله في مجال الشباب والرياضة لصالح العمل السياسي الوطني إلا أن ابتعاده بالجسد لم يمنعه من معايشة كل قضايا وهموم الشباب والرياضيين بروحه وعقله إلى حين العودة مجدداً بعد الانتصار لقضية الوطن التي تمثلها الانتخابات الرئاسية القادمة والتي يرجو من خلالها الأكوع –ومن ورائه كافة شباب ورياضيي الوطن– تحقيق الانتصار لكل خيارات الشعب في الوقوف بملء إرادتهم الحرة خلف قيادتهم التاريخية التي يجسدها الرئيس علي عبدالله صالح والذي تحقق لليمن على يديه أغلى أماني الوحدة والديمقراطية وبناء نهضة اليمن الحديث بعد أن تعزز أمن الوطن واستقراره وانطلقت مسيرة التنمية والتحديث إلى آفاق رحبة... لم تتحقق من ذي قبل.

ولذلك فإن الآمال تحدو كل الرياضيين والشباب بأن ينجح الأكوع في مهمته الراهنة في معركة الانتصار للوطن ثم العودة مجدداً لمواصلة مسيرة الانتصارات الشبابية والرياضية المأمولة.. والله من وراء القصد.

عن حقوق الإنسان

عيـدي المنيفـي

نداء لفاعلي الخير لإنقاذ طفل معاق

تسـع سـنوات مذ وطأت قدمـاه الدنيا وأبصرت عيناه النور في إحدى قرى محافظة تعز. حين ولد لم يكن والداه يعرفان أن ابنهما سـيكون واحـداً من شـريحة المعاقين، وأن إعاقته سـتكون وابلاً وجهداً وإرهاقاً مادياً لأسـرته. ولضيق الحال فـإن خالد أضاف أعبـاءً على أعباء والديه، لكنهم لم يشـعروا بأية ضيق من قضاء الله وقدره.

خالد القاضي حين أخذ إلى المستشـفى للعلاج، قرر الطبيب أن يتم نقله إلى العاصمة صنعاء علّه يسـتطيع الحصـول على علاج مناسـب، وحين فحص الطبيب جسده وقلبه الصغير اكتشف أنه لا يعمل إلا بأذين واحد وبطين واحد ولا يعمل الآخران وهذا ما جعل الطفل خالد لا يسـتطيع الحركة وإن تحرك فإن ثمة صعوبة في حركته، ولا يسـتطيع أن يتكلم أو أن يفعل شيئاً إلا بمساعدة الآخرين أو الاتكاء على الجدار وأحياناً يحاول التغلب علـى إعاقته بمحاولة المشـي وحيداً لكنه ما يلبث أن ينكفئ.

كشـف على قلب خالد عديد مرات، لكن الأمر لم يحتمل، وأصدر طبيبه المعالج قراراً بسـرعة علاجه في الخارج وإجـراء عملية جراحيـة لقلبه حتى لا يقضـي إن بقي دون عمليـة جراحية. ومنذ أربع سـنوات ووالده ينتظران تسـفيره إلى الخارج سواء من قبل الحكومة أو من فاعلي الخير. لكن أحداً ممن سـبق ذكره لم يمد يد المسـاعدة لقلب خالد البريء أو لأسرته الفقيرة.

خالد معاق الآن ولا يسـتطيع الحركة إلا بصعوبـة كما لا يسـتطيع الكلام ولا يحتاج إلا إلـى رعاية وعناية وسـرعة إجراء عملية جراحية لقلبه علّه يستطيع العودة إلى وضع طبيعي إن وجد أيـادي رحيمة وقلوباً ممتلئة بالإنسانية، فأهله بحاجة ماسة إلى من ينقذ طفلهم قبل أن يغادر حياتهم دون أن يحصل على مـن يعيد القلـب البريء إلـى وضعه الطبيعي.

إنها دعـوة لفاعلـي الخيـر وللمنظمات المعنية بحقوق الإنسـان وأصحاب الضمائر الحيـة والقلـوب الرحيمة، لتسـجيل نقطة إنسانية في إنقاذ حياة طفل لطالما حلم بحياة سعيدة حتى وإن كان لم يعرف ما الذي تعنيه السـعادة. إنه نداء لفاعلي الخير لإنقاذ قلب الطفل المعاق خالد قبل ان يسـبق الموت اليه، فمـن ياترى سـيكون اول المبادرين في هذا العمل الانساني.

■ (الصحيفـة تحتفـظ بعنـوان الطفـل وأسرته).

في "محوى" المهمشين بأمانة العاصمة

معاقون ينتظرون صحوة ضمير الحكومة لإنقاذهم من المأساة

لعلها المرة الأولى التي تزورهم فيها صحيفة يمنية وربما عربية وتتلمس همومهم وقضاياهم ومعاناتهم، لا، بل تسمع إليهم وتعد بنشرها على الملأ علّها تصل إلى آذان الحكومة التي طالما صمَّت آذانها وجعلت في الأولى طيناً وفي الأخرى عجيناً.

ثمة معاقون محرومون من أبسط حقوقهم الإنسانية، بل ربما ما هو أبسط من ذلك؛ إذ لا كراسي تساعدهم على الحركة وليس ثمة أماكن أصلاً ليستطيعوا المشي فيها في أماكن عيشتهم التي تسمى مجازاً أماكن صالحة للعيش.

وليست الكراسي وحدها ما ينقص المعاقين فإن كثيراً من الأساسيات لا يحصلون عليها مثل الأكل والشرب والبيئة النظيفة وكثير غيرها، فهم لا يحصلون على ما يكفيهم وما يسد رمقهم، وليس ثمة ماء نقي يستطيعون شربه أو استخدامه في حياتهم المعيشية. إنها مأساة إنسانية كبيرة حرمت عشرات المعاقين من العيش الكريم ناهيك عن عدد الساكنين الذين تجاوزوا خمسة آلاف شخص بينهم ما يزيد على مائة وخمسين معاقاً سمعنا بعضاً منهم ورصدنا جزءاً من معاناتهم وأناتهم ولم نفارق مكانهم إلا مصدومين من هول ما شاهدناه وما لم نشاهده.

(محوى المهمشين)، في وسط العاصمة صنعاء يتبع مديرية معين، لكن العاصمة التي وجد على ظهرها هذا المحوى لم تستطع أن تحفظ لهم كرامتهم وإنسانيتهم: لا صحة ولا تعليم ولا تأمين صحي ولا أي شيء آخر..

ثمة مآس هنا استطعنا أن نرصدها لنظهر للمعنيين ومن يحملون ضمائر إنسانية حية أن إخواناً لهم يموتون ببطء وعلى مرأى ومسمع من الجميع، ونستطيع هنا أن نوجه صرخة إنسانية للحكومة لإنقاذهم ولمنظمات المجتمع المدني والمعنية بحقوق الإنسان وحقوق المعاقين علّها تجد من يساعدهم ويمد يد العون لهم لانتشالهم من وضعهم الذي بات خطراً ولا يحتمل تأخير المساعدة وتقديم العون.

هنا رصد لبعض حالات المعاقين من الجنسين في "محوى" المهمشين في قلب أمانة العاصمة، ولطالما مر الجميع من أمامه، لكننا جميعاً لا نلقي بالاً لأناس من أبناء جلدتنا يموتون.

– حمامة صالح (20 عاماً) شابة معاقة تعاني من شلل دماغي، إضافة إلى أنها لا تستطيع الكلام ولا تستطيع السمع (صماء بكماء) ليس ثمة من يهتم بحالتها الصحية ناهيك عن حالة الإعاقة التي تعاني منها منذ طفولتها. هي كغيرها من اليمنيين ليس لديها تأمين صحي، وتحصل على ألف ريال شهرياً يقال إنها ضمان اجتماعي تأتي كل ثلاثة أشهر. ثلاثة آلاف ريال لا تكفي حتى لشراء العلاج ناهيك عن تأمين بقية متطلباتها المعيشية وما أكثرها. تعيش في بيت صغير ومقومات الحياة تكاد تكون منعدمة إلا من أربع جدران قد لا تقي من حر الصيف وبرد الشتاء وأمطار الصيف التي تجعل حياتهم في نكد دائم، لأن ليس ثمة تصريف للمياه وهو ما يشكل خطراً عليهم، ويتمثل في انتشار الأمراض والأوبئة وما تسببه الرطوبة، وهو ما يجعل الأمراض مستفحلة عند إخواننا الذين يوسمون بـ«المهمشين»، وهم كذلك لأن مقومات الحياة لديهم ليست موجودة.

وكغيرها ليس ثمة مصدر دخل لديها يساعدها على العيش بأبسط حياة، ولا طموح لديها لأن تعيش عيشة الرفاهية لأنها ببساطة لن تحصل عليها إلى بمعجزة أو صحوة ضمير من قبل الحكومة التي مات ضميرها منذ عقود.

– حمامة علي، هي الأخرى معاقة لكنها في الثمانين من عمرها –حد قولها– لديها من الأولاد خمسة عشر ولداً بعضهم اصم وابكم، وبنت تعاني من شلل نصفي.

حمامة علي لا تختلف عن حمامة صالح فهي تشترك معها في كثير من المأساة والمعاناة، لكن لا أحد من المعنيين بشؤون المعاقين يعرف عنها شيئاً وإن عرف فبالتأكيد لن يقدم شيئاً يذكر.

– سعيد حسن (80 عاماً) معاق حركياً، لديه أربعة أولاد، وينقصه كثير مما يساعده على المشي والحركة، ولأنه من فئة (المهمشين) فإن لا أحد يأبه له ولصحته ولا حتى لطريقة عيشه التي لا تليق بإنسان، وهو وغيره يموتون ببطء وتحت سمع وبصر الحكومة وكل المجتمع.

– كرامة أحمد هي الأخرى كبيرة في السن ولديها ولدان وتعاني من شلل كلي، هذه تختلف عن الحالات السابقة، فهم يعيشون في كوخ من الصفيح وليس لديها أي مصدر دخل من أي جهة كانت، وليس لديها رعاية صحية أو حتى ضمان اجتماعي وإن كان فتاتاً؛ لكن حتى هذا الفتات لم تستطع أن تحصل عليه.

– عبدالله أحمد تجاوز خمسة عقود، معاق ويعاني من عجز كلي. متزوج ولديه خمسة عشر ولداً ولا يمتلك أدنى مقومات الحياة فهو يعيش على ألف ريال فقط تصرف له من الضمان الاجتماعي، ولديه بيت متواضع يعيش فيه وأولاده.

– نعمة محمد (37 عاماً) لديها ثلاثة أولاد. معاقة ومصابة بمرض التيفوئيد وورم في الظهر وألم في الركبة ولا تجد من يعالجها. لا تستطيع فعل شيء وتعاني من كل شيء. باختصار شديد: لا شيء يساعد هنا على الحياة بشكل إنساني وبما يحلم به كل الناس. وتلك مأساة إنسانية قد لا توجد إلا في محوى المهمشين وفي أمثاله في صنعاء وفي بعض المحافظات وعلى نفس هذه الفئة التي تركها المجتمع دون حتى الحديث عنها أو مساعدتها.

– يحيى صالح تجاوز السبعين. معاق ويعاني من شلل نصفي ويتقاضى ألف ريال فقط من الضمان الاجتماعي ويعيش في غرفة واحدة إيجار مع طفلين هم كل ما يملك. يعاني أيضاً من فقر مدقع مثله مثل بقية أفراد أسرته وأبناء جلدته.

– أحمد علي (21 عاماً) لديه من الأولاد والأخوة عشرة. معاق ويعاني من خمول في العصب في الرجل اليمنى. مثله مثل غيره لديه ألف ريال من الضمان الاجتماعي ويمتلك بيتاً صغيراً، هو لا يعمل ولا يستطيع أن يعمل. من يعمل في أسرة أحمد هي والدته، وهو ما زاد الفقر في أسرته وفي الساكنين في محوى المهمشين البالغ عددهم أكثر من خمسة آلاف شخص يقبعون في المحوى ينتظرون من يتكرم عليهم بأي شيء ولا من كريم او صحوة ضمير من حكومتهم.

نحن على أبواب انتخابات رئاسية ومحلية ويتوقع إخواننا المهمشون أن يزورهم المرشحون؛ فهم يشكلون رقماً كبيراً في سجلات قيد الناخبين، ولطالما رجحوا مرشحاً على آخر وغيروا الفوز إلى هزيمة والعكس، ولذلك فالجميع يتسابق على أصواتهم ولم يتسابق أحد في إعانتهم وإنقاذهم من عيشتهم التي أصبحت مأساة بكل المقاييس.

إن المهمشين وذوي الاحتياجات الخاصة في ازدياد يومياً ولا أحد قدم أو يقدم لهم شيئاً باستثناء منظمة " كير" ومنظمة «ميلانيوم» الأجنبيتين اللتين عملتا على دعم (المهمشين) ولم تقم أي منظمة محلية ولا الحكومة اليمنية على إنقاذهم.. إنهم بحاجة إلى أن يستيقظ ضمير حكومتهم الذي مات منذ سنين وظل إخواننا المهمشون محرومين من كل شيء وربما يظل وضعهم هكذا حتى يحصلون على معجزة لانتشالهم وإنقاذهم مما يعانون منه فهم يموتون ببطء دون أن تستيقظ إنسانية المجتمع ومن قبله الحكومة ومنظمات المجتمع المدني والمعنية بحقوق الإنسان وحقوق المعاقين ولا أحد يستطيع أن ينقذ حياة مجتمع أوشك على الموت وعلى مرأى ومسمع من الجميع وفي وضح النهار.

تصلبت مفاصله وفقراته منذ سنواته الثمان الأولى

شاهر بُليص.. إصرار على تحدي الإعاقة

معاق حركياً مُذ كان عمره سنوات ثمان. هو اليوم يعيش أسعد أيامه بعد أن دخل عش الزوجية الأسبوع قبل الماضي. لم تمنعه إعاقته من العيش كما يعيش إخوانه غير المعاقين.

ثلاثة وثلاثين عاماً أصبح عمره الآن، لم يكن يعاني في سنواته الثمان الأولى من أي شيء لكن حالته الجسمانية تغيرت وبدأت أعراض حالته وتغير فيسيولوجية جسمه. في البداية –وفي الثامنة من عمره– اعتبر ما تعرض له نزلة برد إضافة إلى حمى. تدهورت حالته الصحية بعد ذلك سنة بعد أخرى وتصلبت مفاصله وكذا الفقرات وشخصت حالته بالإعاقة الحركية الناتجة عن تحطم في العظام.

شاهر أحمد بليص الحويكم، من منطقة المشاولة مديرية المعافر محافظة تعز، بدأ دراسته الأولى في محافظة الحديدة في العام 1981م. انتقل إلى العاصمة صنعاء في العام 1990م. عمل في شارع جمال في بيع الملابس. كان يدرس (طباعة عربي) في الفترة المسائية في المركز الثقافي، وحصل على وظيفة (طباع) في وزارة الثروة السمكية وانتقل بعدها إلى وظيفة إدارية. عين في العام 2001م، رئيساً لقسم وثائق الخدمة بالإدارة العامة لشؤون الموظفين والتدريب. وفي العام 2005م، كلف بمهام نائب مدير عام شؤون الموظفين والتدريب لمدة ثلاثة أشهر، وفي 2005/6/6م، عين مديراً لإدارة التنظيم والقوى العاملة وما زال يشغلها حتى الآن.

شاهر بليص، ثمة مميزات يحملها قد لا تكون في كثير غيره فهو يعمل بجد وصبر رغم أنه لا يستطيع أن يقف مستوياً مثل غيره كما أنه لا يستطيع أن يمشي بشكل جيد ومع كل ذلك فهو منضبط في عمله، بل ويحظى باحترام زملائه ورؤسائه في العمل. كرم في عيد العمال في العام 1999م، واختير «الموظف المثالي» للعام 2005م، في وزارة الثروة السمكية.

لطالما أخبرني شاهر أكثر من مرة أن حالته الصحية لم يعتبرها إعاقة لأن الإعاقة في نظره هي الإعاقة الذهنية أو العقلية ولم يشعر يوماً أنه معاق بل هو يرى نفسه أفضل بكثير من كثير ممن هم غير معاقين وهو ما رأيناه وشاهدناه وسمعناه كثيراً من شاهر بليص المثالي الرائع.

هو هذه الايام –كما قلت– عريس ونحن هنا نزف إليه تهانينا الحارة ونتمنى له حياة زوجية سعيدة.

● الحويكم

يقول شاهر إنه لم يعد يأبه بالإعاقة لأنه قد تجاوز ذلك منذ فترة طويلة، عازم على الوصول إلى إدارة أعلى وطموحه ليس له حدود وهو يستحق. يرفض استخدام كرسي مساعد ويستخدم عصا صغيرة تساعده على الوقوف، ولم تثنه إعاقته عن المشي والتواصل مع الناس بعلاقاته الطيبة مع الجميع وبقدميه النحيلتين، راسخ في الأرض رسوخ الجبال، فعزيمته قوية وإعاقته آخر ما ينظر إليه لأن طموحه أكبر من جسده وإعاقته، فهو يرغب في انتشال الذين هم في مثل حالته من أوضاعهم السيئة وعلى الأخص الذين ليسو مسجلين في أي منظمة تعنى بشؤون المعاقين وحالتهم الصحية.

شاهر بليص، لطالما سعى لمساعدة كثير من المعاقين ولا يزالون همه الأكبر لذلك فهو شخصية متكاملة من الأخلاق والإنسانية والصبر والطموح يكاد يكون منقطع النظير.

ثمة شهادات تؤكد أن شاهر موظف مثالي في عمله وهو بالفعل يستحقها لما يبذله من تفان في العمل. وقد كان وزير الثروة السمكية الجديد المهندس محمود إبراهيم الصغيري موفقاً حين كرم شاهر فقد زاد من رفع معنوياته وحمّله فوق طاقته لأنه سيكون متفانياً أكثر مما هو عليه الآن.

(ع. م)

حاول دفنها لطمس جريمتة

أب يقتل ابنته ويصيب الأخرى في ذراعها

■ محمد العلائي

أية أبوة هذه التي تفترس؟ ما كان لها أن تكون هذه التي تقتل، تدمي. إنها شراسة نهمة، ما اعترت أحدهم إلا أحالته إلى مجرد "فرامة" هائلة شأن هذا الذي اقتنص روح ابنته "رضية" وكسر الذراع اليسرى لـ"دينا".

عري كامل من ألبسة الإنسانية. تحلل من منطق العطف، الشفقة... ارتداد قاس عن أن يبقى لهن أباً، ليكون عوضاً عن ذلك قاتلاً مهشماً وائداً لأحلامهن الصغيرة.

رضية في الـ 11، ودينا في الـ 9، تمترس لهن والدهن المدعو (حسين.ع. ج) والقاطن في تريم حضرموت اختلس روح الأولى ولوى ذراع الثانية فكسرها.

وفيما انهى لتوه شعائر الذبح كانت ابنته تسبح في بركة دمها وهو تتكدس في داخله أنهار من الذعر والذهول؛ ما ساقه للتفكير بطريقة الغراب الذي أرى أحد ابني آدم كيف يواري فعلته إذ كان الاخير ساعتها يدشن فعل القتل لذريته.

إذن رُوع الأب فاهتدى لكبس الغصن الذي أرداه قتيلاً، ذاك الذي نبت منه ذات لقاء محض إنساني. أدرك أن عليه دفنها دونما علم من أحد فكان أن وأدها مغطياً بذلك، كما توهم هو، على أية أثر يومئ إليها.

دينا، لم يكترث لدموعها، خلفها على مسرح الذبح تكابد الألم وليس ثمة من مسعف، وليس هذا ما انبغى عليه فعله بل انسرب كالأفعى إلى جهة لم يدل عليها أحد إلى الآن.

داهمت الفجيعة والدتهن المطلقة التي أكدت أن تباينات أسرية خالصة قادت الأب إلى إزهاق روح البريئة رضية بلا ذنب يذكر.

مصادر أكدت لموقع "سبتمبر نت" أن البحث ما يزال جاريا لحين القبض عليه وتقديمه لنيل جزائه الرادع.

المتخصصة تحجز قضيتي متهمين بالتزوير والتقطع للنطق بالحكم

حجزت شعبة استئناف الجزائية المتخصصة في قضايا أمن الدولة، قضية متهمين بتزوير شهادات جامعية ومحررات رسمية، إلى الـ12 من نوفمبر المقبل، وقضية ثلاثة آخرين متهمين بالتقطع إلى الـ 7من نوفمبر القادم للنطق بالحكم.

وكانت هيئة المحكمة برئاسة القاضي سعيد ناجي القطاع استمعت في جلسة اليوم (الاثنين) إلى المرافعات الختامية المتبقية من قبل المتهم الثالث في قضية التزوير، والتي طالب فيها المحكمة بتأييد الحكم الابتدائي الذي قضى ببراءته مع بقية المتهمين الآخرين.

واستغرب ممثل الإدعاء العام خلال الجلسة تبرئة المحكمة الابتدائية المتهمين رغم اعترافاتهم في محاضر جمع الاستدلالات وتحقيقات النيابة، وكذا اعترافهم بالأشخاص الذين باعوا لهم الشهادات الجامعية وتأشيرات العمل في السعودية والإمارات، مطالبا المحكمة بالحكم على المتهمين بأقصى العقوبة.

ويتهم الثلاثة بتزوير شهادات جامعية من مختلف كليات جامعة صنعاء، واصطناع أختام مزورة لوزارات: التعليم العالي، والتربية والتعليم، والمالية، وتأشيرات سفر مزورة إلى السعودية والإمارات.

كما حجزت الشعبة الإستئنافية قضية ثلاثة متهمين آخرين بالتقطع والسرقة بالقوة والإكراه لزائرين سعوديين في منطقة حرض إلى الـ 7من نوفمبر القادم للنطق بالحكم.

المرافعة الختامية للنيابة التي استمعت إليها هيئة المحكمة برئاسة القاضي القطاع، ذكرت أن المتهمين الثلاثة ارتدوا زيا عسكريا واخذوا من سعوديين مبالغ مالية وتلفونات نقالة مقابل السماح لهم بالمرور بعد إيقاف سيارتهم في منطقة حرض، بدعوى أنهم من رجال الشرطة.

وأوضح ممثل الادعاء أن قوات الجيش كانت تراقب المتهمين، و تم القبض عليهم بعد إطلاق الرصاص على عجلات سيارتهم أثناء محاولتهم الهروب،وقد نفى المتهمون التهمة الموجهة لهم مؤكدين أنها "لفقت لهم.

■ عن «نيوز يمن»

خنجر الطمع في كبد الشقيق الأصغر

عندما تتفسخ الروابط وتبنى الاعتبارات على أسس مادية، يكون الطمع هو الحضور الذي يلقي بظلاله على كل شيء، ينسى الإنسان في هذه اللحظة أقرباءه، وتحتل الأنانية فيه مواقع الحس والإثارة وبداهة الشعور بالقلق على مستقبله ومستقبل أبنائه.

أربعة أشقاء لم يكن فيهم واحد ليحتل منطقة الوسط كـ"أصحاب الجنة" الذين قال أوسطهم "ألم أقل لكم لولا تسبحون" أقدم الثلاثة على قتل أصغرهم دون أن تأخذهم به رحمة أو شفقة أو حتى وازع من ضمير حي.

الحادث الذي وقع مؤخراً في مديرية الثورة بأمانة العاصمة وكان سببه تركة بسيطة لأب ربما كافح من أجل أن يعمل على سد متطلبات الحياة.

دكان صغير أودى بحياة الأخ الصغير (خ)، فقد بدأ الخلاف بين الأشقاء حول بعض الجوانب المالية وغيرها التي كانت على صلة بالمحل التجاري أدى تنامي هذا الخلاف إلى احتقان وصل في نهايته إلى عراك على إثره هاجم الأشقاء الثلاثة الكبار: "ج" (37 عاماً)، "س" (44 عاماً)، و "ع" (40عاماً) شقيقهم الأصغر (35 عاماً) حيث وجه أحدهم سلاحة الأبيض (الجنبية) إلى منطقة الكبد في شقيقة الاصغر قضى على إثرها دون أن تردعهم أي صلة أو قرابة في لحظة طمع غاب فيها الضمير.. وعلى خلفية هذا الحادث المروع اتخذت الشرطة إجراءاتها القانونية مع الأشقاء المتهمين في هذه القضية وأحالتهم إلى الجهات ليكون المصير السجن المؤقت حتى يتدخل القضاء ليقول كلمة الفصل فيمن لايأبهون بكرامة الإنسان وحياته.

دعا لهم بالتوفيق

قبل أن يضبطوا بحوزته (90) كجم من الحشيش

إقتربت السيارة من نقطة التفتيش في منطقة "نشور" الواقعة على بعد (25) كم من مدينة صعدة، متجهة نحو السعودية عبر طريق: صعدة- كتاف- البقع، السبت الماضي. وعند توقفها للتفتيش، شك افراد الامن ان السائق يخفي شيئاً غريباً في السيارة.

كانت ملامحه المضطربة كافية للإشتباه به، برغم محاولته اصطناع الهدوء في تصرفاته وطريقة حديثه مع الأمن، الذين قالوا ان السائق الملقب بـ"الفحم" حاول ان يكون لطيفاً وهو يتحدث معهم ويدعو لهم بالتوفيق والعون من الله. لكنهم تجاهلوه، واخضعوا سيارته المرسيدس، لتفتيش دقيق نجم عنه إخراج (90) كجم من الحشيش كانت موزعة في تجاويف السيارة،

فباشروا بتحريز الممنوعات المضبوطة واحتجاز "الفحم" للتحقيق معه قبل إحالته للمحاكمة.

مسؤول امني اوضح لـ"النداء" ان تجار ومروجي الممنوعات يتخذون من المناطق الحدودية منفذاً لتسويق سمومهم. مشيرا الى ان اليمن أشبه بمحطة "ترانزيت" لنقل هذه السموم للدول الاخرى بما فيها المجاورة. واشاد بدور افراد الامن في نقاط التفتيش الحدودية الذين اكتسبوا من المهارات والخبرات ما مكنهم من إحباط العديد من محاولات تهريب الممنوعات. وقال ان التحقيقات مع "الفحم" جارية ومن خلالها ستتمكن اجهزة الامن من معرفة مصدر هذه الممنوعات وما اذا كانت هناك شبكة للترويج لها.

خلال يومين..

مصرع شخصين وجرح أكثر من عشرة في حوادث مرورية

■ حجة - عبدالواسع راجح

لقي شخصان مصرعهم وأصيب أكثر من عشرة آخرين في حوادث مرورية في محافظة "حجة" مطلع الأسبوع الحالي. وأفادت مصادر "النداء" بأن علي أحمد إبراهيم (23 عاماً) لقي مصرعه في حادث انقلاب سيارة "شاص" على طريق المحابشة -عبس عصر، السبت الماضي وأصيب (13) آخرون بجروح وصفها أطباء في مستوصفي الرزوم والنور بالخطيرة.

وفي حادث آخر في نفس اليوم لقي المواطن علي محمد غباري (60 عاماً) حتفه بإطارات سيارة "هيلكس" دهسته على طريق عبس - الحديدة. وذكرت مصادر محلية في مديريات "بني قيس" أن أحد المواطنين في المنطقة تعرض لإصابات بالغة بعد أن صدمته إحدى السيارات لم يتم التعرف عليها.

وأضافت أن المواطن الذي يرقد حالياً في المستشفى أفاد بأن السيارة التي صدمته كانت تسير بسرعة جنونية.

أسبوع الغرق

الغرق، القاتل الأول. انتصب فاغراً فاه، الاسبوع الماضي، متنقلاً من محافظة الى أخرى، معلناً حضوره في عدد من الحواث.

محمد ضحية الشلال...

خرج ليتنزه هو وعائلته ذات خميس جميل.. لكن شلال بني مطر كان يخبئ له الموت ويستدرجه إلى العمق ليطفئ نور عينيه...

محمد عبدالرحمن إبراهيم الوصابي (23عماً) أربع ساعات، كانت كفيلة بشل مقاومته ومناعته ضد الموت. خارت قواه و تلاشت انفاسه ودفنت معها أحلام شاب لطالما حلم في إكمال دراسته في كلية التجارة بجامعة صنعاء..

اللعبة فخ يقود إلى الموت

أسماء وأمنية، كانتا تلعبان ببراءة الطفولة بلعبتيهما لكن الموت قد يأتي على شكل لعبة تقودك إلى حتفك، هبت رياح عاصفة قذفت اللعبتين من يدي الطفلتين إلى بركة قريبة منهما وعندما حاولتا إنقاذ اللعبتين لاقتا حتفهما غرقاً إلى جانب لعبتيهما.

ساعات ثمان قضتها الاسرة بحثاً عن فلذات اكبادها، لم يدلهما على وجود جثتي الطفلتين غير اللعبتين الطافيتين على سطح الماء. ومرة أخرى كانت اللعبتان هما الدليل إلى الطفلتين لكن بعد أن أصبحتا جثتين هامدتين.

إيمان وسمية وحفرة الموت

عندما تتحول الطريق إلى حفرة كبيرة لتجمع المياه تمثل خطراً على صغار السن، إيمان زهره لم يتجاوزعمرها العقد من الزمن سقطت في حفرة مليئة بمياه الأمطار في قرية القابل بمديرية بني الحارث بصنعاء، إيمان وشقيقتها شيماء كانتا تلعبان، عندما انزلقت الاولى الى حفره لقيت حتفها، ولم تسعفها محاولات شقيقتها شيماء التي أرادت أن تنقذها.

وفي حضرموت لقيت سمية ذات السنوات العشر، حتفها غرقاً هي الاخرى في حفرة مليئة بمياه الأمطار التي تجمعت لتتحول إلى مستنقع قاتل.

البحر والربح شركاء في الجريمة..

كانا يسبحان على شواطئ مدينة التواهي بمحافظة عدن، هبت رياح عاصفة لتقذف بهما في دوامة الموج القاتل، شخص ثالث في شواطئ محافظة المهرة فاجأه الموت غرقا وهو يجدف بقاربه، وكما يقال "ذهب الجمل بما حمل" فقد غرق به قاربه ولم يعود الى اليابسة ثانية.

الآن..
يمكنكم متابعة
الصحوة عبر الانترنت
www.alnedaa.net

alnedaa_yemen@yahoo.com

الصحوة

اسبوعية.. سياسية.. عامة

الاربعاء 29 رجب 1427هـ الموافق 23 اغسطس 2006 العدد (69) Wed. 29/7/1427 - 23 August 2006 No. (69)

هل سنصل الى يوم الاقتراع؟!

محمد الغباري
malghobari@yahoo.com

مع انه يفترض ان تدشن الحملة الانتخابية لمرشحي الرئاسة اليوم، غير ان الهدوء الذي يلف المشهد السياسي عشية هذا الاستحقاق يلقي بظلال من الريبة والشك على الاجواء التي ستتم فيها عملية الاقتراع. واذا لم أكن متشائما فان الانتخابات قد لا تتم في موعدها فقط – ولا شيء غير ذلك– لان عدم وجود نسخة الكترونية من السجل الانتخابي لدى اللجان الاشرافية والاصلية والاحزاب على حد سواء سيخلق حالة من الارتباك والفوضى عند اقرار المتقدمين للترشح في الانتخابات المحلية، وقد يقود الى صراع بين المتنافسين ومناصريهم ومناطقهم ايضا، كما ان ذلك سيخلق مشكلة كبيرة عند إدلاء الناخبين باصواتهم وقد يصبح سببا للطعن بنزاهة هذه الانتخابات وشرعيتها..

بالتأكيد فإن تعاطفي مع المعارضة يجعلني اشفق على هذه الاحزاب التي تخوض اليوم هذا المعركة غير المتكافئة، ويلزمني بتحفيز اعضائها ومناصريها على تجاهل كل المعيقات، والمشاركة بقوة وفاعلية؛ لان الانتخابات الرئاسية –تحديدا ايا كانت نتائجها– تمثل اليوم نقطة تحول فاصلة في تاريخ اليمن المعاصر ، ومن المؤكد ان الاوضاع قبلها لايمكن ان تستمر كذلك بعد انتهائها. غير ان هذا التعاطف يلزمني ايضا بنقد تسخير كل امكانات البلاد والعباد لمرشح الحزب الحاكم وتجنيد الوزراء والمسؤولين لخدمة هذا المرشح؛ حتى ان الموقف من المقاومة اللبنانية ومساندتها "كلاميا" اعتبر فتحا قوميا لم يجرؤ حاكم عربي على تحقيقه.

ليس من المقبول الحديث عن فرص متكافئة بين مرشح السلطة والمعارضة، فالأول يمتلك كل شيء ولديه من الامكانيات ما يجعله يصل الى كل ناخب وقرية، في حين ان الثاني لا يملك حيلة او وسيلة تربطه بالناخبين ، حتى يشرح لهم اهدافه وبرامجه ليكونوا بعد ذلك حكما على مصالحهم اين تكون ومن المامون عليها..

منذ ان اقر العمل بالتعددية السياسية كنتيجة ملزمة لقيام الجمهورية اليمنية، والتجربة الديمقراطية تتعثر كل يوم، وبدلا من ان تتحول اليمن الى نموذج متميز في الجزيرة العربية، باتت شكوى المعارضة وتقارير المنظمات الدولية تجاه الانتهاكات المتواصلة للعاملين في قطاع الصحافة والاعلام وعن الفساد وغياب هيبة الدولة والنظام والقانون، اداة فاعلة في يد المعارضين للاصلاحات، ويكفيك ان تتشفى بخصومك حين تقول لهم عن النموذج الديمقراطي في اليمن.

المنطق يقول انه وبعيدا عمن يفوز واحاديث التخوين التي تعج بها مطبوعة "اخبار اليوم" والتي تزاحمها انباء المؤامرات المتواصلة التي تحاك ضد اليمن بهدف سلبها الدور الاقليمي الذي تلعبه ، هذا المنطق يقتضي من فرقاء الحياه السياسية الاتفاق على ان الديمقراطية في البلاد بحاجة لاصلاح اعوجاجها وان الحزب الحاكم وخلال نحو ثلاثة عقود من الزمن فشل في مواجهة الفساد المتنامي وفي ازالة الشعور بالضيم لدى المواطنين في عدد كبير من المحافظات ، ويتطلب الاقرار بان الجميع شركاء في هذا البلد بدلا من ذمهم كل يوم بالعمالة والتآمر...

مواجهة الارهاب الذي يهدد مستقبل البلاد لايجوز ان يتحول الى ورقة انتخابية ، والاستحواذ على مواقع القيادة لوحدات الجيش وأجهزة المخابرات والامن لاينبغي ان يصبح اداة لارعاب الناخبين وتخويفهم من أن فوز مرشح المعارضة سيجعل هذه القوة الوطنية في مواجهة الديمقراطية وتحدي إرادة الناخبين..

درجة الدكتوراه للشوافي، حول النبوة في الفكر الاستشراقي المعاصر

نال الباحث اليمني سالم عبداللطيف الشوافي –المدرس المساعد بكلية الآداب قسم الفلسفة– أعلى تقدير تمنحه جامعة عين شمس، لدراسته المقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الفلسفة، الأسبوع المنصرم.

الدراسة، التي قدمت إلى قسم الدراسات الاستشراقية، كان عنوانها "النبوة في الفكر الاستشراقي المعاصر: دراسة تحليلية نقدية لموقف الاستشراق الانجليزي من النبوة المحمدية"، متخذة من موقف المستشرق الانجليزي وليم مونتجمري وات نموذجا لها.

وأكدت لجنة التحكيم والمناقشة أهمية الرسالة، واعتبرتها عملا موسوعيا رصيناً وإسهاما تحليليا في تصحيح الصورة الذهنية المغلوطة والسائدة في الغرب.

ولفتت إلى أهمية مجيئها في هذا التوقيت الذي يكثف فيه الغرب دراساته حول الشرق مع ندرة الدراسات التي يقوم بها الباحثون العرب عن الغرب، مثمنة الجهد الكبير الذي بذله الباحث في تتبع المصادر و ترجمة المؤلفات والمصادر الغربية. وبعد المناقشة التي استمرت حوالى خمس ساعات متواصلة، منحت اللجنة الباحث سالم الشوافي درجة الامتياز مع مرتبة الشرف، وأوصت بطباعة الرسالة وتبادلها بين الجامعات.

وكان الباحث الشوافي حصل على درجة الماجستير بنفس التقدير من ذات الجامعة التي قررت كلية الآداب فيها تدريس البحث ضمن مقررات قسم الفلسفة.

افتتاح المركز الاعلامي للانتخابات وفريق الرقابة الاوروبي يبدأ زياراته الميدانية

وجهت اللجنة العليا، بالتنسيق مع وزارة الاعلام، دعوات لـ(100) شخصية وجهات اعلامية اجنبية وعربية، لتغطية الانتخابات الرئاسية التي تقام في الـ20 من سبتمبر القادم بالتزامن مع الانتخابات المحلية.

ويقوم بالتجهيزات الفنية للمركز الاعلامي التابع للجنة العليا للانتخابات فريق فني مشكل من اللجنة العليا ووزارتي الاعلام والاتصالات وتقنية المعلومات، من مهامه، القيام بالتجهيزات الفنية وتوفير المعلومات للاعلاميين وتمكين الصحفيين للتواصل مع وسائلهم الاعلامية. ويضخ المركز المعلومات، حتى اعلان النتائج النهائية للعملية الانتخابية.

على صعيد آخر ينفذ فريق الرقابة التابع للاتحاد الاوروبي نزلات ميدانية تشمل مختلف المحافظات للاطلاع على سير العملية الانتخابية واجراءات الدعاية الانتخابية. ووقعت اللجنة العليا الاسبوع الماضي مذكرة تفاهم مشتركة مع المفوضية الاوروبية بصنعاء لتزويد الفريق الاوروبي بالمعلومات اللازمة وتسهيل مهماته الرقابية، وفق القانون الوطني، وتمكينه من مقابلة اللجان الانتخابية العاملة بالميدان وزيارة مراكز الاقتراع، وتضمنت مذكرة التفاهم التزام الفريق بضوابط الاتحاد الاوروبي بشأن الرقابة الانتخابية.

ويتكون الفريق من (90) مراقباً برئاسة السيدة نيكلولسن، كبيرة مراقبي الاتحاد ونائبه رئيس لجنة الشؤون الخارجية بالبرلمان الاوروبي.

ومن المتوقع ان يدخل المعهد الديمقراطي الامريكي ضمن المشاركين في الرقابة على الاجراءات الانتخابية بـ(150) مراقبا الى جانب مراقبي منظمات محلية غير حكومية منها مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الانسان والمرصد اليمني.

برنامج تدريبي لمرشحات المحليات

دشن الاثنين الماضي، البرنامج التدريبي التوعوي لتدريب مرشحات الانتخابات المحلية، حول ادارة الحملات الدعائية لبرامجهن الانتخابية.

البرنامج يستمر لمدة اسبوعين، بتنظيم وإعداد مركز الجزيرة لدراسات حقوق الانسان الذي تترأسه الدكتور بلقيس ابو أصبع، وينفذ بالتعاون مع اللجنة العليا للانتخابيات والاستفتاء والبرنامج الانمائي للأمم المتحدة (UNDP)، وافتتحته الدكتور خديجة الهيصمي، وزيرة حقوق الانسان، بحضور العبيد احمد العبيد، كبير خبراء البرنامج الانمائي للأمم المتحدة.

نافذة

منصور هائل
mansoorhael@yahoo.com

قواعد سلوك

استعاد الإعلامي السوداني الذي شارك في ملتقى "قناة الجزيرة" حول "الإعلام في العالم العربي والآخر" الذي انعقد مطلع هذا الأسبوع بمدينة أصيله المغربية، ما حدث للكاتب والروائي السوداني المعروف الطيب صالح، عندما كان مديراً عاماً للإعلام في دولة قطر التي استضافت، قبل أكثر من عقدين، مؤتمراً هاماً للدول المصدرة للنفط في عاصمتها الدوحة، ووجهت الدعوة للكثير من الصحفيين المرموقين في العالم.

وكان على الطيب أن يقوم بواجبه على حساب الدولة المضيفة في التهيئة لاستقبال الصحفيين وحجز الفندق الخاص بإقامتهم على حساب الدولة المضيفة. ولم يخطر على باله قط ان يلقى ممانعة قوية من قبل العديد من الصحفيين الغربيين، خاصة، الذين اعتذروا بكياسة وعبروا عن رغبتهم باختيار الفنادق التي يرونها مناسبة لإقامتهم، وأصروا على دفع تكاليف ذلك من جيوبهم، من موقع التمسك بمبدأ "لا يقبل المساومة و لا (رشوة) الضيافة!".

لاشك أن ما حدث قد أضاف جديداً مفيداً إلى رصيد خبرة الكاتب الروائي السوداني اللامع، الذي استوقفه الأمر وانبهر بانفجار ضوء ذلك الحدث الكاشف لزوايا لم تكن مرئية في عينيه، وأبعاد لم يكن يدركها في مهنة الصحافة وفي طابع عمل الصحفي الحر والمتحرر من أي ارتهان لأي سلطة غير سلطة الصحافة و (جوهر) وظيفتها في خدمة الحقيقة بنزاهة وحياد.

لقد استعاد الإعلامي السوداني ما صار مع الطيب صالح في معرض تعقيبه على مداخلات سابقة لامست الإعلام العربي بالمقارنة مع الإعلام الغربي (الآخر).

وتقصد المتحدث السوداني فتح الباب للسؤال التالي: ماذا لو كان الصحفيون الضيوف من العرب؟!

وأردف أن الصحفيين العرب يدورون حول السلطة، وموائدها في أغلب أحوالهم و.. المعلوم أن أشهرهم (يقصد الأستاذ هيكل) ما كان له أن يمتلك ناصية الشهرة الضاربة في الأرجاء لو لم يكن على تماس بصانع القرار المتحكم بدولاب المعلومات والأسرار والمصائر والأرزاق والأقدار.

ولم تكن إلماحات المتحدث حول أوضاع الصحافة العربية تحتاج إلى ترجمة فصيحة تقول بمأساوية وهزلية أوضاع هذه الصحافة وإن اعتمدت في بعض الحالات على ذات المعايير المعتمدة في إعلام "الآخر".

ولما كانت حالة الصحافة اليمنية هي الأسواء من حيث تخبطها في دياجير العشوائية والاعتباط والارتجال، ومن زاوية افتقارها للتمأسس والمؤسسية وترنحها دائرة (سوء السمعة) واتضاع المكانة؛ فإنها لن تتمكن من امتلاك سلطتها النافذة وحضورها المنتج والخلاق إذا لم تستند على نقطة ارتكاز أولية تتمثل في: قواعد سلوك مهني تعزز من استقلاليتها، وتكرس خطها المهني، وتقوي مصداقيتها، وتنأى بها عن إصدار الأحكام أو الاحتكام الى اعتبارات وتفضيلات أحادية في النشر، وعن التحيزات والنوازع الضيقة والانتفاعية والابتزازية و.. غير ذلك من المفردات التي وجدتني أستعيرها من "ميثاق شرف" داخلي أو بيان "قواعد سلوك مهنيلصحيفة "النداء" التي بادرت لضبط إيقاع عملها بمعايير مهنية وأخلاقية تتوسل الارتقاء بالذات من باب إصلاحها باضطراد وديناميكية تؤهلها لامتلاك الشروط والمبررات المقنعة والقوية للتصدي لدعوى الإصلاح الشامل في البلاد ومكافحة الفساد.. انه نداء "النداء"، وهو يقول بإن على الصحافة، وقبل أن تنبري لحمل راية الاصطلاح، أن تصلح نفسها من الداخل أولاً قبل أن تتنطح لإصلاح الخارج، وهو نداء أتمنى على "النداء" نشره لتطل علينا بوجه السبق الصحفي.

الوشاح الجديد!

حسن عبدالوارث
wareth26@hotmail.com

جَزَّ " الوشاح" بسيفه النضَّاح المئات من الأعناق، بينها أعناق عدد من خيرة أبناء هذا الشعب، من مناضليه ومثقفيه وطلائعه الثورية الذين نقشوا أولى بشارات الفجر على جدار الليل.

غير أن هذا " الوشاح" (سيَّاف الإمام أحمد الأشهر من فرس الإمام شخصيا!) لم يكن ليتصوَّر يوماً أن نهايته المأساوية ستكون بسيف يجز عنقه، وفي الساحة ذاتها التي شهدت سيفه يبتر رؤوس الثوار الأحرار والعلماء الأبرار والفقهاء الأطهار.

إنَّ السيوفَ على أشكالها تقعُ....

وفي اللحظة التي تدحرج فيها رأس" الوشاح" بسيف أحد زملائه، في ذلك اليوم من العام 1956م، كانت الإشارة واضحة إلى نهاية من يملك سيفٍ "الوشاح" ويوجهه لضرب أعناق أنبل ما في هذه الأمة.

وببزوغ شمس 26 سبتمبر 1962م شَبَّ العنق اليماني عن السيف الوشاحي والحيف الإمامي وبات لازماً محتماً أن الرؤوس النَّيِّرة لا تكون وجبة للسيوف ولا هدفاً للقطوف؛ إنما – وبالحق – تُقطع أعناق الطغاة وتقطف رؤوس الجبابرة.

وإذا كان عهد قطع الرؤوس قد ولى؛ فإن عهد نبش الرؤوس – بل والقلوب والضمائر – ما زال قائماً بيننا، ولعمري أن سيوف التكفير والتخوين والإرهاب (الفكري والجسدي) أشدّ شحذاً وأمضى حدًّا من سيف " الوشاح" بألف ألف مرة.

إنَّ اللسان سيف، و إنَّ البنان سيف، وإنَّ البيان سيف، وإن الفتوى، من جاهل أو حاقد أو أفّاق، لَهيَ أسفك السيوف على الإطلاق!

فيفا.. بابلو

"كثيرون قد نَسيوا..

كثيرون قد ماتوا..

أما أنا...

فَلَمْ أَنْسَ،

ولم أَمُتْ".

بهذه الأبيات صَدَحَ " بابلو نيرودا" في وجه الجبروت الأعظم. وبمثل هذه الأبيات بنى "بابلو" مجده الشعري وخلوده الإنساني، برغم مرور آلافٍ الويلات والحروب والعاهات والفاقات على سكّة قطار الزمن ودروب الشعوب في كل بقاع العالَم.

واليوم.. ثمة كثيرون يُطالبون برقبة " بينوشيه" قصاصاً حقاً. غير أن طَلَبة " نيرودا" لا يبتغون سوى نُسَخ إضافية من دواوينه أو مذكراته..

وإذا ما جَاء ذكْر "سلفادور الليندي" فإنَّ علاقته الحميمة بالشاعرِ العظيم، تُحيله من خانة الرؤساء المُغتالين، إلى حالة الأحلام الجميلة المقتولة أو المشاريع العظمى الموؤودة!

كم من الشعراء العظماء – تُرى – يطبخون خبز مجدهم ويرصفون شوارع خلودهم بأبيات ترسم طريق الأمل والعزيمة لشعوب بأكملها، وتنفحها اكسير الاصرار على أن تملك ذاكرة تفوق حجم العالم وتتجاوز محنة الكون وتبلغ ذروة الخلود؟!.

طبعت بدار نجاد للطباعة والنشر ت: 220131